

تقرير الاستقرار المالي 2019

دائرة الاستقرار المالي

يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2019 في ضوء جهود البنك المركزي الأردني المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة وتوفير بيانات كافية عن كافة مناحي الاقتصاد والقطاع المالي في الأردن، وبموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي لسنة 2016؛ فقد تم توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي. ويقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية.

اتسم عام 2019 باستمرار مواجهة الاقتصاد الأردني للعديد من التحديات والمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو متواضع للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ في عام 2019 2.0% فقط، وتشير النتائج الأولية إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في المملكة للربع الثاني من عام 2020 إلى -3.6%، وذلك انعكاساً للتحديات والتداعيات السلبية التي أثرت على معظم القطاعات الاقتصادية في المملكة جراء انتشار فيروس كورونا.

لقد شكلت التهديدات غير المسبوقة والمرتبطة بأزمة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم منذ بداية عام 2020 آثار وتكاليف إنسانية واقتصادية كبيرة. وفي محاولة لكبح آثار هذه التطورات المتسارعة، فقد اتخذ البنك المركزي الأردني منذ بداية الأزمة مجموعة من الإجراءات الاستباقية والشاملة بهدف احتواء التداعيات السلبية لهذه الأزمة على الاقتصاد المحلي، وقد بلغ إجمالي قيمة هذه الإجراءات حوالي 2.5 مليار دينار أردني وبما نسبته 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وقد تم توضيح الإجراءات المتخذة بالتفصيل في هذا التقرير.

أما فيما يخص استقرار القطاع المالي فقد شهد عام 2019 ثباتاً في مستوى الاستقرار المالي في المملكة وذلك بالرغم من التحديات والمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول الجوار وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والمالية في الأردن، وذلك بفضل السياسات الحكومية وسياسات البنك المركزي التي ساعدت على تقليل حدة آثار هذه التحديات. حيث يتمتع الأردن بقطاع مصرفي سليم ومتين قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

هذا، وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذا التقرير آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة. علماً بأن التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني www.cbj.gov.jo.

المحافظ

د. زياد فريز

الاستقرار المالي العالمي:

شهد النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً طفيفاً في عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم 2.9% في عام 2019 مقابل 3.6% في 2018. ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في بعض المناطق في العالم. ومنذ بداية عام 2020، فإن العالم يعيش تطورات حالة استثنائية من الشك وعدم اليقين تسببت في انكماش الاقتصاد العالمي بشكل حاد يفوق ما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك في ظل التداعيات المرتبطة بظهور فيروس كورونا المستجد Covid-19 في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ، حيث توقع صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته في شهر حزيران 2020 أن يصل النمو الاقتصادي العالمي في نهاية عام 2020 إلى -4.9%، كما توقع حدوث تعافٍ جزئي يصل إلى معدل نمو يبلغ 5.4% في عام 2021 تزامناً مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بمساعدة الدعم المقدم من السياسات النقدية والمالية للحد من تفاقم تبعات ومخاطر الجائحة.

الاقتصاد الأردني:

واجه الاقتصاد الأردني ولا يزال تحديات ومخاطر متنوعة، أهمها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي 2018 و2019 حيث بلغ 1.9% و2% على التوالي، ليعود إلى التراجع في الربع الأول والثاني من عام 2020 جراء تداعيات جائحة كورونا، حيث تراجع النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2020 ليسجل -3.6%، إلا إن الإجراءات النقدية والمالية التي اتخذت منذ بداية العام 2020، حذت من تراجع مستويات النمو بشكل كبير مقارنة مع العديد من الدول، مما يدل على نجاعة السياسات الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة والبنك المركزي للتخفيف من آثار هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان 2020 من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في الأردن إلى -3.4% حتى نهاية عام 2020 قبل تحسنه في عام 2021 ليبلغ 3.7%.

القطاع المصرفي في الأردن:

استمر القطاع المصرفي في الأردن بالتمتع بمؤشرات مالية سليمة وبقدرة عالية على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، وتالياً بعض المؤشرات التي تدل على ذلك:

● كفاية رأس المال:

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 17% و21% خلال الأعوام 2007-2019، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5%، هذا وقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بشكل ملحوظ في عام 2019 حيث بلغت 18.3% مقابل 16.9% في عام 2018، وقد نتج هذا الارتفاع بشكل رئيسي عن قيام البنك المركزي بالطلب من البنوك عدم توزيع الأرباح وذلك لدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك وتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة كورونا ودعم الاقتصاد الوطني. كما وارتفعت نسبة رأس المال الأساسي إلى 18.1% في نهاية عام 2019 مقارنةً مع 15.4% في نهاية عام 2018، وهي نسبة مقاربة لنسبة كفاية رأس المال التنظيمي وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودةً وقدرةً على امتصاص الخسائر.

• نوعية الأصول:

ارتفعت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لدى البنوك في الأردن في نهاية عام 2019 بشكل بسيط لتصل إلى 5% مقابل 4.9% في نهاية عام 2018. وقد احتل الأردن وفقاً لهذه النسبة مرتبة متوسطة بين 13 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، أما بخصوص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 70% وهو مؤشر إيجابي يدل على أن حوالي 70% من الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات.

• السيولة:

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة في نهاية عام 2019 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وأمناً، حيث شكلت الموجودات ذات السيولة العالية حوالي 45.6% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2019 مقابل 44.9% في نهاية عام 2018، ويعود الارتفاع في نسب السيولة بشكل رئيسي إلى نمو الودائع بشكل أكبر من نمو التسهيلات، كما ارتفعت نسبة السيولة القانونية في نهاية عام 2019 لتصل إلى 133.8% مقابل 131% في نهاية عام 2018، علماً بأن الحد الأدنى لهذه النسبة يبلغ 100%.

• الربحية:

بلغ معدل العائد على حقوق الملكية في نهاية عام 2019 حوالي 9.4% مقارنة بما نسبته 9.6% في نهاية عام 2018. وما زال معدل العائد على حقوق الملكية منخفضاً مقارنة مع العديد من الدول العربية، ويعود ذلك إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً.

• التركيز في القطاع المصرفي:

استمر انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني في عام 2019 حيث شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 24 بنكاً ما نسبته 53.6% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2019 مقابل ما يقارب 60% قبل 10 سنوات، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009.

• نمو الائتمان وفجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:

شهد عام 2019 تراجعاً في نسبة نمو الائتمان الممنوح من البنوك مقارنة بعام 2018، حيث نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 2019 بما نسبته 3.1% لتصل إلى حوالي 26.5 مليار دينار مقابل 5.3% في عام 2018. ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 83.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 مقابل 85.6% لعام 2018، حيث احتل الأردن مرتبة متوسطة تقريباً بين عدد من دول المنطقة.

وقد أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان في الأردن أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن لا تدل على احتمالية تراكم مخاطر على مستوى القطاع المالي ككل (مخاطر نظامية) في الوقت الحالي، حيث أن هذه النسبة كما في نهاية عام 2019 أقل من اتجاهها التاريخي بنسبة 0.2%، مما لا يستدعي فرض هامش رأسمال إضافي على البنوك وهذا أمر متوقع في ظل معدلات نمو طبيعية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص المتصاحب مع معدلات نمو اقتصادي منخفضة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية.

• اختبارات الأوضاع الضاغطة:

بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث تم وضع سيناريو افتراضي

يتمثل بتزايد التداعيات السلبية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وما يشكله من تحديات للاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، وتراجع الصادرات الوطنية وعودة المغتربين من الخارج، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. كما تم أيضاً افتراض ارتفاع أسعار الفائدة على الدينار للمحافظة على جاذبية الدينار كعملة ادخارية، حيث بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ستبلغ بافتراض حدوث السيناريو أعلاه 16.7%، 14.9% و 14.2% للأعوام 2020، 2021، 2022 على التوالي، أي أنه وبافتراض أسوأ السيناريوهات فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% والحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 10.5%.

● مؤشر الاستقرار المالي في الأردن:

تحسن مؤشر الاستقرار المالي في عام 2019 حيث بلغت قيمته 0.55 مقارنة مع 0.46 في عامي 2017 و 2018. علماً بأن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين صفر وواحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، هذا وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 2016 بعد دراسة العديد من التجارب الدولية في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، وقد بين المؤشر بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وأثرها على الاستقرار المالي في المملكة. كما أن مؤشر استقرار القطاع المصرفي بالذات يظهر أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة، حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة مقارنة مع 20 دولة أخرى قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية تقريباً المستخدمة من قبلنا.

● الكفاءة التشغيلية للبنوك:

ارتفع متوسط نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل للبنوك العاملة في المملكة بشكل بسيط من 55.5% في نهاية عام 2018 إلى 57.1% في نهاية عام 2019، إلا أنه ما زال قريباً من الحد المقبول عالمياً والبالغ 55%، علماً بأنه على البنوك التي ترتفع لديها النسبة عن هذا الحد العمل على ضبط وتخفيض مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر.

قطاع الأفراد:

ارتفعت مديونية الأفراد من 10.8 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى ما يقارب 11.2 مليار دينار في نهاية عام 2019 أي بنسبة نمو بلغت 3.9% وهي أعلى قليلاً من نسبة النمو التي سجلت في عام 2018 والبالغة 3.7%. وتعتبر نسبة نمو مديونية الأفراد خلال عامي 2018 و 2019 منخفضة نسبياً مقارنة مع معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الفترة السابقة خاصة الأعوام 2014-2015، مما يدل على تراجع مخاطر مديونية الأفراد في السنوات الأخيرة.

أما بخصوص نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم في الأردن والتي تقاس بقيمة الأقساط والفوائد الشهرية التي يدفعها المقترض نسبة إلى دخله الشهري المنتظم، فقد استقرت النسبة تقريباً في نهاية عام 2019 عند نفس مستواها لعام 2018، حيث بلغ متوسط النسبة لدى البنوك في نهاية عام 2019 حوالي 43% مقابل 42.5% في نهاية عام 2018، علماً بأن هذه النسبة تعتبر مقبولة وفقاً للمعايير الدولية حيث يتراوح متوسط النسبة لدى معظم الدول من (40%-50%). مما يدل على أن مخاطر مديونية الأفراد في الأردن على البنوك وعلى الأفراد أنفسهم تقع ضمن المستوى الطبيعي والمقبول مقارنة بالدول الأخرى.

قطاع الشركات:

بعد تحليل نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية تبين أن حوالي 58% من الشركات قادرة على تحمل الصدمة المتمثلة بانخفاض ربحية هذه الشركات بنسبة 25%، في حين أن 48% فقط من الشركات قادرة على تحمل الصدمة المتمثلة بانخفاض ربحية هذه الشركات بنسبة 50%، أي أن فرضية انخفاض أرباح الشركات بنسبة 50% سيكون لها تأثير واضح على قدرة بعض الشركات على خدمة مديونيتها، أما قطاعاً فإن

قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثراً بهذه الصدمات وذلك في ضوء أن معظم الشركات العقارية قد سجلت خسائر لعام 2019. علماً بأن عام 2020 سيكون عاماً صعباً على قطاع الشركات بشكل عام حيث أشار خبر صحفي صدر مؤخراً عن بورصة عمان إلى انخفاض صافي الأرباح بعد الضريبة للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي للنصف الأول من عام 2020 بنسبة 92.7% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، ويعود السبب الرئيسي لانخفاض أرباح الشركات إلى تداعيات أزمة كورونا وتأثيرها على أداء الشركات وأنشطتها التشغيلية، وهذا ما جعل البنك المركزي يسمح للبنوك بتأجيل أقساط قروض الشركات المتضررة، كما قام البنك المركزي بإطلاق برامج تمويلية ميسرة لمساعدة هذه الشركات والتخفيف من تداعيات جائحة كورونا عليها.

القطاع العقاري:

بدأ القطاع العقاري في الأردن منذ عام 2017 بالتأثر بتداعيات تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة والتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل أوضح من السنوات السابقة، حيث انخفض حجم التداول العقاري في عام 2017 بنسبة 14.1% وانخفض مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.9%، أما بالنسبة للعام 2018 فبالرغم من ارتفاع مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.2% إلا أن حجم التداول العقاري قد انخفض بنسبة 13%. كما انخفض حجم التداول العقاري في عام 2019 بنسبة 12.0% وانخفض مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.5%. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التداول العقاري خلال النصف الأول من عام 2020 قد انخفض بنسبة 44% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، حيث كان لتداعيات جائحة كورونا أثر واضح على معظم القطاعات الاقتصادية في الأردن ومنها القطاع العقاري. إن هذا التباطؤ الملحوظ في القطاع العقاري يستوجب على بعض البنوك النظر في نسبة الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون خصوصاً لدى البنوك التي ترتفع النسبة لديها عن 80% لتجنب أي مخاطر قد تنتج عن انخفاض أسعار العقارات.

وتجدر الإشارة إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية بلغت ما قيمته 5.44 مليار دينار كما في نهاية عام 2019 مشكلة ما نسبته 20.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 5.46 مليار دينار في نهاية عام 2018 وبتراجع طفيف بلغت نسبته (0.4%) لعام 2019 مقابل نمو بنسبة 3.2% لعام 2018.

الشمول المالي:

بهدف تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولة، فقد قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2017/12/4 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وبحضور دولة رئيس الوزراء، هذا وقد تم تحديد خمسة محاور في هذه الاستراتيجية وهي: التثقيف المالي، حماية المستهلك المالي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، والمدفوعات الرقمية، وبحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعم المحاور الخمسة المذكورة وذلك لضمان دقة وتطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور. ثم قام البنك المركزي بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الرئيسيين من كافة القطاعات المعنية بوضع خطط عمل لجميع محاور الاستراتيجية حيث تم الانتهاء من إعداد هذه الخطط في عام 2018 وتم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي. وقد استعرض التقرير أهم الإنجازات والخطوات المتخذة لكل محور من محاور هذه الاستراتيجية. هذا وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثل الأول برفع مستوى الشمول المالي من 33.1% في عام 2017 مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى 41.5% بحلول عام 2020، أما الهدف الثاني فيتمثل بتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53% إلى 35%. علماً بأنه حتى نهاية شهر 2020/7 تم تحقيق هذه الأهداف وبشكل أكبر من المستهدف في الاستراتيجية، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى ما يقارب 50% بدلاً من نسبة الـ 41.5% المستهدفة، وانخفضت الفجوة الجندرية

إلى حوالي 29% بدلاً من 35% وهذا يدل على النجاح الكبير الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

المنظومة التشريعية:

واصل البنك المركزي في عام 2019 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، حيث استعرض الفصل الثاني من التقرير أبرز التعديلات الرقابية التي قام البنك المركزي بإجرائها خلال الأعوام 2016، 2017، 2018، 2019، خاصة: القانون المعدل لقانون البنك المركزي رقم (24) لسنة 2016، قانون معدل لقانون البنوك رقم 7 لسنة 2019، مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين، قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (8) لسنة 2019، وعدد من التعليمات المصرفية المهمة، حيث جاء إصدارها ليوكب آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

وقد كان من أبرز التعديلات في القانون المعدل لقانون البنوك رقم 7 لسنة 2019 ما يتعلق بتعزيز الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية، حيث تم وضع مواد جديدة تساهم في فصل الإدارات التنفيذية في البنوك عن مجالس إدارتها، كما تم تغيير آلية اختيار أعضاء مجالس الإدارة في البنوك بحيث يتم التركيز على كفاءاتهم وليس قدراتهم المالية، كما تم تحديد عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بما لا يقل عن سبعة أعضاء وعدد الأعضاء المستقلين منهم على ألا يزيد عددهم على نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة.

المخاطر السيبرانية والاستقرار المالي

لقد أتاح التطور المتسارع الذي شهده قطاع التكنولوجيا المالية الكثير من الفرص أمام البنوك والمؤسسات المالية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء من خلال قنوات جديدة ومبتكرة، والتي أحدثت مؤخراً تحولاً كبيراً في الخدمات المقدمة من القطاع المصرفي والمالي، حيث ساهم هذا التطور التقني في قيام البنوك بتقديم الخدمات المالية الرقمية بشكل أكبر وخاصة تلك التي تعزز من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، الأمر الذي أدى إلى توفير الوقت والجهد والمال، لكن بنفس الوقت فإن هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة تمثل تحدياً للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تؤدي هذه التطورات إلى زيادة تعرض البنوك والمؤسسات المالية لمخاطر جديدة (مخاطر سيبرانية) قد تؤدي إلى تعطيل الخدمات المالية الضرورية للأنظمة المالية الوطنية والدولية، وتقويض الأمن والثقة بالنظام المالي، وتعريض الاستقرار المالي للخطر. هذا وقد تناول الفصل السابع من هذا التقرير مفهوم المخاطر السيبرانية النظامية وأثرها على الاستقرار المالي. حيث أن المخاطر السيبرانية من الممكن أن ينشأ عنها مخاطر نظامية قد تشكل تهديداً للنظام المالي بأكمله حيث يتسم النظام المالي بالتعقيد والترابط بين مؤسساته سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية، وقد تم الحديث عن المخاطر السيبرانية التي يتعرض لها القطاع المصرفي والمالي في الأردن وهي منخفضة نسبياً ولا تشكل تهديداً للاستقرار المالي في الوقت الحالي. وقد تم التأكيد على ضرورة استمرار البنوك والمؤسسات المالية بتحسين ضوابطها الأمنية ووضع الإجراءات والتدابير المناسبة لمواجهة التهديدات السيبرانية التي قد تتعرض لها، خصوصاً في ظل التوجه المتزايد نحو استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل أكبر مما كان عليه الأمر قبل جائحة كورونا.

هذا وقد قام البنك المركزي الأردني باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المناسبة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر السيبرانية، وقد استعرض الفصل السابع هذه الإجراءات بالتفصيل، ومن أهمها: تشكيل فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي بما يساهم في تكثيف الجهود والاستغلال الأمثل للطاقات لتطوير منظومة الأمن السيبراني على مستوى القطاع المالي، وإصدار تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية، واعتماد البنك المركزي الأردني لسياسات إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني.

جدول المحتويات

أ	تمهيد	1
ج	الملخص التنفيذي	1
ح	جدول المحتويات	1
ك	قائمة الجداول	1
ك	قائمة الأشكال	1
1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها	1
1-1	التطورات الاقتصادية العالمية والنمو الاقتصادي	1
1-1-1	تطورات المالية العامة	1
2-1-1	الدين العام	2
3-1-1	عجز المالية العامة	2
2-1	استقرار النظام المالي العالمي	2
1-2-1	الاستقرار المالي العالمي	2
2-2-1	مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي لشهر حزيران 2020	3
3-2-1	الاستقرار المالي المحلي	3
3-1	التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها	4
1-3-1	النمو الاقتصادي	4
2-3-1	البطالة	4
3-3-1	التضخم	4
4-3-1	تطورات المالية العامة	4
5-3-1	القطاع الخارجي	5
6-3-1	التطورات النقدية	5
4-1	تحديات الاستقرار	5
1-4-1	مخاطر التطورات السلبية المستمرة والوضع الإقليمي	5
1-4-2	أزمة فيروس كورونا	6
5-1	الأردن في بعض المؤشرات الدولية	7
1-5-1	مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد	7
1-5-2	مؤشر التنمية البشرية	7
3-5-1	مؤشر التنافسية	8
4-5-1	مؤشر ممارسة الأعمال	8
6-1	خلاصة	9
11	الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي	11
1-2	مقدمة	11
2-2	تعزيز الشمول المالي	11
2-2-1	مفهوم الشمول المالي	11
2-2-2	الرؤية والإطار العام للشمول المالي في الأردن	11
2-2-2-1	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	12
2-2-2-2	التمويل الأصغر	13
3-2-2-2	القدرات المالية والثقافة المالية	13
4-2-2-2	حماية المستهلك المالي	14
5-2-2-2	توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي	15
3-2	البنية التشريعية للنظام المالي	17
2-3-1	القوانين والأنظمة	17
1-1-3-2	قانون البنك المركزي الأردني	17
2-1-3-2	قانون معدل لقانون البنوك	17
2-3-1-3	مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين	18
4-1-3-2	قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع	18
2-3-2	التعليمات	19
1-2-3-2	تعليمات تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	19
2-2-3-2	تعليمات نسبة تغطية السيولة	19
3-2-3-2	تعليمات معدلة لبرنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية (منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة)	19
4-2-3-2	تعليمات تمويل المشاريع ضمن البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" للبنوك المرخصة	19
5-2-3-2	تعليمات حصول شركات الصرافة المرخصة على قرض من الشركاء في الشركة/ ائتمان من البنوك المرخصة في المملكة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (2019/172) تاريخ 2019/7/4	20
6-2-3-2	تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان	20
7-2-3-2	تعليمات الحساب البنكي الأساسي	20
3-3-2	التعاميم الرقابية	20
23	الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره	23
1-3	مقدمة	23
2-3	أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن	23
1-2-3	هيكل ملكية البنوك	24
2-2-3	استخدامات الأموال (الموجودات)	25
3-2-2-1	الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه	27

29	3-2-3	مصادر الأموال (المطلوبات)
30	3-2-4	مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية
30	3-2-4-1	السيولة
30	3-2-4-2	نوعية الأصول
31	3-2-4-3	الربحية
32	3-2-4-4	كفاية رأس المال
33	5-2-3	الكفاءة التشغيلية للبنوك
33	3-3	موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)
33	1-3-3	الموجودات
33	3-3-2	التسهيلات
34	3-3-3	الودائع
34	4-3-3	حقوق المساهمين
34	5-3-3	صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية
34	1-5-3-3	صافي الربح بعد الضريبة
34	2-5-3-3	العائد على الموجودات
34	3-5-3-3	العائد على حقوق الملكية
35	4-3	مؤشر الاستقرار المالي (Financial Stability Index)
35	1-4-3	مقدمة
35	2-4-3	المنهجية
35	3-4-3	نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن
36	5-3	تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)
36	1-5-3	قطاع التأمين
37	2-5-3	المؤسسات المالية غير المصرفية
37	1-2-5-3	قطاع التمويل الأصغر
38	3-5-2-2	نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة
38	3-5-2-3	شركات التاجير التمويلي
39	3-5-3	قطاع أعمال الصرافة
39	3-5-4	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
40	3-5-5	بورصة عمان
41	3-5-5-1	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة
41	2-5-5-3	الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال
42	3-5-5-3	تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم
42	3-5-5-4	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك لشراء الأسهم
43	3-5-5-5	حجم استثمارات البنوك في الأسهم
45		الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره
45	1-4	قطاع الأفراد
45	1-1-4	تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد
45	4-1-2	مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية
45	3-1-4	نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم
46	4-1-4	مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية
46	5-1-4	خلاصة
46	2-4	قطاع الشركات غير المالية
46	4-2-1	مقدمة
47	2-2-4	هيكل ملكية الشركات غير المالية
47	3-2-4	موجودات الشركات غير المالية
48	4-2-4	مطلوبات الشركات غير المالية
48	5-2-4	ربحية الشركات غير المالية
49	6-2-4	الرفع المالي للشركات غير المالية
49	7-2-4	حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي
50	8-2-4	اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية
50	1-8-2-4	صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 25%
51	2-8-2-4	صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 50%
51	9-2-4	الخلاصة
53		الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات
53	1-5	مقدمة
54	2-5	مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري
54	5-2-1	القروض السكنية للأفراد
55	2-2-5	القروض العقارية التجارية
56	3-5	حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية
56	4-5	الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن
57	5-5	المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية الجديدة
57	6-5	إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها
58	1-6-5	الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن
60	2-6-5	حجم التداول في السوق العقاري في الأردن
61	7-5	خلاصة

63	الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة	
63	1-6 مقدمة	
63	2-6 أولاً: اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)	
63	1-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان	
64	2-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التكررات الائتمانية	
64	6-2-3 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق	
65	1-3-2-6 صدمة أسعار الفائدة (Interest Rate Shock)	
65	2-3-2-6 صدمة أسعار الصرف (Foreign Exchange Rate Shock)	
65	3-3-2-6 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (Equity Price Shock)	
65	3-6 ثانياً: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-stress testing)	
67	1-3-6 الافتراضات المستخدمة	
67	2-3-6 النتائج	
68	4-6 خلاصة	
69	الفصل السابع: المخاطر السيبرانية والاستقرار المالي	
69	1-7 مقدمة	
70	2-7 الهجمات السيبرانية وأمن المعلومات	
70	3-7 أنواع المخاطر السيبرانية التي قد تواجه النظام المالي وأمثلة عنها	
71	4-7 أثر المخاطر السيبرانية على الاستقرار المالي	
72	7-5 سيناريوهات المخاطر السيبرانية	
73	6-7 تعزيز الأمن السيبراني لمواجهة المخاطر السيبرانية النظامية	
74	7-7 الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في الأردن ودور البنك المركزي الأردني في التعامل مع المخاطر السيبرانية	
75	8-7 خلاصة	

قائمة الجداول

1	جدول 1-1: نظرة عامة على توقعات آفاق التطورات الاقتصادية العالمية 2020
5	جدول 2-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005 - 2021)
7	جدول 3-1: ترتيب الأردن في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد لأعوام مختلفة
8	جدول 4-1: ترتيب الأردن على محاور دليل التنمية البشرية 2018*
8	جدول 5-1: ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي (2014-2019)
8	جدول 6-1: محاور مؤشر التنافسية العالمية وترتيب الأردن لعام 2020
9	جدول 7-1: ترتيب الأردن في مؤشر ممارسة الأعمال (2020)
37	جدول 1-3: نتائج أعمال شركات التأمين (2014-2019)
38	جدول 2-3: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2016-2019)
39	جدول 3-3: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة
39	جدول 4-3: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2019
40	جدول 5-3: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2018-2019) (مليون دينار)
40	جدول 6-3: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في نهاية عام 2019 (مليون دينار) (%)
41	جدول 7-3: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2012-2019) (%)
41	جدول 8-3: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2013-2019) (مليون دينار)
45	جدول 1-4: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2015-2019)
45	جدول 2-4: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2015-2019) (مليون دينار)
60	جدول 1-5: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2019) (مليون دينار)
66	جدول 1-6: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي
67	جدول 2-6: السيناريوهات المفترضة للأعوام من 2020 - 2022
67	جدول 3-6: نتائج اختبارات الأوضاع المضاعطة الكلية لعام 2020

قائمة الأشكال

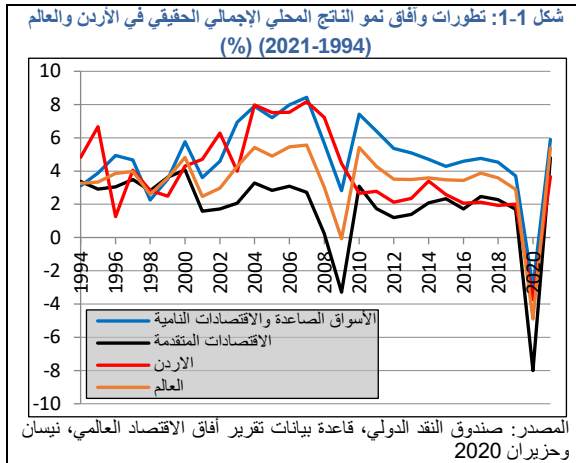
1	شكل 1-1: تطورات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن والعالم (1994-2021) (%)
1	شكل 2-1: تطورات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم في الأردن (1994-2021) (%)
2	شكل 3-1: الدين العام (2012-2020) (%) من الناتج المحلي الإجمالي
2	شكل 4-1: عجز المالية العامة للأردن وبعض المجموعات الاقتصادية والبلدان الرئيسية (2015-2020) (%) من الناتج المحلي الإجمالي
3	شكل 5-1: مواطن الضعف المالية العالمية (الأزمة المالية العالمية 2007-2008، أزمة covid-19 نيسان-2020)
4	شكل 6-1: معدل التضخم في الأردن (نهاية الفترة) (2014-2021) (%)
4	شكل 7-1: خلاصة المالية العامة في الأردن (2015-2024) (%) من الناتج المحلي الإجمالي
5	شكل 8-1: إجمالي الدين العام في الأردن (2008-2019) (%) من الناتج المحلي الإجمالي
5	شكل 9-1: خلاصة التجارة الخارجية في الأردن (2015-2024) (مليار دينار)
5	شكل 10-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2015-2021) (%)
7	شكل 11-1: ترتيب الأردن مع الدول العربية في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد (2019)
8	شكل 12-1: ترتيب الأردن مع الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية (2018)
8	شكل 13-1: ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي مع الدول العربية (2019)
9	شكل 14-1: ترتيب الأردن في مؤشر ممارسة الأعمال مقارنة مع الدول العربية (2019)
11	شكل 1-2: الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي
12	شكل 2-2: مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (2019) (%)
23	شكل 1-3: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2019)
24	شكل 2-3: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2019) (%) من الناتج المحلي الإجمالي
24	شكل 3-3: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2019)
24	شكل 4-3: نسبة التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2006-2019) (%)
24	شكل 5-3: مؤشر هيرفندل لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن (2007-2019) (%)
25	شكل 6-3: هيكل الملكية في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2005-2019) (%)
25	شكل 7-3: هيكل موجودات البنوك العاملة في الأردن - استخدامات الأموال (2009-2019) (%)
25	شكل 8-3: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ودول عربية مختارة (2019) (%)
25	شكل 9-3: نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (1994-2019) (%)
26	شكل 10-3: توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام 2019 (%)
26	شكل 11-3: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات (2008-2019)
26	شكل 12-3: توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد (2009-2019) (%)
27	شكل 13-3: تعرض البنوك لمديونية الحكومة الأردنية (2008-2019)
27	شكل 14-3: تصنيف التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن مصنفة حسب العملة (2009-2019) (%)
27	شكل 15-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة للبنوك والمقبولة والمرفوضة ونسبة الرفض (2010-2019)
27	شكل 16-3: قيمة طلبات الائتمان المرفوضة من قبل البنوك مصنفة حسب نوع البنوك ومقدمي الطلبات (2019) (مليون دينار)
27	شكل 17-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2019) (مليون دينار)
28	شكل 18-3: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2019) (آلاف طلب)
28	شكل 19-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2019) (مليار دينار)
28	شكل 20-3: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2019) (آلاف طلب)
28	شكل 21-3: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2019) (%)
29	شكل 22-3: هيكل مطلوبات البنوك العاملة في الأردن (2009-2019) (%)
29	شكل 23-3: معدل نمو الودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2010-2019) (%)
30	شكل 24-3: الودائع بالدينار والأجنبي ومعدلات نموها (2007-2019)
30	شكل 25-3: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (2007-2019) (%)
30	شكل 26-3: نسبة السيولة القانونية بالإجمالي وبالدينار (2008-2019) (%)
31	شكل 27-3: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2005-2019) (%)
31	شكل 28-3: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2019) (%)
31	شكل 29-3: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة (2019) (%)

شكل 3-30: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2019-2006) (%)	31
شكل 3-31: معدل العائد على الموجودات للأردن ودول عربية مختارة (2019) (%)	31
شكل 3-32: معدل العائد على حقوق الملكية للأردن ودول عربية مختارة (2019) (%)	32
شكل 3-33: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2019-2006) (%)	32
شكل 3-34: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة (2019) (%)	32
شكل 3-35: مكونات إجمالي التعرضات في القطاع المصرفي (2019-2008)	33
شكل 3-36: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2019-2007)	33
شكل 3-37: تطور التسهيلات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2019-2007)	34
شكل 3-38: تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2019-2012)	34
شكل 3-39: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2019-2009)	34
شكل 3-40: تطور صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2019-2007)	34
شكل 3-41: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2019-2010) (%)	35
شكل 3-42: مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2019-2007)	36
شكل 3-43: مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن مقارنة مع عدد من الدول الأوروبية	36
شكل 3-44: تطور إجمالي موجودات شركات التأمين للأعوام (2019-2013) (مليون دينار)	37
شكل 3-45: تطور إجمالي أوضاع التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2019 - 2013) (مليون دينار)	37
شكل 3-46: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2019-2013) (مليون دينار)	38
شكل 3-47: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام 2019 (%)	38
شكل 3-48: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات المملكة لعام 2019 (%)	38
شكل 3-49: حجم التداول في بورصة عمان (2019-2011) (مليار دينار)	41
شكل 3-50: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)	42
شكل 3-51: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)	42
شكل 3-52: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)	42
شكل 3-53: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)	42
شكل 3-54: إجمالي التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم وإجمالي التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات (2019-2010) (مليار دينار)	43
شكل 3-55: إجمالي محفظة الأوراق المالية لدى البنوك (2019-2013) (مليون دينار)	43
شكل 3-1: متوسط نسبة العيب الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم (2019-2017) (%)	45
شكل 3-2: نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك للأردن ودول عربية مختارة (2019) (%)	46
شكل 3-3: نسبة موجودات الشركات غير المالية إلى إجمالي موجودات الشركات للفترة (2018-2015)	46
شكل 3-4: إجمالي موجودات الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاعياً (2018-2015) (مليون دينار)	47
شكل 3-5: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الصناعية لعام 2018	47
شكل 3-6: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الخدمية لعام 2018	47
شكل 3-7: نسبة مساهمة غير الأردنيين (عرب وأجانب) في الشركات غير المالية للفترة (2019-2003) (%)	47
شكل 3-8: حجم موجودات الشركات غير المالية للفترة (2018-2015) (مليون دينار)	48
شكل 3-9: نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2018-2011)	48
شكل 3-10: حجم المطلوبات لدى الشركات غير المالية للفترة (2018-2015) (مليون دينار)	48
شكل 3-11: نسب المطلوبات إلى الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2018-2015) (%)	48
شكل 3-12: صافي أرباح الشركات غير المالية للفترة (2018-2015) (مليون دينار)	49
شكل 3-13: العائد على الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2018-2015) (%)	49
شكل 3-14: معدل العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات غير المالية للفترة (2018-2015) (%)	49
شكل 3-15: نسبة الدين إلى موجودات الشركات غير المالية (2018-2015) (مليون دينار) (%)	49
شكل 3-16: حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي للفترة (2018-2015) (مليون دينار)	50
شكل 3-17: نسبة مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2018-2013) (%)	50
شكل 3-18: نسب تغطية الفائدة للشركات ICR قبل وبعد صدمة انخفاض ربحية الشركات بنسبة 25%	50
شكل 3-19: نسب تغطية الفائدة للشركات ICR قبل وبعد صدمة انخفاض ربحية الشركات بنسبة 50%	51
شكل 3-1: التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة خلال الأعوام (2019-2008) (مليون دينار)	53
شكل 3-2: نسبة نمو التسهيلات الائتمانية العقارية مقارنة بنسبة نمو التسهيلات الائتمانية بشكل عام للفترة (2019-2008) (%)	53
شكل 3-3: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2019-2005) (%)	54
شكل 3-4: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2019-2005) (مليون دينار)	54
شكل 3-5: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2019-2005) (مليون دينار)	54
شكل 3-6: نسبة نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2019-2006) (%)	54
شكل 3-7: نسبة القروض السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن وبعض الدول العربية (2019) (%)	55
شكل 3-8: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن وبعض دول العالم (2018) (%) *	55
شكل 3-9: نسبة نمو القروض العقارية التجارية (2019-2006) (%)	55
شكل 3-10: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2019-2005)	55
شكل 3-11: نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية إلى إجمالي التسهيلات % (2019-2006)	56
شكل 3-12: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2019-2005) (%)	56
شكل 3-13: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2019-2005) (%)	57
شكل 3-14: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية (السكنية والتجارية) لعدد من دول العالم (%) *	57
شكل 3-15: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2019-2005)	57
شكل 3-16: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2019-2005)	57
شكل 3-17: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2019-2005)	58
شكل 3-18: نسبة التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2019-2006) (%)	58
شكل 3-19: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2019-2005)	59
شكل 3-20: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2019-2006)	59
شكل 3-21: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2019-2006)	59
شكل 3-22: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2019-2006)	59
شكل 3-23: مؤشر أسعار الأصول العقارية موزعاً حسب المحافظات الأكثر أهمية في الأردن (2019-2005)	59
شكل 3-24: سعر المتر المربع في مدينة عمان ومدن عربية مختارة (2017) (دينار/متر مربع) *	60
شكل 3-25: سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (2019) (دينار/متر مربع) *	60
شكل 3-26: حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2019-2005)	60

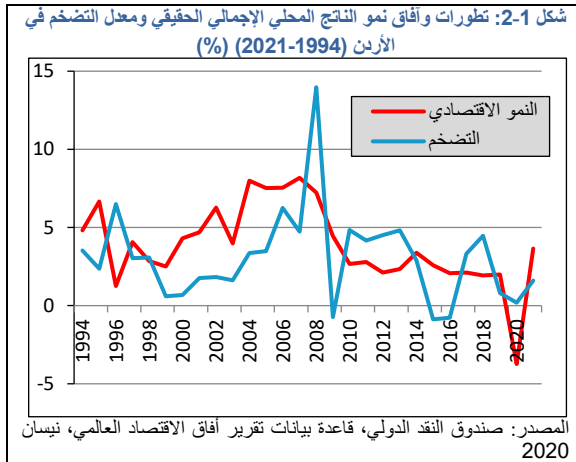
- شكل 5-27: حجم التداول العقاري لمحافظة العاصمة والمحافظات الأخرى (2009-2019) (مليون دينار) 60
- شكل 5-28: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2019) (بالمليون دينار) 61
- شكل 6-1: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2019) 63
- شكل 6-2: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2019) 64
- شكل 6-3: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (2019) 64
- شكل 6-4: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2019) 64
- شكل 6-5: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة (2019) 65
- شكل 6-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الصرف (2019) 65
- شكل 6-7: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2020)(%) 67
- شكل 6-8: نسب الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات في الجدول (2-6) (2020-2022)(%) 67
- شكل 6-9: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو المتوسط الشدة (2020-2022)(%) 68
- شكل 6-10: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2020-2022)(%) 68
- شكل 7-1: متوسط التكلفة السنوية للهجمات السيبرانية حسب القطاعات الاقتصادية لعينة من الشركات العالمية (مليون دولار أمريكي) 69

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها

1-1 التطورات الاقتصادية العالمية والنمو الاقتصادي



أما بالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد تحسن النمو الاقتصادي بشكل بسيط في عام 2019 حيث بلغ 2% مقابل 1.9% لعام 2018، ليعود إلى التراجع في الربع الأول من عام 2020 جراء انتشار فيروس كورونا، وذلك انعكاساً للتحديات والمخاطر السلبية التي أثرت على أنشطة السياحة والنقل والاستثمار والصناعة والتجارة، حيث من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في الأردن إلى -3.4% حتى نهاية عام 2020 قبل تحسنه في عام 2021 ليبلغ 3.66% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان 2020. (شكل 2-1)



أما بخصوص الاستقرار المالي على المستوى المحلي، فقد تعزز مندفعاً بالسياسات الاقتصادية الحصيفة، خاصة من جانب السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية والجزئية والتي استمرت في دعم الدينار والمحافظة على جاذبيته والمحافظة على قطاع مالي متين وسليم رغم التحديات الكبيرة التي تواجهه.

1-1-1 تطورات المالية العامة

يواجه العالم ضعف بآفاق النمو العالمي وتزايد الشكوك جراء انتشار أزمة كورونا، إضافة إلى انخفاض التضخم وتراجع أسعار الفوائد، الأمر الذي جعل من الضروري

شهد النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً في عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم 2.9% في عام 2019 مقابل 3.6% في 2018 ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في بعض المناطق في العالم، أما منذ بداية عام 2020 فإن العالم يعيش تطورات حالة استثنائية من الشك وعدم اليقين تسببت في انكماش الاقتصاد العالمي بشكل حاد يفوق ما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك في ظل التداعيات المرتبطة بظهور جائحة فيروس كورونا المستجد Covid-19 في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث توقع صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته في شهر حزيران 2020 أن يصل النمو الاقتصادي العالمي في نهاية عام 2020 إلى -4.9% مقارنة بتوقعاته لشهر نيسان والبالغة -3.0% وهي أقل بحوالي 6 نقاط مئوية عن توقعاته لشهر أكتوبر 2019 وتحديثات شهر يناير 2020، كما توقع حدوث تعافٍ جزئي يصل إلى معدل نمو يبلغ 5.4% في عام 2021 تزامناً مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بمساعدة الدعم المقدم من السياسات النقدية والمالية للحد من تفاقم تبعات ومخاطر الجائحة. هذا وقد تتجاوز خسائر الناتج المحلي الإجمالي التراكمي في الاقتصاد العالمي خلال عامي 2020 و 2021 الناجمة عن جائحة كورونا 12 ألف مليار دولار. (جدول 1-1 وشكل 1-1)

جدول 1-1: نظرة عامة على توقعات آفاق التطورات الاقتصادية العالمية 2020

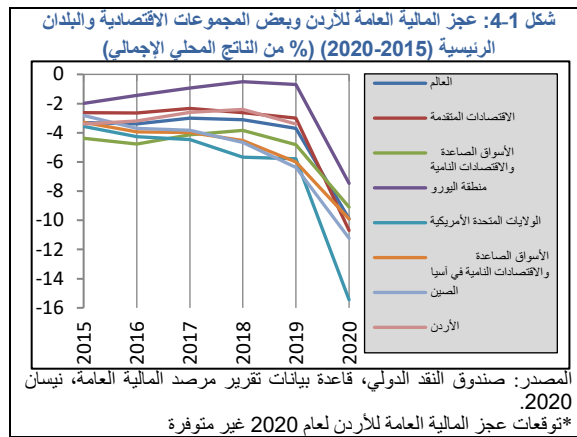
السنة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات الناشئة
2018	3.6	2.2	4.5
2019	2.9	1.7	3.7
2020	4.9-	8.0-	3.0-
2021	5.4	4.8	5.9
2020	3.0-	6.1-	1.0-
2021	5.8	4.5	6.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان وحزيران 2020

التعافي وانتعاش الاقتصاد مع ضرورة تحقيق تقدم في ضمان بقاء الدين في حدود يمكن تحملها.

3-1-1 عجز المالية العامة

تباينت اتجاهات المالية العامة بين الدول والاقتصادات الرئيسية في العالم كما أشار صندوق النقد الدولي في تقرير مرصد مالية الحكومة لشهر نيسان 2020. فقد ارتفعت نسبة عجز المالية العامة على مستوى العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.7% في عام 2019 مقارنة بما نسبته 3.1% في عام 2018، من المتوقع أن تصل إلى 9.9% حتى نهاية عام 2020 بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا. (شكل 4-1)



أيضا في الاقتصادات المتقدمة فقد ارتفعت نسبة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.0% في نهاية عام 2019 مقارنة بما نسبته 2.1% في عام 2018. ومن المتوقع أن ترتفع بشكل ملحوظ جراء الأزمة الحالية حتى نهاية عام 2020 لتصل إلى ما يقارب 10.7%. أما بالنسبة للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد ارتفعت النسبة لديها من 3.9% في 2018 إلى 4.8% في عام 2019 ومن المتوقع أن تصل إلى 9.1% في عام 2020. كذلك الأمر بالنسبة للدول المصدرة للنفط فقد بلغت النسبة لديها 1.0% في عام 2019 بعد أن بلغت 0.6% في 2018 ومن المتوقع أن ترتفع بشكل ملحوظ لتصل إلى 7.6% في عام 2020 بسبب تداعيات انتشار الأزمة الوبائية الحالية.

2-1 استقرار النظام المالي العالمي

1-2-1 الاستقرار المالي العالمي

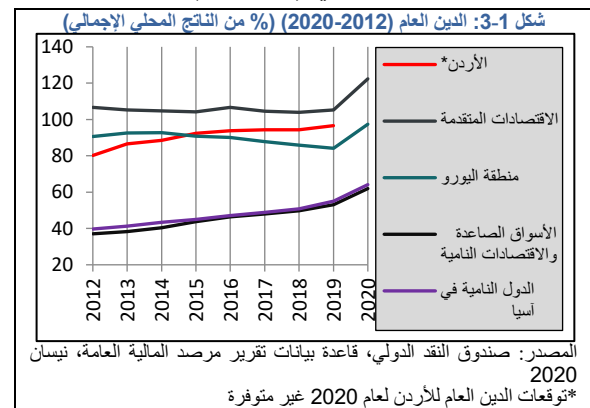
فرضت أزمة فيروس كورونا تحديات كبيرة أدت إلى تراجع الأوضاع المالية العالمية حسبما أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي لشهر نيسان 2020 الصادر عن صندوق النقد الدولي، وقد أشار التقرير إلى ضرورة التعاون الدولي متعدد الأطراف لتخفيف حدة الأزمة وأضرارها على

اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسات المالية العامة لمواجهة المخاطر وحماية الأفراد والشركات الأكثر تضررا من خسارة الدخل وارتفاع معدل البطالة والإفلاس، والعمل على استيعاب نفقات الخدمات الصحية من خلال الحاجة الماسة إلى التمويل والمنح الميسرة لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الاستقرار والاستدامة. إضافة إلى السعي لتقليل احتمالية حدوث ركود طويل الأمد في ضوء المخاطر السلبية على الاقتصاد العالمي جراء انتشار الفيروس.

2-1-1 الدين العام

أشار تقرير مرصد مالية الحكومة لشهر نيسان 2020 إلى أن تفشي جائحة فيروس كورونا أدت إلى زيادة كبيرة في نسب الدين العام مقارنة بالتوقعات السابقة، فمع تراجع نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجعت الإيرادات بحدة أكبر وبالتالي تم اللجوء إلى المالية العامة لدعم المصروفات والالتزامات ودعم الأفراد والشركات.

فقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره بأن الدين الحكومي العالمي وصل إلى مستويات مرتفعة قياسا بمستوياته التاريخية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 83.3% في عام 2019 ويتوقع أن ترتفع في نهاية عام 2020 لتصل إلى 96.4% مقارنة بما يتراوح 81.3% و 81.5% لعامي 2017 و 2018 على التوالي (شكل 3-1).



أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فقد ارتفع الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 103.5% في 2018 إلى 105.2% في 2019، وتوقع الصندوق أن تصل النسبة إلى ذروة غير مسبوقة في عام 2020 لتبلغ 122.4%. وبالنسبة للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد ارتفعت نسبة الدين العام لديها من 49.7% في عام 2018 إلى 53.2% في 2019 ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع حتى نهاية عام 2020 لتصل إلى 62.0%. هذا وقد بين التقرير إلى أنه مع تقدم البلدان في محاولات احتواء الأزمة سيصبح التحفيز المالي المنسق على نطاق واسع أداة أكثر فعالية في تعزيز

2-2-1 مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي لشهر حزيران 2020

ذكر صندوق النقد الدولي في مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي نهاية حزيران/ 2020 أن الحكومات والبنوك المركزية اتخذت إجراءات سريعة وحاسمة بهدف التخفيف من ضغوطات الأوضاع المالية التي تتعرض لها الأسواق المالية نتيجة أزمة فيروس كورونا. ومن هذه الإجراءات فتح بعض القطاعات وتخفيف إجراءات الإغلاق العام المصاحبة لجائحة كورونا، وتخفيض أسعار الفائدة الأساسية وتقديم تسهيلات ميسرة للحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد. إضافة إلى توفير سيولة نقدية بهدف دعم الاقتصاد العالمي لفترة طويلة نسبياً قدرت بمبلغ 11 تريليون دولار أمريكي تقريباً كما هو موضح في قاعدة بيانات تقرير المرصد المالي لهذا العام. ونتيجة لهذه الإجراءات، تعافت أسواق الأسهم عقب هبوطها بشكل ملحوظ مما أدى إلى تيسير الأوضاع المالية ككل. كما قامت السلطات المالية بتعزيز ثقة الأسواق من خلال الضمانات الحكومية للقروض ودعم إعادة هيكلة القروض وتشجيع البنوك على استخدام ما لديها من هوامش رأس المال والسيولة لدعم الإقراض.

وبالرجوع إلى مؤشر S&P500 يتبين أنه من المتوقع أن تتعافى الأسواق المالية إلا أن البيانات والمؤشرات الاقتصادية الأخيرة تشير إلى أن التراجع الاقتصادي أعمق من المتوقع، فقد تراجعت توقعات النمو الاقتصادي في شهر حزيران عن توقعات الصندوق لشهر نيسان. كما كانت تقييمات السوق مبالغ فيها في كثير من الأسهم والسندات الأمر الذي أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين وإقبالهم على المخاطرة مما يهدد التعافي الاقتصادي. وبالتالي ينبغي على السلطات تحقيق التوازن الصحيح في استجابتها للسياسات مع توخي الحذر حتى لا يزداد تراكم مواطن الضعف في ظل تيسير الأوضاع المالية، وأن تستمر في دعم التعافي الاقتصادي مع ضمان سلامة البنوك والمؤسسات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي.

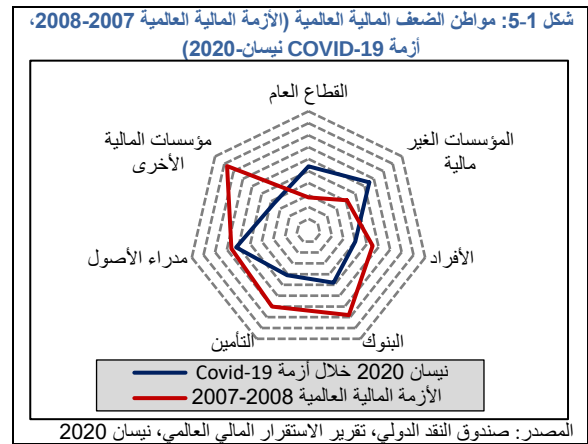
3-2-1 الاستقرار المالي المحلي

رغم التحديات والصعوبات والأزمات التي واجهت وتواجه جميع دول العالم ومنها الأردن وآخرها الأزمة الوبائية الحالية Covid-19، إلا أنه كما يتضح لاحقاً في التقرير فإن القطاع المالي الأردني عموماً والمصرفي خصوصاً مستقران. حيث يتمتع الأردن بنظام مصرفي سليم ومتين قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية.

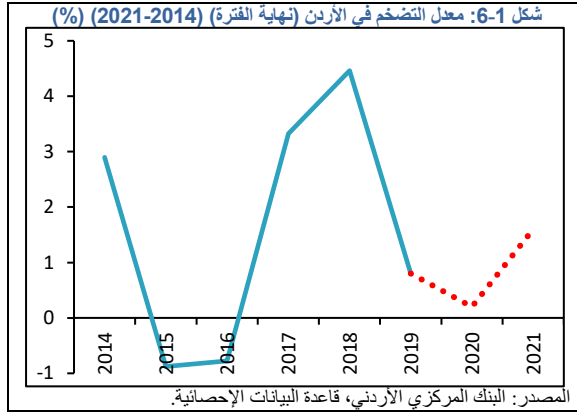
الاقتصاد العالمي والنظام المالي ككل. كما تبين في التقرير حدوث هبوط حاد في أسعار الأسهم وأسعار النفط ومستوى الإنتاج إزاء ضعف الطلب العالمي، مما أثر على ثقة المستثمرين وبحثهم عن الجودة والأمان. كما تأثرت الأسواق الرئيسية للتمويل قصير الأجل، مما قد يجبر المستثمرين على بيع أصولهم من صناديقهم الاستثمارية بسبب انخفاض السيولة وتراجع الأسواق.

من جانب آخر، اتخذت البنوك المركزية على مستوى العالم إجراءات جريئة وحاسمة لاحتواء تداعيات الجائحة عن طريق تيسير السياسة النقدية والتخفيف من حدة وشدة الأوضاع المالية ومخاطر التمويل والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد، إضافة إلى دعم الأفراد والشركات الأكثر تضرراً جراء الأزمة والمحافظة على التوازن بين حماية الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي.

كما أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي إلى استمرار تراكم مواطن الضعف التي تهدد الاستقرار المالي العالمي على المدى المتوسط. ومن مواطن الضعف المرتفعة في مجموعة من الدول ذات الأهمية النظامية حسب ما ذكر في التقرير، قطاع الشركات غير المالية والقطاع العام مما يعكس ارتفاع مستوى الديون بنسبة أعلى مقارنة بما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية في 2007-2008. (شكل 5-1)

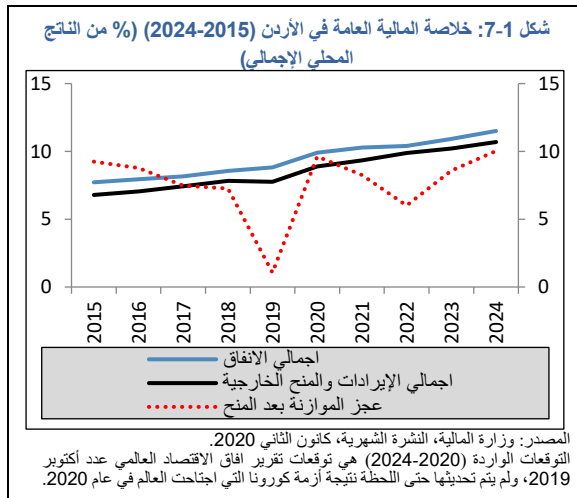


تكمّن مواطن الضعف المالية في ارتفاع مخاطر أسواق الائتمان، حيث تراجعت الجودة الائتمانية للمقترضين وتراجعت معايير ضمان القروض والسيولة لدى الصناديق الاستثمارية كما أشار التقرير، كما أسفرت الأزمة عن انخفاضات سعرية في أسواق الائتمان تعادل حدثها نحو ثلثي حدة الانخفاضات التي سببتها الأزمة المالية العالمية 2007-2008. ومن الجانب الإيجابي، فقد قلّ لجوء المستثمرين للرفع المالي وانخفضت احتمالية تعرض البنوك للمخاطر مثل خطر السحب الجماعي للأموال في بعض القطاعات والأسواق.



4-3-1 تطورات المالية العامة

ارتفع عجز الموازنة الكلي بعد المنح من 727.6 مليون دينار (ونسبة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2018 إلى حوالي 1,058.4 مليون دينار في عام 2019 وبنسبة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التوقعات التي تأثرت بالتداعيات الكبيرة والمحتملة الناجمة عن أزمة فيروس كورونا والأثار الاقتصادية الناجمة عنه، إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2021-2020 ليسجل 6.7% و5.7% على التوالي. (شكل 7-1)



بلغ إجمالي الدين العام في نهاية عام 2019 نحو 30,076.2 مليون دينار أو ما نسبته 96.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 28,308.3 مليون دينار أو ما نسبته 94.4% في نهاية عام 2018. (شكل 8-1).

3-1 التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها

1-3-1 النمو الاقتصادي

طراً تحسن بسيط على معدل النمو الاقتصادي في المملكة في عام 2019، حيث بلغ 2% مقابل 1.9% في عام 2018. أما في عام 2020 فإن تداعيات أزمة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم أثرت في كل التوقعات التي اختلفت اختلافاً كبيراً، حيث أشار صندوق النقد الدولي إلى أن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط تعاني من صدماتين كبيرتين في عام 2020، هما أزمة فيروس كورونا وتدابيراتها على الاقتصاد، وأزمة أسعار النفط المتدهورة التي رفعت مستوى المخاطر. وتوقع التقرير أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في الأردن إلى -3.4% في عام 2020 قبل أن يرتفع في عام 2021 إلى حوالي 3.7%.

كما أشارت التقارير الدولية إلى أنه بالإضافة إلى تداعيات أزمة كورونا الحالية فإن النمو الاقتصادي في الأردن لا يزال مثقلاً بأعباء الصراعات الدائرة في المنطقة وتدابيراتها وضعف استثمارات القطاع العام أكثر من المتوقع.

2-3-1 البطالة

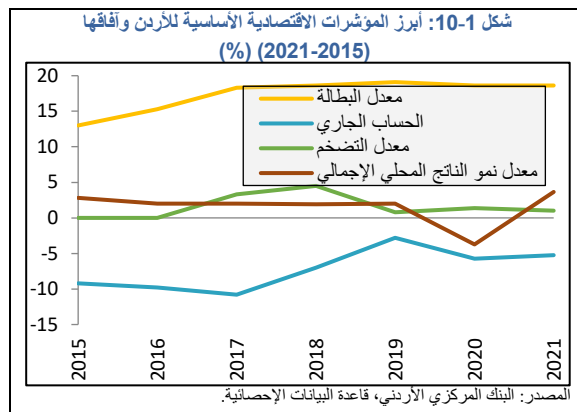
ساهمت الإجراءات والبرامج الحكومية في تخفيف تأثير انعكاسات النزاعات في المنطقة على معدلات البطالة في الأردن. ورغم ذلك، فقد ارتفع معدل البطالة من 18.6% في عام 2018 إلى 19.1% في عام 2019، ونتيجة لتداعيات أزمة كورونا فقد ارتفع معدل البطالة في النصف الأول من عام 2020 إلى 23%.

3-3-1 التضخم

فيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 100 في عام 2018 إلى 100.8 في عام 2019 أي بما نسبته 0.8%. ولا زالت آفاق التضخم محدودة للعامين القادمين 2021-2020 في ظل تفشي أزمة فيروس كورونا، والتي أدت إلى انكماش اقتصادي كبير وما نتج عنه من تراجع كبير في الطلب وانخفاضات كبيرة في أسعار السلع الأولية في العالم. (شكل 6-1).

السياسة النقدية بما مجموعه 150 نقطة أساس لتخفيض الكلفة على المقترضين ومساعدتهم في مواجهة تداعيات أزمة كورونا وقد قامت البنوك بالاستجابة الفورية لهذا التخفيض من خلال تخفيض أسعار الفائدة لديها دون انتظار تواريخ استحقاق الفائدة.

أما فيما يتعلق بالاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بما في ذلك الذهب وحقوق السحب الخاصة فقد بلغت في نهاية عام 2019 ما قيمته 10,159.5 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 7% عن عام 2018، ويعتبر مستوى الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي مريحاً ويكفي للاستيراد لمدة 8 أشهر، وهي فترة أمانة وتنفوق المعدلات المقبولة حسب المعايير الدولية.



جدول 2-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005 - 2021)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (نهاية الفترة) (%)	معدل البطالة (من حجم قوة العمل) (%)	عدد السكان (معدل النمو)	إجمالي الدين العام (%)	الحساب الجاري (%)
2005	8.1	3.5	14.8	2.8	84.3	18.1
2006	8.1	6.3	14.0	2.9	76.3	11.5
2007	8.2	4.7	13.1	3.0	73.8	-16.8
2008	7.2	14.0	12.7	3.0	59.6	-9.3
2009	2.0	-0.7	12.9	3.1	64.4	-5.2
2010	3.5	4.8	12.5	3.2	66.9	-7.1
2011	3.3	4.2	12.9	4.3	70.6	-10.2
2012	2.0	4.5	12.2	6.0	80.2	-15.2
2013	2.2	4.8	12.6	8.8	86.6	-10.4
2014	3.5	2.9	11.9	8.2	88.5	-7.2
2015	2.8	-0.9	13.0	7.9	92.4	-9.2
2016	2.0	-0.8	15.3	2.8	93.8	-9.8
2017	2.0	3.3	18.3	2.6	94.3	-10.8
2018	1.9	4.5	18.6	2.5	94.4	-7.0
2019	2.0	0.8	19.1	2.4	96.6	-2.8
2020	-3.4	0.2	19.1	2.4	95.0	-5.76
2021	3.6	1.6	19.1	2.4	94.0	-5.26

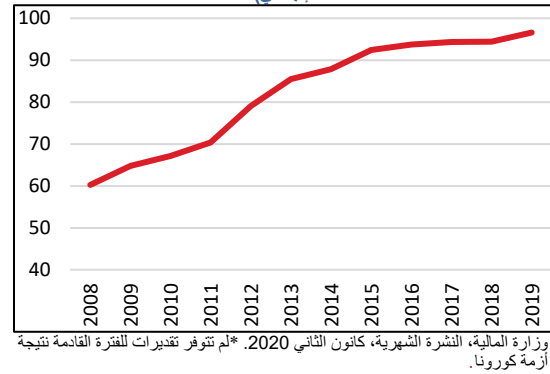
المصدر: الأرقام الفعلية (2019-2005) مستمدة من البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية. أرقام معدل النمو الاقتصادي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2020. أرقام معدل البطالة ومعدل النمو السكاني مستمدة من قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة. تقديرات الأرقام (2020-2021) مستمدة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2020. بيانات الحساب الجاري منشورة منذ عام 2014 وفقاً للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

4-1 تحديات الاستقرار

1-4-1 مخاطر التطورات السلبية المستمرة والوضع الإقليمي

واجه الاقتصاد الأردني في عام 2019 العديد من التحديات الاقتصادية التي تعتبر استمراراً لأزمات اقتصادية داخلية وخارجية سابقة شهدتها الاقتصاد الأردني منذ بداية الأزمة

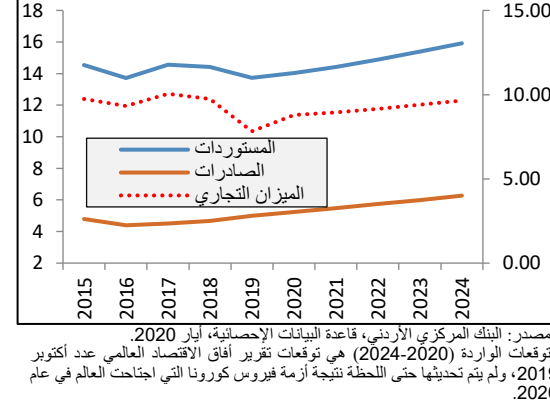
شكل 8-1: إجمالي الدين العام في الأردن (2008-2019) (% من الناتج المحلي الإجمالي)



5-3-1 القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الوطنية في عام 2019 بنسبة 6.8% وارتفع المعاد تصديره بنسبة 9.9%، أما المستوردات فقد انخفضت بنسبة 4.8%، وأدت هذه التطورات الإيجابية إلى انخفاض عجز الميزان التجاري في المملكة خلال عام 2019 ليصل إلى ما مقداره 7,826.9 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بلغت قيمته 1,090.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.2% عن عام 2018. (شكل 9-1)

شكل 9-1: خلاصة التجارة الخارجية في الأردن (2015-2024) (مليار دينار)



6-3-1 التطورات النقدية

قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2019 بخفض أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات بما مجموعه 75 نقطة أساس. ويأتي هذا القرار مواكباً لتطورات أسعار الفائدة في الأسواق الإقليمية والدولية كما هدف هذا القرار إلى تعزيز نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية وتحفيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي وجاء هذا القرار مدعوماً بتوفر رصيد مريح من الاحتياطيات الأجنبية وتحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات وارتفاع التضخم بنسبة أقل. أما خلال عام 2020، فقد قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة على كافة أدوات

مواجهة آثار أزمة كورونا بمبلغ 500 مليون دينار وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض بنسبة ضمان 85%.

- توسيع تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة ليشمل الشركات التي يقل فيها عدد الموظفين عن 200 موظف وبحجم مبيعات أو أصول يقل عن 5 مليون دينار لأغراض البرنامج التمويلي الميسر.

■ الطلب من البنوك تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتضررة من تأثير أزمة فيروس كورونا من شركات وأفراد دون فوائد تأخير أو عمولات إضافية وذلك طوال العام الحالي 2020 وللفترات التي تتناسب مع تعافي التدفقات النقدية للعملاء.

■ السماح للبنوك بإجراء هيكلات وجدوليات لمديونيات العملاء والقطاعات الاقتصادية التي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس بدون دفعة نقدية أو أي كلف أو عمولات إضافية.

■ إقرار الإجراءات التالية بخصوص التسهيلات القائمة والمستقبلية ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية البالغ قيمته 1.2 مليار دينار، وذلك حتى نهاية العام الحالي 2020 وعلى النحو الآتي:

- تخفيض أسعار فائدة البرنامج لتصبح 1.00% بدلاً من 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و0.5% بدلاً من 1.0% للمشاريع في باقي المحافظات. وزيادة الآجال المتاحة للسلف لكافة القطاعات المستهدفة في البرنامج داخل العاصمة وتوحيدها مع باقي المحافظات لتصبح 10 سنوات، من ضمنها سنتين فترة سماح لمن يرغب.

- تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للمقترضين.

- إعطاء وزن ترجيحي للمخاطر (0%) عند احتساب نسبة كفاية رأس المال للقروض وللتموليات الجديدة ضمن هذا البرنامج.

- رفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار مع الإبقاء على السقف لقطاعي الطاقة المتجددة والنقل عند 4 مليون دينار.

- شمول القطاع التصديري ضمن البرنامج (علماً بأن القطاعات المشمولة حالياً هي الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والنقل والصحة والتعليم التقني والفني والمهني والاستشارات الهندسية).

■ قرر البنك المركزي عدم إدراج العملاء ممن ترفض لهم شيكات لأسباب مالية ضمن قائمة العملاء المتخلفين عن الدفع وعدم تحميلهم العمولات المترتبة على إعادة

المالية العالمية (2007-2008) وتفاقت مع تدهور الوضع الإقليمي وبرزت التطورات الجيوسياسية في بعض البلدان العربية ولاسيما سوريا والعراق واليمن وليبيا وذلك منذ عام 2011 واستمرارها إلى وقتنا الحالي. وقد انعكست مخاطر التطورات السلبية المستمرة في شكل أزمات عدة منها أزمة اللاجئين، حيث يتحمل الاقتصاد الأردني تكاليف اقتصادية واجتماعية وضغوطات كبيرة على البنية التحتية والخدمات والقطاعات الرئيسية كالتعليم والصحة والمياه نتيجة لأزمة اللاجئين.

1-4-2 أزمة فيروس كورونا

شكلت التهديدات غير المسبوقة والمرتبطة بأزمة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم منذ بداية عام 2020 آثاراً وتكاليف إنسانية واقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي والوطني. وفي محاولة لكبح آثار هذه التطورات المتسارعة، قرر البنك المركزي الأردني اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية والشاملة بهدف احتواء التداعيات السلبية لهذه الأزمة على الاقتصاد المحلي بلغت قيمتها حوالي 2.5 مليار دينار أردني وبما نسبته 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتلخص هذه الإجراءات بما يلي:

■ ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد الوطني بقيمة 1,050 مليون دينار من خلال:

- تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5% الأمر الذي وفر سيولة إضافية للقطاع المصرفي بمبلغ 550 مليون دينار أردني، مما يزيد من قدرة البنوك على الإقراض ويمكنها من تخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها الأفراد والشركات. علماً أنها المرة الأولى التي يخفض فيها البنك المركزي الاحتياطي النقدي الإلزامي منذ عام 2009.

- إجراء اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك بمقدار 500 مليون دينار لأجل تصل لسنة بهدف توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص.

■ تخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمجموع 150 نقطة وبمعدل 1.5%. وقد قامت البنوك بالاستجابة الفورية لهذا التخفيض من خلال تخفيض أسعار الفائدة لديها دون انتظار تواريخ الاستحقاقات التعاقدية.

■ إقرار الإجراءات التالية بخصوص الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- قام البنك المركزي بإطلاق برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على

مقياس علامات يتراوح من 0 (مستوى مرتفع من الفساد) إلى 100 (دولة خالية من الفساد).

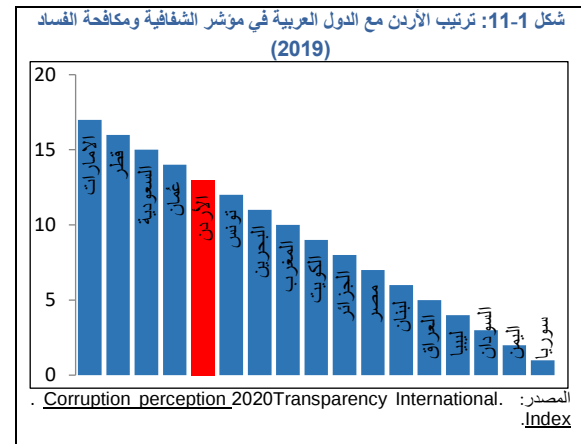
أشار تقرير هذا العام إلى أن غالبية الدول والأقاليم حول العالم لم تبد سوى تقدم طفيف في ممارسات كبح الفساد بأشكاله. بالنسبة للأردن فقد أحرز تقدماً بدرجتين على مقياس المؤشر لعام 2019، حيث سجل المرتبة (60) ومجموع علامة (48) مقارنة بالمرتبة (58) ومجموع علامة (49) في عام 2018 (جدول 3-1).

جدول 3-1: ترتيب الأردن في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد لأعوام مختلفة									
العلامة**					الترتيب*				
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2019	2018	2017	
48	49	48	48	53	49	60	58	59	

المصدر: Corruption perception 2020 Transparency International. Index

* كلما كانت المرتبة أقرب إلى 1 كان هذا أفضل.
** العلامة من 0-100 وكلما كان المجموع أقرب إلى 100 كان هذا أفضل.

مقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد احتل الأردن المرتبة الخامسة مسبقاً بدول الخليج العربي (الإمارات، وقطر، والسعودية، وعُمان)، وهذا الترتيب الجيد يعكس جدية الحكومة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وبناء بيئة تنافسية سليمة للاستثمار. (شكل 11-1)



2-5-1 مؤشر التنمية البشرية

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة تقريراً سنوياً يلخص الإنجازات والاتجاهات المتعلقة بالتنمية الموارد البشرية من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، هي التمتع بحياة صحية ومعدل توقع عمر مرتفع، والتمتع بالمعرفة والثقافة والتعليم، والتمتع بمستوى معيشة ملائم.

أشار التقرير في أحدث إصدار له في عام 2018 إلى أن القدرات والتنمية البشرية من أهم المعايير التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند الحكم على مستوى التنمية والتقدم لحالة البلاد، حيث يتضمن التقرير العديد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالتنمية الموارد البشرية. وبالنسبة للأردن، فقد احتل في عام 2018 المرتبة 102 من أصل 189 دولة على ترتيب المؤشر، والترتيب حسب دليل التنمية البشرية يصنف الأردن ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. (جدول 4-1).

الشبكات وذلك للشبكات المعادة خلال الفترة من 2020/3/18 إلى 2020/4/30.

■ تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج المبيعات المحلية.

■ إقرار الإجراءات التالية بما يخص أنظمة الدفع وتعزيز استخدام خدمات الدفع الإلكترونية وتشجيع استخدام الخدمات المالية الرقمية خلال فترة جائحة فايروس كورونا:

- استمر البنك المركزي بتشغيل أنظمة الدفع والتسويات والتقاص كافة وعن بعد خلال فترة التعطل.

- أصدر البنك المركزي تعميماً أكد فيه على البنوك وشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية دون انقطاع.

- التوصية باستخدام المحافظ الإلكترونية وتمكين شركات الدفع من تقديم خدمة فتح المحافظ الإلكترونية للعملاء والمحلات التجارية والشركات عن بعد ودون أية تكاليف لقاء ذلك.

- توفير قنوات إلكترونية لتمكين العملاء من إرسال الحوالات المالية للخارج بشكل إلكتروني متكامل في أي وقت ومن أي مكان وبعيداً عن استخدام النقد.

- عدم تحميل العملاء أي عمولات مقابل عمليات السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنوك أخرى.

- توفير التقنيات الحديثة الداعمة لقبول المدفوعات الإلكترونية ضمن نقاط البيع المتواجدة لدى التجار وقطاعات أعمال التجزئة.

- تمكين العملاء من تنفيذ عمليات الإيداع والسحب النقدي من المحافظ الإلكترونية بواسطة أجهزة الصراف الآلي التابعة لبعض البنوك دون الحاجة إلى استخدام البطاقة لقاء ذلك.

- تنظيم وتشجيع المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية (Contactless Payments).

5-1 الأردن في بعض المؤشرات الدولية

1-5-1 مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد

الفساد هو استغلال للموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة يؤدي إلى تشوه أنشطة الدولة وتراجع النمو الاقتصادي وجودة الحياة. تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد سنوياً منذ عام 1995 من خلال ترتيب الدول والأقاليم حول العالم وفقاً لتقييم الخبراء ورجال الأعمال لمستوى انتشار الفساد في القطاع العام. ووفقاً لمنهجية المؤشر، يتم ترتيب 180 دولة وإقليم استناداً إلى

الأردن 141/70 وبمجموع نقاط 100/60.9 مقابل المرتبة 73 ومجموع علامات 100/59.3 في عام 2018. (جدول 1-5)

جدول 5-1: ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي (2019-2014)									
الترتيب *					العلامة **				
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015
65	73	70	4.25	4.23	4.29	4.30	59.29	60.9	60.9

المصدر: World Economic Forum.2019.Global Competitiveness Report
* كلما كان الترتيب أقرب إلى 1 كان هذا أفضل.
** العلامة من 1-100 وكلما كان المجموع أقرب إلى 100 كان هذا أفضل.

جدول 6-1: محاور مؤشر التنافسية العالمية وترتيب الأردن لعام 2020				
#	المؤشر / المحور	الترتيب	العلامة*	أفضل أداء
المؤشر الفرعي الأول: تمكين البيئة				
1	المؤسسات	46	59.8	فنلندا
2	البنية التحتية	74	67.4	سنغافورة
3	استقرار الاقتصاد الكلي	111	69.8	33 دولة
4	تبنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	82	51.0	كوريا
المؤشر الفرعي الثاني: راسمال بشري				
5	الصحة	45	86.7	4 دول
6	المهارات والتعليم	58	67.2	سويسرا
المؤشر الفرعي الثالث: الأسواق				
7	سوق الإنتاج	61	55.8	هونغ كونج
8	سوق العمل	84	57.7	سنغافورة
9	النظام المالي	33	71.6	هونغ كونج
10	حجم السوق	80	48.8	الصين
المؤشر الفرعي الرابع: عوامل الإبداع والابتكار في نظام بيئة التنافس				
11	ديناميكية الأعمال	88	56.6	أميركا
12	طاقات (قدرات) الإبداع والابتكار	64	38.8	ألمانيا
	المؤشر الإجمالي للأردن	70	60.9	

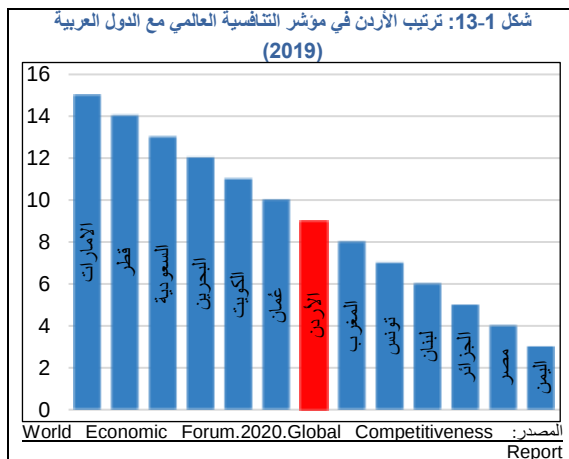
المصدر: [TheGlobalCompetitivenessReport](#) World. 2020. Economic Forum

* العلامة من 0-100 وكلما ارتفع المجموع كان هذا أفضل.

** تم تصنيف 141 اقتصادا في إصدار هذا العام.

المصدر: World.2020.TheGlobalCompetitivenessReport
Economic Forum
* العلامة من 0-100 وكلما ارتفع المجموع كان هذا أفضل.
** تم تصنيف 141 اقتصاداً في إصدار هذا العام.

أما عربياً، فقد سجل الأردن المرتبة السابعة وهي مرتبة جيدة حيث يتقدم الأردن في الترتيب على كل من المغرب وتونس ولبنان والجزائر ومصر واليمن وتتقدم عليه في الترتيب دول الخليج العربي فقط. (شكل 1-13)



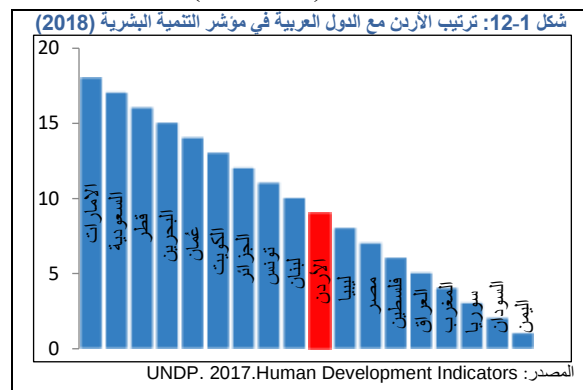
4-5-1 مؤشر ممارسة الأعمال

يصدر البنك الدولي سنوياً مؤشر ممارسة الأعمال منذ عام 2004 والذي يقيس بشكل رئيسي الأداء الاقتصادي في 190 اقتصاداً حول العالم باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية لجودة وفعالية بيئة الأعمال، ويبحث في سياسات

جدول 4-1: ترتيب الأردن على محاور دليل التنمية البشرية 2018*					
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية (صافي)	دليل التنمية البشرية (معدل)	دليل التنمية البشرية (حسب الجنس)	دليل التنمية البشرية (الفارق بين الجنسين)	دليل التنمية البشرية (المتعدد الأبعاد 2007)
102	0.724	0.617	0.868	0.469	0.002

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمية 2020.
آخر البيانات المتوفرة لعام 2018 على النحو المبين في الجدول.
* صنفت الأردن في المجموعة الخامسة حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية.
** حصلت الأردن على المرتبة 113 من أصل 189 دولة حسب دليل الفوارق بين الجنسين.

ومقارنة مع ثمانية عشر دولة عربية شملها التقرير، حقق الأردن مرتبة متوسطة متفوقاً بذلك على عدد من الدول العربية مثل ليبيا، ومصر، وفلسطين، والعراق، والمغرب، وسوريا والسودان واليمن. (شكل 1-12)



3-5-1 مؤشر التنافسية

ينشر منتدى الاقتصاد العالمي تقريراً سنوياً لمؤشرات التنافسية التي يتم فيها تقدير درجة التنافسية لاقتصادات العالم باستخدام مجموعة من العوامل والمقاييس الفرعية التي تنتج في المحصلة رقماً واحداً يبين الوضع التنافسي للدولة المعنية. ويضم المؤشر الكلي مجموعة من المؤشرات الفرعية إضافة إلى مقاييس مساندة جديدة وأخرى ناشئة تقيس الإنتاجية والنمو.

ويعتبر هذا المؤشر مهم لأنه يساعد في تحقيق التعاون والانسجام بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحفيز الإنتاج والنشاط الاقتصادي وتحقيق معايير الرفاهية والازدهار، كما يوضح دور رأس المال البشري والابتكار والمرونة وسرعة الاستجابة – ليس فقط كعوامل مسببة بل كعوامل محددة لمعالم نجاح أي اقتصاد في عصر الثورة الصناعية الرابعة. يضم المؤشر الكلي مجموعة من مقاييس فرعية اقتصادية واجتماعية إضافة إلى مقاييس مساندة جديدة وأخرى ناشئة تقيس الإنتاجية والنمو.

بالنسبة للأردن، وكما يتضح من علامة المتوسط الكلي للمؤشرات الفرعية في عام 2019، فقد سجلت المملكة مرتبة متوسطة عالمياً، محرزاً بذلك تقدماً طفيفاً بمقدار ثلاث درجات على سلم المؤشر ليصبح ترتيب



رغم التطورات المختلفة التي أصابت المنطقة خصوصاً والعالم عموماً خلال الأعوام الأخيرة، وطالت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في عدد من دول العالم خصوصاً دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي انعكست بزيادة التحديات التي تواجه الأردن، فإن الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني ساعدت في التقليل من حدة هذه التداعيات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في الأردن.

أشار تقرير المؤشر الصادر في أحدث إصدار له في عام 2020، بأن الأردن كان واحداً من أفضل عشرة اقتصادات شهدت تحسناً في سهولة أداء الأعمال بعد تنفيذ حكومته العديد من الإصلاحات التنظيمية إلى جانب السعودية والبحرين والكويت. حيث سجلت المملكة تقدماً كبيراً في عام 2019 حيث احتلت المرتبة 75 وبمجموع علامة 100/69، مقارنة مع المرتبة 104 ومجموع علامة 100/60.9 في العام 2018. وقد كان تقدم الأردن كبيراً جداً بالأخص في المؤشر الفرعي المتعلق بالحصول على الائتمان حيث ارتفع ترتيبه من 134 إلى 4. (جدول 1-7).

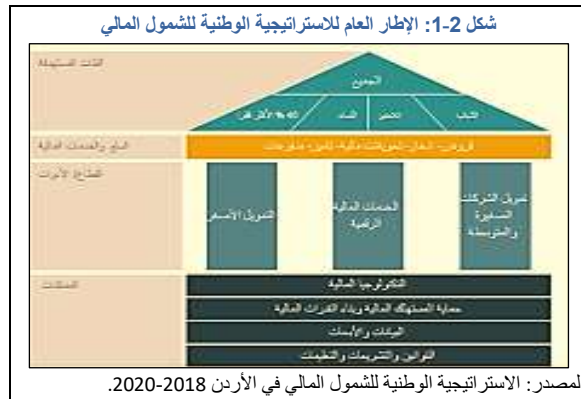
9

الشمول المالي برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني، وتستهدف الاستراتيجية بشكل خاص تحقيق الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، الشباب، النساء، اللاجئين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وكما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) في 2017/12/4، حيث تغطي الاستراتيجية عدة محاور أساسية وهي:

- الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- التمويل الأصغر.
- القدرات المالية والثقافة المالية.
- حماية المستهلك المالي.
- الخدمات المالية الرقمية.

2-2-2 الرؤية والإطار العام للشمول المالي في الأردن

وكما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 فإن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تقوم على تسليط الضوء على القطاعات ذات الأولوية، من ضمنها ثلاثة محاور رئيسية للشمول المالي والتي تتضمن: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ومن جانب آخر تعتبر الركائز الأربع التالية المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تتداخل مع المحاور الثلاثة الرئيسية وتساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، وتشمل هذه المتطلبات: استخدام التكنولوجيا المالية، حماية المستهلك المالي ورفع القدرات المالية لكافة فئات المجتمع، البيانات والأبحاث، وكذلك القوانين والتشريعات. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تستهدف كافة فئات المجتمع والشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أن التركيز موجه بشكل خاص نحو تمكين الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات المالية، ولا سيما الفئات الضعيفة من ذوي الدخل المحدود ضمن فئة 40% الأكثر فقراً في المملكة، والنساء، والشباب (وبالأخص ممن هم ضمن الفئة العمرية 15-18 سنة)، واللاجئين.



الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي

1-2 مقدمة

تعد البنية التحتية والتشريعية الملائمة من المقومات والعوامل الرئيسية للوصول إلى الاستقرار المالي، وخلال الفترة السابقة وأصل البنك المركزي جهوده في تطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، حيث أن جهود البنك المركزي ركزت على بعدين رئيسيين، وهما: تعزيز الشمول المالي بشكل حصيف ومدرّس وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي.

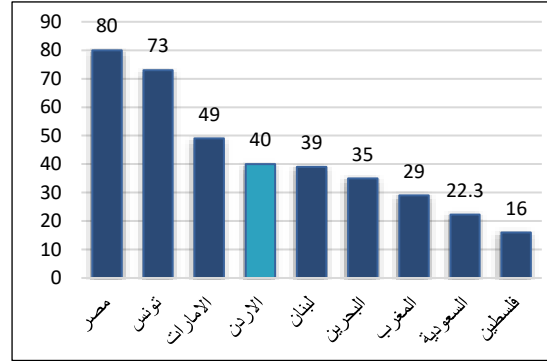
2-2 تعزيز الشمول المالي

1-2-2 مفهوم الشمول المالي

ينظر إلى الشمول المالي بأنه "الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة". في هذا السياق تبني صانعو السياسات النقدية والمالية في الدول ذات الأسواق النامية والناشئة موضوع الشمول المالي كأولوية ضمن سياساتهم وأهدافهم لتحقيق النمو الشامل والمستدام. يدرك الأردن بأن الشمول المالي بات يشكل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة، حيث عكفت الحكومة الأردنية على بناء بنية تحتية مالية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة للوصول إلى نظام مالي شامل، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية بسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية بهذا الخصوص.

ومنذ عام 2012 انصب تركيز البنك المركزي الأردني على تعزيز الشمول المالي في المملكة من خلال متابعة أبرز المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في مجال سياسات تعزيز الشمول المالي، ثم بدء البنك المركزي في عام 2015 بالتوجيه والإشراف على صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في المملكة، وذلك بعد قيام دولة رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية لإعداد استراتيجية

شكل 2-2: مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (2019) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

وإيماناً من البنك المركزي الأردني بالدور الهام الذي تلعبه الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني، فقد واصل البنك المركزي دوره المتمثل في دعم وتشجيع هذه الشركات، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال الأعوام الخمسة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب 445 مليون دولار أمريكي بأسعار فائدة منافسة ولأجل مناسب، وصل منها ما مقداره 310 مليون دولار، أقرضت لما يزيد عن 17 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم أكثر من 64% متواجد خارج العاصمة، كما ساهمت هذه التمويلات بخلق حوالي 7000 فرصة عمل جديدة، وسيقوم البنك المركزي بسحب المبالغ المتبقية والبالغة 100 مليون دولار خلال عامي 2020 و 2021، هذا بالإضافة إلى خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي للبنوك مباشرة بمبلغ 120 مليون دولار لنفس الغاية الذي قام البنك المركزي بدوره بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك منه، علماً بأن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع اتفاقيات مع ثلاثة بنوك بمبلغ 60 مليون دولار.

كما يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني) وقطاع النقل والقطاع التصديري (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسعر فائدة يبلغ حالياً 0.5% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في المحافظات خارج عمان و1% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في العاصمة، وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 1.2 مليار دينار، حيث استفاد من هذه البرامج حتى منتصف شهر 6/ 2020 حوالي 1229 مشروعاً وبقيمة إجمالية وصلت إلى ما يقارب 877 مليون

هذا وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

- 1- رفع مستوى الشمول المالي من 33.1% في عام 2017 مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى 41.5% بحلول عام 2020.
- 2- تقليص الفجوة الجندرية من 53% إلى 35%.

علماً بأنه حتى نهاية شهر 7/ 2020 تم تحقيق هذه الأهداف وبشكل أكبر من المستهدف في الاستراتيجية، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى ما يقارب 50% بدلاً من نسبة الـ 41.5% المستهدفة، وانخفضت الفجوة الجندرية إلى حوالي 29% بدلاً من 35% وهذا يدل على النجاح الكبير الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

2-2-2-1 الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 95% من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم، وتوفر ما بين 40% إلى 60% من مجموع فرص العمل. وتشير دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة "الرسمية" تساهم في 33% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية، كما أنها تساهم بما يصل إلى 45% من فرص العمل. وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62% من فرص العمل.

هذا وقد أشار تقرير "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية" والصادر عن صندوق النقد العربي في عام 2019 إلى أن هذه المشروعات تسهم في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية بنسب تتراوح ما بين (16%-80%) من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 2-2) وتسهم في خلق (20%-40%) من فرص العمل.

الهندسية وتكنولوجيا المعلومات مما سيعزز من الفرص التنافسية لهذه الصناديق في الأسواق المجاورة.

كما تم خلال عام 2019 توقيع "اتفاقية برنامج ضمان القروض الإسكانية - سكن ميسر" المغطى بمخصصات سلفة البنك المركزي الأردني للشركة الأردنية لضمان القروض، والذي يهدف إلى توفير الضمان اللازم لأصحاب الدخل المتدني والمتوسط لشراء شقق سكنية، نظراً للأهمية الاقتصادية لدعم ذوي الدخل المتدني والمحدود في الحصول على سكن مناسب حيث يقدم البرنامج ضمان بنسبة 80% من مخاطر التمويلات الممنوحة من قبل البنوك ضمن هذا البرنامج.

2-2-2 التمويل الأصغر

في إطار القرار الاستراتيجي الذي اتخذه البنك المركزي في عام 2014 بشمول قطاع التمويل الأصغر تحت المظلة الرقابية للبنك المركزي الأردني، فقد تم مع نهاية النصف الأول من عام 2018 ترخيص شركات التمويل الأصغر التي استكملت توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام نظام شركات التمويل الأصغر رقم (5) لسنة 2015 والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وبذلك فإن قطاع التمويل الأصغر الذي يضم حالياً 9 شركات تمويل أصغر مرخصة من البنك المركزي منها شركتين تمنح التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أصبح جزءاً من النظام المالي الرسمي.

وإيماناً من البنك المركزي بأهمية بناء قدرات عملاء التمويل الأصغر فقد تم خلال عام 2017 بالتعاون مع صندوق سند التحضير لعقد ورشة تدريب للمدربين TOT لمدة يومين تم خلالها تدريب عدد من موظفي 8 بنوك و 5 شركات تمويل أصغر وذلك بهدف تنمية المعارف لديهم وتحسين مهاراتهم التدريبية وبما يمكنهم من تقديم المساعدة الفنية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة SME's والعمل على نقل المعرفة للأخرين، ولتكون هذه الخدمة جزءاً أساسياً من حزمة الخدمات التكميلية للتمويل المقدم من قبل هذه المؤسسات، هذا وقد التزمت المؤسسات المالية المشاركة بعقد برامج تدريبية لعملاء قطاع (SME's) بحد أدنى مرتين في السنة ولمدة 3 سنوات حيث بلغ عدد الورشات التي عقدتها كل من شركات التمويل الأصغر والبنوك - المنوه عنها آنفاً - خلال الثلاث سنوات السابقة 125 دورة/ ورشة تدريبية استفاد منها 2,817 عميل.

2-2-2-3 القدرات المالية والثقافة المالية

يُعتبر موضوع نشر الثقافة المالية والمصرفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الشمول المالي وتعزيز حماية

دينار توزعت على قطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني) وقطاع النقل بمقدار 342.1، 55.1، 178.1، 47.1، 11.2، 1.2، 1.5، 6، 8.6 مليون دينار على التوالي. وأيضاً من ضمن هذا المبلغ فقد تم منح 35 مليون دينار لتمويل دفع الرواتب لنحو 27.5 ألف عامل.

كما ساهمت التمويلات التي منحت ضمن هذا البرنامج بخلق 12 ألف فرصة عمل جديدة في مختلف محافظات المملكة. هذا وقد قام البنك المركزي بتطوير شروط الإقراض منذ عام 2015 ضمن هذا البرنامج لتوائم برامج التمويل المعمول بها لدى البنوك الإسلامية.

وفي إطار تطوير الأعمال الريادية ومحاربة البطالة قام البنك المركزي خلال عام 2019 بتخصيص مبلغ 100 مليون دينار لتمويل البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" وذلك تنفيذاً للرؤية الملكية السامية لمحاربة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب من خلال تعزيز نهج التشغيل الذاتي عوضاً عن التوظيف وتمكين الشباب من إقامة مشاريع تنموية توفر لهم فرص عمل ومصدر دخل دائم.

كما تم إطلاق برنامج البنك المركزي الجديد في بداية شهر 2020/4 بقيمة 500 مليون دينار لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة كورونا، حيث استفاد من هذا البرنامج حتى منتصف شهر 2020/6 3,942 مشروع بقيمة 380 مليون دينار، وقد استخدم ما نسبته 43% من هذه المبالغ لتغطية رواتب وأجور العاملين في هذه الشركات وبقيمة تقارب 163 مليون دينار وبما يخدم 79 ألف عامل على رأس عمله.

أما بخصوص توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تم العمل على إعادة هيكلة أعمال الشركة الأردنية لضمان القروض وزيادة رأسمالها وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. مما أدى إلى تضاعف عدد وقيمة المشاريع المضمونة من قبل الشركة، وفي هذا الإطار تم خلال عام 2019 توقيع اتفاقية سلفة خاصة ما بين البنك المركزي والشركة الأردنية لضمان القروض بقيمة 100 مليون دينار لاستحداث برنامج إصدار الكفالات للمتقاعدين لتنفيذ أعمال خارج المملكة، ويأتي برنامج دعم الكفالات البنكية مكملاً لبرنامج ضمان انتمان الصناديق مما سيعزز من فرص الصناديق الخدمية بأشكالها المختلفة التي يتميز بها القطاع الخاص الأردني خاصة أعمال المقاولات الإنشائية والأعمال الاستشارية

تهدف إلى تعزيز التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وعلى رأسها تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31، كما تم في عام 2019 إصدار تعليمات الحساب البنك الأساسي بهدف إتاحة وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية.

ولإزالة كافة الحواجز البيئية المادية والسلوكية التي تعمل على إعاقة أو صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية من قبل العملاء ذوي الإعاقة، فقد تم في عام 2018 إصدار تعليمات حماية المستهلك لذوي الإعاقة. وبعد ذلك تم إجراء مسح للوقوف على مدى جاهزية البنوك في تطبيق التعليمات، وبشكل عام كانت جميع البنوك متعاونة في تطبيق التعليمات لخدمة هذه الشريحة من مجتمعنا.

وخلال عام 2019 تم إصدار عدد من التعميمات التي تهدف إلى زيادة الشفافية في التعامل مع العملاء، ومن أهم هذه التعميمات عدم قيام البنوك باقتطاع عمولات إضافية لدى استخدام عملائهم أجهزة الصراف الآلي للبنوك الأخرى. وفي مجال حماية العملاء من الاحتيال الممكن أن يتعرضوا له لدى استخدامهم عدد من العملات المشفرة فقد تم إصدار أكثر من بيان لتحذير المواطنين من مخاطر التعامل مع هذه العملات.

وفي مجال الدراسات والتقارير؛ تم إصدار تقرير خاص بالشكاوى يتضمن شكاوى عملاء البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، وذلك بهدف تحليل شكاوى العملاء والوقوف على أوجه التقصير بحق مستهلكي الخدمات المالية، وتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي موضحاً فيه تصنيف هذه الشكاوى وأبرز القنوات التي تم من خلالها استقبال الشكاوى، وقد بلغ عدد الشكاوى التي وردت إلى البنك المركزي من العملاء على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية خلال عام 2019 حوالي (1,081) شكوى، تركز معظمها حول العقود وشروط التعامل وأسعار الفائدة على القروض. في حين بلغ عدد شكاوى العملاء التي تم استقبالها ومعالجتها من قبل وحدات إدارة شكاوى العملاء في البنوك العاملة في المملكة وشركات التمويل الأصغر حوالي (18,776) شكوى، استحوذت الشكاوى المتعلقة بالخدمات الإلكترونية على النسبة الأكبر منها.

وعلى صعيد الرقابة المكتبية والميدانية؛ فقد تم تفعيل الرقابة المكتبية على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية من حيث مراجعة عقود المنتجات الائتمانية ومراقبة أسعار العمولات والرسوم الخاصة بمنتجات وخدمات العملاء للتقيد بالحدود القصوى للعمولات والرسوم المحددة في تعليمات البنك المركزي، ومراقبة الروابط الإلكترونية

العملاء، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن رفع مستوى الثقافة المالية للأفراد هو عامل أساسي لزيادة مستوى مدخراتهم، مما يعزز من النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من قدرة الدول على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، وفي الأردن يولي البنك المركزي موضوع الثقافة المالية اهتماماً بالغاً نظراً لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية موضوع الثقافة المالية في المملكة؛ فقد بادر البنك المركزي بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة وذلك بهدف تمكين المواطن الأردني من:

- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.
- إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل.
- زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.
- زيادة الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية)، وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتباراً من العام الدراسي 2016/2015 كما تم البدء بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي 2017/2016، ومنهاج الصف التاسع والثاني عشر في العام الدراسي 2018/2017، ومنهاج الصف العاشر في العام الدراسي 2019/2018.

علاوة على برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن المشروع سيشمل في المستقبل عدة برامج أخرى، وعلى النحو التالي:

- أ. التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي.
- ب. نشر الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام.
- ج. الثقافة المالية لتطوير الأعمال.
- د. التعليم المالي في مكان العمل.
- هـ. التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.
- و. التعليم المالي الإلكتروني.

2-2-2-4 حماية المستهلك المالي

تقوم دائرة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي الأردني بمتابعة مدى التزام البنوك بتطبيق التعليمات التي تم إصدارها. حيث تم إصدار مجموعة من التعليمات التي

الاقتصادية. وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني الأردني.

كما استمر البنك المركزي بتشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS-JO الذي قام بتنفيذ أوامر التحويل بين حسابات البنوك الأعضاء بعملات الدينار الأردني والدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني، بالإضافة إلى عمليات السوق الثانوية. حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال عام 2019 292 ألف أمر بقيمة بلغت 123.8 مليار دينار مقابل 294.6 ألف أمر بقيمة بلغت 105.5 مليار دينار خلال عام 2018، كما بلغ عدد عمليات السوق الثانوية التي تمت خلال عام 2019 من خلال النظام 7942 عملية بقيمة بلغت 7509 مليون دينار.

كما استمر البنك المركزي بتشغيل نظام غرفة التقاص الآلي (Automated Clearing House) الذي يتوافق مع المعيار الجديد (ISO 20022) الذي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما في ذلك البنك المركزي. ويشتمل النظام على التحويلات الدائنة والمدينة وإدارة التفاوض المدينة ودفعات الحكومة والمؤسسات المالية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال عام 2019 3.1 مليون أمر بقيمة بلغت 3.8 مليار دينار مقابل 1.9 مليون أمر بقيمة بلغت 2.6 مليار دينار خلال عام 2018.

كما استمر البنك المركزي بتشغيل نظام تسوية وإيداع الأوراق المالية الحكومية (DEPO/X) لإدارة الدين الحكومي والمزادات بشكل آلي متكامل ومركز لإيداع وتسوية الأوراق المالية الحكومية، حيث يمكن هذا النظام الوصول الآمن لنظام المزادات الحكومية لإصدارات الحكومة من الأوراق المالية لكل من البنك المركزي والبنوك وشركات التأمين والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي والجهات ذات العلاقة، كما يمكن النظام البنك المركزي والجهاز المصرفي من التعامل بكافة أدوات السياسة النقدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما استمر البنك المركزي خلال عام 2019 بتشغيل نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay)، حيث كان عدد الأعضاء المشاركين في النظام 7 بنوك (بنك الأردن، البنك التجاري الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الاتحاد، والبنك الأردني الكويتي) و6 شركات مالية (الشركة المتميزة لخدمات الدفع

للبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية. كما تم تفعيل الرقابة الميدانية؛ من خلال التفتيش الميداني على عدد من البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية للتأكد من تطبيق التعليمات التي تتعلق بحماية المستهلك المالي، كما تم استحداث وحدة جديدة في دائرة حماية المستهلك المالي خاصة في استقبال الشكاوى الهاتفية (Help Line).

وفي مجال نشر الوعي والثقافة المالية؛ فقد قام البنك المركزي بتنفيذ العديد من الحملات والمحاضرات الهادفة إلى التوعية والتثقيف المالي، استهدفت جميع فئات المجتمع في مختلف مناطق المملكة. حيث تم إطلاق حملة توعية بمناسبة يوم المرأة العالمي بتاريخ 2019/3/9 بهدف تسليط الضوء على تمكين وصول المرأة إلى الخدمات المالية والمصرفية بشكل مسؤول، مما سيكون له بالغ الأثر في تعزيز الاشتغال المالي للمرأة وتقليص الفجوة الجندرية في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية. كما تم إطلاق حملة توعية لنشر الثقافة المالية لطلاب عدد من الجامعات الأردنية بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي خلال الفترة (2019/4/25-21). حيث تم تقديم محاضرات تفاعلية لعدد من طلاب الجامعات والمدارس لرفع مستوى الثقافة المالية لديهم وتعريفهم بمواضيع حماية المستهلك المالي. وبمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، تم إطلاق حملة توعية مالية استهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات عمان والزرقاء وإربد خلال الفترة ما بين 2019/12/5-1، حيث تضمنت الحملة تعريفهم بحقوقهم المصرفية والمالية في ظل تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة. علاوة على ما سبق، فقد تم إعداد العديد من المنشورات التثقيفية وتوفيرها للجمهور كمطبوعات ونسخ إلكترونية على موقع البنك المركزي، بالإضافة إلى الفيديوهات التثقيفية التي تم عرضها خلال الحملات والمحاضرات المختلفة، كما حاز البنك المركزي الأردني على جائزة CYFI SPRINT Award 2019، وتُمنح هذه الجائزة تقديرًا للدول التي تبذل جهوداً واضحة في مجال تعزيز الثقافة المالية ورفع القدرات المالية للأفراد.

2-2-2-5 توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي

2-2-2-5-1 الخدمات المالية الرقمية

استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2019 بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، حيث تهدف هذه العملية إلى تعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات لتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة

العمل على تحقيق أفضل الطرق لتخفيف التكلفة والوقت على الأجهزة الحكومية في إيصال الدعم عبر الخدمات المالية الرقمية للفئات الأقل حظاً والفئات غير المشمولة بالنظام المالي الرسمي. ومن المشاريع التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع تحالف (Better Than Cash - BTC) إلى جانب مشروع أتمتة المدفوعات الحكومية، تم البدء في مشروع أتمتة مدفوعات القطاع التجاري وتم مناقشة المشروع مع عدد من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والتمهيد لوضع خطة عمل للسير قدماً في المشروع.

- قام البنك المركزي باستكمال تطبيق خطة مشروع أتمتة المدفوعات الحكومية وذلك بالتعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية.

- قام البنك المركزي وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبدعم وتمويل من وزارة الاتحاد الفيدرالي الألماني للتعاون الاقتصادي والتطوير (BMZ) بتمديد مشروع (Digi#ances - Digital Remittances) وبتمويل بقيمة (4.3) مليون يورو، حيث أن فترة المشروع تمتد حتى نهاية عام 2021. ويهدف المشروع إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية بشكل يستهدف الفئات الأقل حظاً وغير المشمولة بالنظام المالي الرسمي كالنساء واللاجئين وغيرهم.

- مع بداية عام 2019 أعلن البنك المركزي الأردني عن بدء استقبال طلبات التعاون والشراكة والحصول على منح ضمن مبادرة النقود الإلكترونية للتمكين (MM4R - Mobile Money for Resilience) بهدف تطوير بيئة الخدمات المالية الرقمية وتحسين كفاءة وفعالية برامج التحويلات النقدية لدى الهيئات الحكومية والمنظمات الإنسانية في جميع أنحاء المملكة حيث ورد خلال العام (13) طلب للحصول على منح ضمن المبادرة أعلاه بالإضافة إلى طلبين للتعاون والشراكة.

- كما قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2019 بعقد عدة جلسات تعريفية مع مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية والإنسانية لبحث سبل التعاون والشراكة مع البنك المركزي تحت مظلة مبادرة النقود الإلكترونية للتمكين (MM4R) والممولة من مؤسسة بيل ومليندا غيتس (Bill & Melinda Gates Foundation) وذلك لتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية الإلكترونية المقدمة من الحكومة وبرامج التحويلات النقدية المقدمة من منظمات المساعدات الإنسانية من قبل الفئات الأقل حظاً في المجتمع وخاصة الأردنيين من ذوي الدخل المحدود واللاجئين.

الإلكتروني من خلال الهاتف النقال، شركة الحلول المالية للدفع من خلال الهاتف النقال، شركة آية لخدمات الدفع بالهاتف النقال، الشركة المتكاملة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال (دينارك)، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (MEPS)، شركة البتراء لخدمات الدفع بواسطة الهواتف النقالة) حيث بلغ عدد حركات الدفع من خلال النظام للعام 2019 4,059,924 حركة بقيمة إجمالية بلغت 174.2 مليون دينار مقابل 1,431,598 حركة بقيمة إجمالية بلغت 71.4 مليون دينار لعام 2018.

- استمر البنك المركزي خلال عام 2019 بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً من خلال نظام أي فواتيركم (eFAWATEERcom) الذي يتم تشغيله من قبل شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، والذي يرتبط بجميع البنوك العاملة في المملكة لتقديم الخدمة من خلال القنوات البنكية المختلفة. هذا ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد المفوترين المشاركين في النظام 196 مفوتر خلال عام 2019 مقارنة بـ 164 مفوتر لعام 2018، وقد بلغ عدد حركات الدفع على النظام 14,529,302 حركة بقيمة بلغت 6,7 مليار دينار خلال عام 2019 مقابل 9,255,744 حركة بقيمة إجمالية 6,2 مليار دينار للعام 2018.

- كما استمر البنك المركزي في عام 2019 بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom) عبر بوابة الدفع الإلكتروني (Portal)، بهدف تمكين كافة المواطنين الأردنيين ممن يقيمون داخل المملكة أو خارجها ومن أي مكان في العالم من إمكانية الاستعلام ودفع فواتيرهم ومدفوعاتهم الأخرى باستخدام بطاقات الدفع الائتمانية الصادرة عن مختلف البنوك في جميع أنحاء العالم وذلك بسهولة وأمان.

- استمرار عضوية البنك المركزي في تحالف الاشتمال المالي (Alliance for Financial Inclusion - AFI) و فرق العمل المنبثقة عنه والذي يهدف وبشكل مباشر إلى تعزيز أفضل الممارسات في رسم السياسات والمعايير المتعلقة بالاشتمال المالي، ونظراً لجائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ بداية عام 2020، فقد تم تأجيل استضافة الأردن لمنتدى السياسات العالمي (Global Policy Forum) الذي كان مقرّر عقده في المملكة الأردنية الهاشمية في شهر 9/2020 إلى عام 2021 حيث أنه يعتبر الحدث السنوي العالمي الأهم في مجال الاشتمال المالي.

- استمرار عضوية البنك المركزي في تحالف (Better Than Cash - BTC) الذي يساهم وبشكل كبير في

2-3 البنية التشريعية للنظام المالي

مما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الاستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة فإنها ستؤدي وبشكل واضح إلى تعميق الأزمات المالية النظامية عند حدوثها، هذا ويقوم البنك المركزي الأردني وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، وانطلاقاً من استراتيجية البنك المركزي الأردني الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصل البنك المركزي في عام 2019 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، وذلك على النحو التالي:

1-3-2 القوانين والأنظمة

2-1-3-2 قانون البنك المركزي الأردني

كما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 فقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون البنك المركزي المعدل رقم 24 لسنة 2016 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/6/16.

2-1-3-2 قانون معدل لقانون البنوك

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون معدل لقانون البنوك رقم 7 لسنة 2019 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/4/1 بحيث يقرأ مع القانون رقم (28) لسنة 2000.

وقد جاء هذا التعديل في ضوء التطورات المتسارعة في مجال الرقابة على البنوك سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، مما يجعل مواكبة هذه التطورات أمراً ضرورياً لتعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك، كما سيسهم قانون البنوك المعدل في تنظيم عمليات التملك لنسب مؤثرة في رؤوس أموال البنوك، وتمكين البنك المركزي من وضع ضوابط ومعايير لاختيار مدقي حسابات البنوك، فضلاً عن تمكينه من اتخاذ إجراءات بديلة لمعالجة أوضاع البنوك المتعثرة للحيلولة دون تصفيتها، وبما يحقق الاستقرار المالي والمصرفي لها.

2-5-2-2 شركة المعلومات الائتمانية

عملت شركة كريف - الأردن ومنذ ترخيصها بنهاية عام 2015 كأول شركة معلومات ائتمانية على توسيع قاعدة البيانات لديها سواء كان ذلك من حيث العدد أو من حيث تنوع قطاعات مزودي هذه البيانات، فحتى نهاية عام 2019 قامت الشركة بتوقيع اتفاقيات مع (62) مزود وذلك مقارنة مع (54) مزود لعام 2018 و(39) مزود لعام 2017 للاستفادة من خدمة الاستعلام الائتماني، أما على صعيد قطاع المزمدين بنهاية عام 2019 فقد توزع على النحو التالي: [(24) بنك و(12) شركة تأجير تمويلي و(9) شركات تمويل أصغر و(17) قطاعات أخرى].

- من جانب آخر عملت الشركة على تطوير خدمات جديدة حيث قام البنك المركزي في عام 2018 بالموافقة لها على إطلاق حزمة من خدمات القيمة المضافة، هذا وقد قامت الشركة خلال عام 2019 بإطلاق خدمة التقييم بالنقاط "credit scoring"، خدمة تنبيهات المحفظة "Portfolio Alert"، وخدمة الاستعلام "Batch Enquiry".

- وحسب تقرير ممارسة الأعمال 2020 وتزامناً مع ذلك أصدر مكتب البنك الدولي في عمان بياناً صحفياً تم خلاله الإعلان أن الأردن ولأول مرة منذ إصدار تقارير ممارسة الأعمال انضم لقائمة البلدان الثلاثة الأولى الأكثر تحسناً لمناخ الأعمال وذلك في ضوء تقدم الأردن بشكل غير مسبوق بواقع (29) مرتبة على مؤشر التقرير بفضل سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي نفذها في عام 2019، حيث حل في تقرير 2020 في المرتبة (75) عالمياً من بين (190) دولة مقارنة مع (104) في تقرير 2019، هذا وشهد ترتيب المملكة تحسناً كبيراً في مؤشر الحصول على الائتمان حيث أصبح (4) مقارنة مع (134) في تقرير 2019 وذلك بتحسين مقداره 130 مرتبة، ويعزى ذلك إلى تحسن كافة المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر والتي منها مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية حيث تحسنت مرتبة المملكة بهذا المؤشر حيث حصلت على (8) نقاط من أصل (8) مقابل (7) بالتقرير السابق، وذلك نتيجة إطلاق شركة المعلومات الائتمانية خدمة التقييم بالنقاط للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

قبول ودائع الجمهور سواء من حيث تكوين احتياطي معدل الأرباح أو بدعم حصة المتعاملين معها.

3-1-3-2 مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين

في خطوة نحو تنظيم أعمال قطاع التأمين والإشراف عليه من قبل البنك المركزي الأردني قام البنك المركزي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الجهة المسؤولة حالياً عن الرقابة والإشراف على قطاع التأمين، بإعداد مسودة قانون لتنظيم أعمال التأمين يهدف لإيجاد آلية عمل عصرية تكفل للبنك المركزي إمكانية الإشراف ومتابعة أعمال قطاع التأمين بفعالية وكفاءة.

ويعكس مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين المطور رؤية البنك المركزي وسعيه نحو تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية الخاصة بأعمال التأمين بما يتوافق مع المعايير الدولية والتجارب العالمية الفضلى، وذلك في إطار توجه البنك المركزي نحو تعزيز استقرار وسلامة قطاع التأمين وتطويره لتمكينه من القيام بالدور المأمول منه في خدمة الاقتصاد.

وقد راعى البنك المركزي خلال إعداد مسودة القانون أن تتوفر فيه الأدوات الرقابية والتنظيمية اللازمة لحماية المؤمنين والمستفيدين من وثائق التأمين وتعزيز متطلبات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين، كما حرص على أن يتضمن مشروع القانون المتطلبات التنظيمية والاحترازية والإجراءات التصويبية الضرورية التي من شأنها تحسين الخدمات المقدمة.

4-1-3-2 قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الدائع

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الدائع رقم (8) لسنة 2019 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/4/1 ويقرأ مع القانون رقم (33) لسنة 2000.

ويأتي مشروع القانون لشمول البنوك الإسلامية بمظلة ضمان الدائع وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بغية تحقيق الحماية لجميع المودعين لدى البنوك في المملكة، ولمنح المؤسسة دوراً في معالجة أوضاع البنوك المتعثرة بما ينسجم مع التعديلات التي طرأت على قانون البنوك، إضافة إلى تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي من خلال دفع مبلغ الضمان المستحق للمودع دون شروط تقديم مطالبه. ويتضمن مشروع القانون إنشاء المؤسسة صندوقاً لدى البنوك الإسلامية على أساس الوكالة بالأجر، وأن تعين إدارة

وقد كان من أبرز التعديلات في القانون ما يتعلق بتعزيز الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية، حيث تم وضع مواد جديدة تساهم في فصل الإدارات التنفيذية في البنوك عن مجالس إدارتها، كما تم تغيير آلية اختيار أعضاء مجالس الإدارة في البنوك بحيث يتم التركيز على كفاءاتهم وليس قدراتهم المالية، كما تم تحديد عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بما لا يقل عن سبعة أعضاء وعدد الأعضاء المستقلين منهم على ألا يزيد عددهم على نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة، كما حظر القانون المعدل إجراء أي تعديل على ملكية البنك أو تحويل في أسهمه سواء بعملية واحدة أو عدة عمليات، أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دون موافقة خطية من البنك المركزي، بالإضافة إلى التعديلات التي جاءت لتحسين الأدوات الرقابية على البنوك والتي تضمنت مهام وصلاحيات لجنة التدقيق وتعديل عدة نصوص في القانون تتعلق بإعادة تنظيم الأحكام المتعلقة باشتراط الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي على تملك مصلحة مؤثرة في البنك (10% من رأسمال البنك) وتمكين البنك المركزي من فرض النسب الرقابية وفقاً للتطورات التي تجري على معايير المحاسبة والرقابة الدولية وأيضاً تمكين البنك المركزي من وضع الشروط والمتطلبات الخاصة التي يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات والتي تؤهله للتدقيق على حسابات البنك وتمكين البنك المركزي من تكوين صورة صحيحة ومتخصصة عن أعمال البنك من خلال الاستعانة بجهة استشارية يعينها لهذه الغاية.

كما تضمن القانون بعض التعديلات التي جاءت لتحسين بيئة أعمال البنوك والاستجابة لتطور التشريعات الأخرى من خلال تمكين البنوك من المساهمة في بعض أنواع الشركات التي تتعلق بأنشطتها البنكية ولكنها ليست من ضمن الشركات المالية كشركات نقل النقد وأنظمة الدفع الإلكتروني وإيجاد الإطار القانوني للاعتراف بالأعمال المصرفية الإلكترونية وفقاً لمتطلبات قانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2015 أو تمكين البنوك من استخدام أنظمة الأرشفة الإلكترونية بدلاً من الأنظمة المستخدمة حالياً وإتاحة حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات بأي من وسائل الاتصال الحديثة المرئية.

وتضمن القانون أيضاً التعديلات التي جاءت لمواكبة التطورات التي طرأت على الصناعة المصرفية الإسلامية وأهمها تعديل المادة (58) من القانون لتكريس قواعد الحوكمة في هيئات الرقابة الشرعية لدى البنوك الإسلامية، كما تم تقنين الإجراءات المتعارف عليها دولياً والمتبعة من قبل البنوك الإسلامية في سياق المحافظة على جاذبيتها في

بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية. وشملت التعليمات آلية التوحيد لغايات تطبيق معيار تغطية السيولة، ومتطلبات وطريقة احتساب نسبة تغطية السيولة، ومكونات بسط ومقام نسبة تغطية السيولة، والأحكام العامة. وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات البنك المركزي الخاصة بنسبة تغطية السيولة متوافقة بشكل عام مع إطار عمل بازل III.

2-3-3-2 تعليمات معدلة لبرنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية (منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة)

استمراراً للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد الوطني، وبهدف تمكين القطاعات الاقتصادية المختلفة من المحافظة على سير أعمالها والحفاظ على الأيدي العاملة لديها، أصدر البنك المركزي تعليمات معدلة رقم (4658/6/3) تاريخ 2020/4/5 لبرنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية والتي تهدف إلى شمول غايات تمويل النفقات التشغيلية وتمويل رأس المال العامل ومن ضمنها رواتب وأجور الموظفين ضمن الغايات المسموح بها في البرنامج، وألزمت التعليمات المعدلة البنوك بضرورة التأكد من صرف الجزء الخاص بالرواتب والأجور والنفقات من قيمة التمويل بموجب قيود أو حوالات أصولية لأمر العاملين والجهات المزودة للخدمات وعلى أن يقوم المقترض بتزويد البنوك بكشف بالموظفين لديه ورواتبهم من مؤسسة الضمان الاجتماعي عند صرف هذه الأجور والرواتب شهرياً وتزويد البنك المركزي بما يفيد بذلك.

2-3-3-2 تعليمات تمويل المشاريع ضمن البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" للبنوك المرخصة

انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية في تخفيض نسبة البطالة من خلال تعزيز نهج التشغيل الذاتي عوضاً عن التوظيف وتمكين الشباب من إقامة مشاريع تنموية تحقق لهم مصدر دخل دائم وتوفر لهم فرص عمل، أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات تمويل المشاريع ضمن البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" للبنوك المرخصة رقم (2019/4) تاريخ 2019/9/16 الذي يتم من خلاله توفير تمويل من البنك المركزي للبرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" بقيمة (100) مليون دينار وبسعر فائدة 1% ليتم إعادة إقرضه من خلال البنوك للشباب الحاصلين على شهادة انضمام من البرنامج بكلف وشروط ميسرة.

الصندوق مستشاراً شرعياً له بناء على تنسيب مجلس الإفتاء، تكون مهمته إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأعمال الصندوق وأنشطته من حيث التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يكون رأيه ملزماً للمؤسسة.

2-3-2 التعليمات

2-3-3-2 1-2-3-2 تعليمات تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تم إصدار تعليمات تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI رقم (2020/6) تاريخ 2020/7/5 التي تضمنت أربع محاور رئيسية هي:

1. اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر المرتفعة رقم (30).
2. احتياطات المخاطر رقم (35).
3. استثمارات البنوك الإسلامية للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات، الصكوك رقم (33).
4. الاستثمارات في العقارات رقم (26).

والتي تطبق على جميع البنوك الإسلامية العاملة في المملكة وعلى جميع المستويات و تضمنت التعليمات نطاق التطبيق لمعيار المحاسبة رقم (30) الذي يشمل الإطار المحاسبي ومنهجية لإدارة المخاطر وتحديداً إدارة مخاطر الائتمان بهدف المحافظة على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك، ويهدف معيار المحاسبة المالية رقم (35) إلى تحديد ووضع مبادئ المحاسبة والإفصاح المالي لاحتياطات المخاطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية للمحاسبة وإدارة المخاطر، أما معيار المحاسبة المالية رقم (33) فقد حدد أنواع الأدوات الرئيسية للاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبناءً على معيار المحاسبة رقم (26) فعلى البنك وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمارات التي تقوم بها البنوك الإسلامية في العقارات المقتناة.

2-2-3-2 تعليمات نسبة تغطية السيولة

صدرت تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio رقم (2020/5) تاريخ 2020/6/22، بهدف تعزيز إدارة مخاطر السيولة على المدى القصير وذلك من خلال التأكد من أن البنك يحتفظ بمخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقد لتلبية احتياجاته من السيولة ضمن سيناريوهات ضغط لمدة (30) يوم. وتطبق هذه التعليمات على جميع البنوك المرخصة العاملة في المملكة

2-3-2-7 تعليمات الحساب البنكي الأساسي

تم إصدار تعليمات الحساب البنكي الأساسي رقم (2019/1) تاريخ 2019/2/4 والموجهة إلى جميع البنوك العاملة في المملكة، والتي تهدف إلى إتاحة وصول كافة فئات المجتمع وبالأخص المستبعدين مالياً إلى الخدمات المالية والمصرفية، وإلى تعزيز الاشتغال المالي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تم اعتماد مجموعة من الأسس لإتاحة استخدام الحساب البنكي الأساسي وهو حساب بنكي بالدينار الأردني للعملاء المقيمين الأردنيين بشروط ومميزات خاصة يستهدف الأفراد المستبعدين مالياً ولا يملكون حسابات مصرفية، من خلال تحديد متطلبات فتح الحساب البنكي الأساسي الذي يتضمن حصول البنك على الحد الأدنى من بيانات التعرف على هوية العملاء وفق إجراءات العناية الواجبة المبسطة للتخفيف من متطلبات فتح الحساب، كما تم تحديد الخدمات الأساسية التي يقدمها الحساب والخدمات المحظورة وإجراءات ومبررات إغلاق الحساب، بالإضافة إلى تحديد سقف على الرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك لتقديم الخدمات المتاحة لهذا الحساب.

2-3-3-3 التعاميم الرقابية

قام البنك المركزي خلال عام 2019 والنصف الأول من عام 2020 بإصدار العديد من التعاميم الرقابية وأبرزها ما يلي:

- تعميم رقم (984/6/10) تاريخ 2019/1/21 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص إجراء بعض التعديلات على تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 وذلك في إطار مواكبة التطورات والتحديثات التي طرأت على أطر العمل الدولية المقترحة بهذا الخصوص وتحديداً إطار العمل المرجعي (COBIT 2019) والصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في نهاية العام 2018.
- تعميم رقم (2091/4/10) تاريخ 2019/2/5 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص ضرورة تأكد البنوك من حصول عملائها الذين ترد إلى حساباتهم تبرعات نقدية ومساعدات وتمويلات من مصادر أجنبية على موافقة رئاسة الوزراء المسبقة بالخصوص والالتزام بالإطار التنظيمي المنظم لموضوعها.
- تعميم رقم (3011/4/10) تاريخ 2019/2/21 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة والذي تضمن التأكيد على ضرورة قيام مدراء الإخطار لدى البنوك

2-3-2-5 تعليمات حصول شركات الصرافة المرخصة

على قرض من الشركاء في الشركة/ انتمان من البنوك المرخصة في المملكة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (2019/172) تاريخ 2019/7/4

أصدر البنك المركزي تعليمات حصول شركات الصرافة على قرض من الشركاء في الشركة / انتمان من البنوك المرخصة في المملكة رقم (2019/172) تاريخ 2019/7/4 والتي تضمنت ضرورة تقديم شركة الصرافة الرغبة بالحصول على قرض من الشركاء في الشركة أو انتمان من البنوك المرخصة بطلب للحصول على موافقة البنك المركزي على النموذج المعد لهذه الغاية كما تضمنت التعليمات الأسس التي سيتم مراعاتها عند دراسة طلب شركات الصرافة والشروط الواجب توفرها في القرض المطلوب الحصول عليه والأوراق التي يجب أن تزودها شركات الصرافة للبنك المركزي في حال الموافقة على القرض.

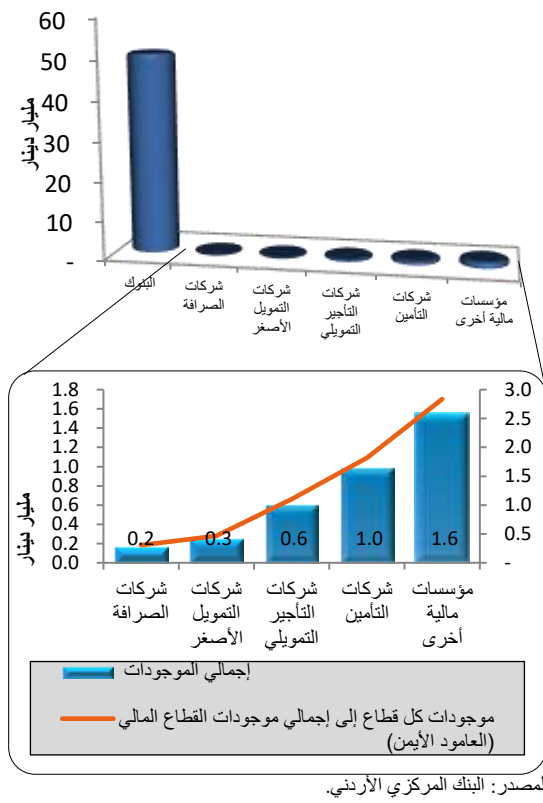
2-3-2-6 تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان

أصدر البنك المركزي تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) تاريخ 2019/3/4 والتي تقرر العمل بها ابتداءً من 2019/6/30، والتي تطبق على جميع البنوك العاملة في المملكة على مستوى المجموعة البنكية بما فيها الشركات المالية التابعة (باستثناء شركات التأمين) وفروع الأردن والشركات التابعة البنكية، حيث تضمنت التعليمات تعريف مفهوم التعرض الذي يشمل جميع أشكال الائتمان المباشر وغير المباشر الممنوح للشخص الواحد والسندات والصكوك الإسلامية وأدوات الدين الصادرة عن ذات الشخص ومشتراه من البنك، بالإضافة إلى استثمار البنك في هذا الشخص (الاعتباري) سواء على شكل حقوق ملكية أو أية استثمارات أخرى، كما تضمنت التعليمات تعريف ذوي الصلة وذوي العلاقة مع البنك وقاعدة رأس المال بالإضافة إلى أن هذه التعليمات قد اشتملت على آلية احتساب قيمة التعرض، والحدود القصوى للتعرض تجاه الشخص الواحد أو مجموعة العملاء ذو الصلة، والحدود القصوى للائتمان الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها، والحدود القصوى للائتمان الممنوح على شكل جاري مدين، وللائتمان الممنوح لأكثر عشرة أشخاص من عملاء البنك في المملكة، بالإضافة إلى الحدود القصوى للتعرضات تجاه الأطراف ذوي العلاقة مع البنك.

- تعميم رقم (11096/4/10) تاريخ 2019/8/5 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص ضرورة إتاحة خدمات البنوك لتقدم من خلال استخدام القنوات الإلكترونية التي تمكن من تطبيق المعايير الأمنية المناسبة، والتعميم على جميع الموظفين المعنيين بضرورة إيلاء العناية المهنية اللازمة وتوخي الحذر فيما يتعلق بطلبات الحوالات الواردة عبر البريد الإلكتروني وأية وسائل مشابهة.
- تعميم رقم (12018/4/10) تاريخ 2019/8/27 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص إعلام الأجهزة الأمنية المختصة والبنك المركزي الأردني عن أي حالة اختلاس، تزوير، سرقة أو احتيال أو ما شابه يتم اكتشافها حتى وإن تمت تسويتها أو لم يترتب عليها خسائر مادية للبنك.
- تعميم رقم (16066/3/27) تاريخ 2019/11/19 الموجه إلى كافة البنوك العاملة في المملكة بخصوص الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير والذي ألزم جميع البنوك وقبل قيامها بالإعلان والترويج لأي من جوائزها المرتبطة بكافة الحسابات الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي الأردني، وذلك اعتباراً من تاريخ 2020/1/1.
- تعميم رقم (16239/1/10) تاريخ 2019/11/21 الموجه إلى كافة البنوك العاملة في المملكة بخصوص تعديل مضمون البند (ثانياً) من تعميم البنك المركزي رقم (2510/1/10) بتاريخ 2017/2/14 بحيث يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام المادة (48) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته وفقاً لمتطلبات ذلك التعميم وبواقع (5%) سنوياً من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية عام 2029، كما تم تمديد العمل بتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة.
- تعميم رقم (16361/4/27) تاريخ 2019/11/24 الموجه إلى كافة البنوك العاملة في المملكة والشركات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني بخصوص حظر جميع أشكال التعامل بكافة أنواع العملات المشفرة بما فيها عملة (Dagcoin)، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ليشمل ذلك شراءها أو بيعها أو تبديلها أو التعامل بالعقود الآجلة (المستقبلية) أو الاستثمار في الصناديق الاستثمارية أو صناديق المؤشرات الخاصة بهذه العملات سواء كان لمصلحة البنوك أو الشركات أو لصالح العملاء.
- بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن الجرائم فقط إذا نشأ عنها متحصلات مالية قد تكون محلاً لجريمة غسل أموال أو تمويل إرهاب.
- تعميم بخصوص الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير رقم (3808/5/27) تاريخ 2019/3/10، الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بهدف تنظيم عملية الخروج النهائي من ظاهرة الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير وإعطاء البنوك الناشطة في منح الجوائز الفترة الكافية لذلك دون التأثير على أعمالها، حيث تقرر بموجب التعميم الإبقاء على الوضع القائم لدى البنوك خلال عام 2019 فيما يتعلق بخطتها في منح الجوائز على حسابات التوفير، بينما تم تنظيم عملية منح الجوائز على حسابات التوفير من خلال ضوابط كمية ونوعية مرفقة بالتعميم اعتباراً من بداية عام 2020، منوهين إلى أنه اعتباراً من بداية عام 2021 سيتم إلغاء برامج الجوائز على حسابات التوفير لدى البنوك بشكل كامل باستثناء ما يتعلق ببرامج المكافآت والمزايا التي يستفيد منها كافة العملاء نتيجة استخدامهم لخدمات البنك ومنتجاته، حيث يترك للبنوك تحديد أسعار الفوائد على حسابات التوفير لديها على أن تقوم بالإعلان عنها على الموقع الإلكتروني للبنك والمركز الرئيسي والفروع.
- تعميم رقم (5378/1/10) تاريخ 2019/4/4 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص السماح للبنوك - في إطار مسؤولياتها القانونية بالالتزام بالأنظمة والتعليمات - باستكمال الإجراءات المتعلقة بشأن بياناتها المالية نصف السنوية دون الموافقة المسبقة من البنك المركزي وذلك في ضوء رأي مدقق الحسابات الخارجي حولها وبما ينسجم مع القوانين والتشريعات النافذة اعتباراً من بيانات 2019/6/30، وذلك في إطار سعي البنك المركزي لمواصلة نهجه بمتابعة ومراجعة التعليمات والتعاميم الصادرة عنه وتأكيداً على نهج تعزيز مفهوم تحمل المسؤولية والمساءلة.
- تعميم رقم (7732/4/10) تاريخ 2019/5/21 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة الذي ينص على ضرورة قيام البنك بمتابعة حركة حسابات العملاء بشكل مستمر ومقارنتها مع ما هو مصرح عنه في نماذج اعرف عميلك (KYC) ومع طبيعة نشاط العميل، وإلى ضرورة الاستعانة بالمستشارين القانونيين بهذا الخصوص، كما تم إرفاق ملحق بأهم المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على قيام العملاء باستغلال الحسابات الشخصية لأغراض تجارية ولأغراض عمليات الصرافة والتحويل.

- تعميم رقم (5091/2/23) تاريخ 2020/5/5 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص اختبارات الأوضاع الضاغطة بما فيها اختبارات أثر فيروس كورونا الواجب على البنوك تطبيقها على بيانات 2019/12/31 على مستوى فروع البنك في الأردن وعلى مستوى البيانات المالية الموحدة.
- تعميم رقم (6410/5/10) تاريخ 2020/6/9 الموجه إلى جميع البنوك العاملة في المملكة بخصوص الشيكات المعادة لأسباب مالية خلال فترة التعطل (جائحة كورونا) وتحديد كيفية التبليغ عن الشيكات المعادة من خلال دليل استرشادي مرفق للبنوك لاعتماد فترات زمنية (أيام الأسبوع) بدلاً من أيام العمل بالنسبة لآلية احتساب فترات السماح للشيكات المعادة خلال الفترة الاستثنائية لجائحة كورونا والتي تبدأ من 2020/2/26 حتى 2020/12/31 مقسمة لـ 4 فترات وعدم استيفاء أي عمولات على الشيكات المعادة خلال الفترات الثلاثة الأولى التي تمتد من 2020/2/26 إلى 2020/5/21 وبالنسبة للشيكات التي أعيدت ضمن الفترة الرابعة التي تمتد من 2020/5/26 إلى 2020/12/31 فيتم استيفاء مبلغ (5) دنانير كعمولة لأي شيك معاد ولأي تسوية يتم عملها من قبل العملاء.
- تعميم رقم (7096/4/10) تاريخ 2020/6/22 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص إعلام البنوك أن تحليل البيانات الواردة من قبلهم وفقاً للمنهج المستند على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أظهر أن المخاطر المتأصلة (Inherent Risks) التي تواجه القطاع المصرفي مقسمة إلى مخاطر مرتفعة ومتوسطة وفق فئات معينة، والتنويه إلى ضرورة تفعيل سياسات وإجراءات العمل لدى البنوك فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتوجيه الموارد المالية والبشرية نحو المخاطر المرتفعة بهدف تخفيفها والسيطرة عليها بصورة فعالة.
- تعميم رقم (7612/5/10) تاريخ 2020/6/28 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص تزويد البنك المركزي بشكل شهري بمعدل أسعار الفوائد المرجحة على التسهيلات التي تم منحها أو تجديدها ومعدل أسعار الفوائد على الودائع التي تم ربطها أو تجديدها خلال الشهر السابق وأيضاً تزويد البنك المركزي بمعدل أسعار الفائدة الاسمية غير المرجحة لكل من الودائع والتسهيلات المباشرة خلال الشهر السابق، بهدف تحسين دقة تقييم التغير في أسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة وربطها مع الفترات الزمنية لحدوث التغير ومدى انسجامها مع اتجاهات السياسة النقدية.
- تعميم رقم (857/1/10) تاريخ 2020/1/16 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص السماح للبنوك بفتح اعتمادات مستندية وتمويلها لغرض توريد بضائع إلى خارج المملكة دون المرور بأراضي المملكة شريطة توفر تأمينات نقدية تغطي ما نسبته (100%) من قيمة تلك الاعتمادات وبنفس العملة التي تم إصدار الاعتمادات بها.
- تعميم رقم (4374/5/10) تاريخ 2020/3/15 الموجه لكافة البنوك المرخصة بخصوص تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي من (7%) إلى (5%) بهدف تعزيز السيولة المتاحة للتمويل وتخفيض كلفة الائتمان وتعزيز جاذبية الأصول المقومة بالدينار وذلك لمواجهة الآثار المترتبة على انتشار فايروس كورونا على القطاعات الاقتصادية.
- تعميم رقم (4375/3/10) تاريخ 2020/3/15 الموجه إلى البنوك العاملة بخصوص تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية المستحقة على الأفراد والشركات الذين تضرروا من آثار جائحة كورونا دون أي عمولة أو فوائد تأخير بالإضافة إلى إجراء جدولة أو إعادة جدولة لمدىونيات العملاء دون دفعة نقدية أو عمولة إضافية وينتهي العمل بهذه الترتيبات مع نهاية عام 2020.
- تعميم رقم (4463/6/3) تاريخ 2020/3/16 الموجه إلى البنوك المرخصة في المملكة بخصوص عكس تخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية.
- تعميم رقم (4657/6/3) تاريخ 2020/3/31 الموجه إلى كافة البنوك المرخصة بخصوص تأجيل سداد الأقساط المستحقة على جميع القروض الممنوحة ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من 2020/3/18 وحتى 2020/6/30 وتأجيل تحصيل الفوائد المستحقة خلال الفترة من آذار وحتى نيسان.
- تعميم رقم (4723/6/3) تاريخ 2020/4/14 الموجه إلى كافة البنوك المرخصة بخصوص توسيع تعريف الشركات المتوسطة لتشمل الشركات التي توظف أقل من 200 عامل ويقل مجموع موجوداتها أو مبيعاتها عن 5 مليون دينار لغايات برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا.
- تعميم رقم (4872/1/27) تاريخ 2020/4/27 الموجه إلى كافة البنوك العاملة في المملكة بخصوص تأثر التسهيلات الممنوحة للعملاء من قبل البنوك بتحركات سعر الفائدة والذي تقرر بموجبه أن تكون دورية تعديل سعر الفائدة ربعية على كافة التسهيلات الائتمانية القائمة وعدم قيام البنوك برفع سعر الفائدة على العملاء ما لم يقر البنك المركزي بتغيير أسعار الفائدة وبحيث تقوم البنوك بإشعار العملاء بسعر الفائدة والقسط الشهري الجديدين.

شكل 1-3: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2019)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

2-3 أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن

بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2019 ما قيمته 51.2 مليار دينار أردني. مشكلة ما نسبته 161.9% من الناتج المحلي الإجمالي وهي مساوية للنسبة التي سجلت في نهاية عام 2018، حيث يحتل الأردن مرتبة متوسطة تقريباً بين الدول العربية التي تمت المقارنة بها. (شكل 2-3).

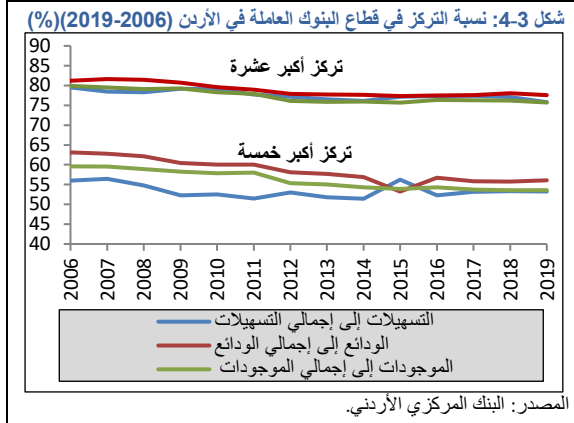
الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره

1-3 مقدمة

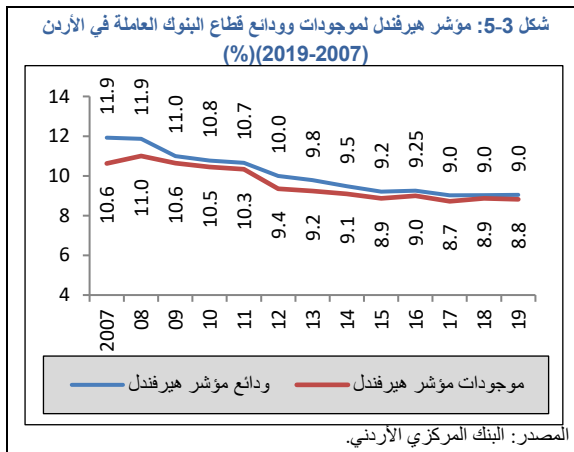
يتكون القطاع المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد بالإضافة إلى شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك وشركات الصرافة بالإضافة إلى شركات التمويل الأصغر التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من 2015/6/1، فيما يجري العمل حالياً على نقل مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين إلى البنك المركزي الأردني بعد أن كانت تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة.

تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن البالغ حجم موجوداته ما قيمته 54.7 مليار دينار كما في نهاية عام 2019، حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 93.5% من إجمالي موجودات القطاع المالي (شكل 1-3).



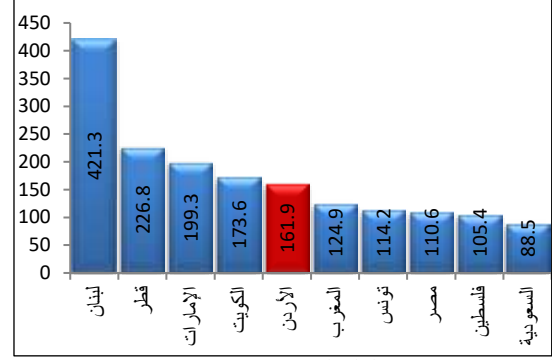
فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl Index) لموجودات القطاع المصرفي فقد كان هناك تحسناً في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث كانت قيمة المؤشر 10.6% في نهاية عام 2007 وأصبح يبلغ 8.8% في نهاية عام 2019، مما يدل على أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك في تحسن مستمر، ويعود السبب الرئيسي في تحسن مؤشر التنافسية إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009. ومن الجدير بالذكر أن انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني له انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي في الأردن (شكل 3-5).



1-2-3 هيكل ملكية البنوك

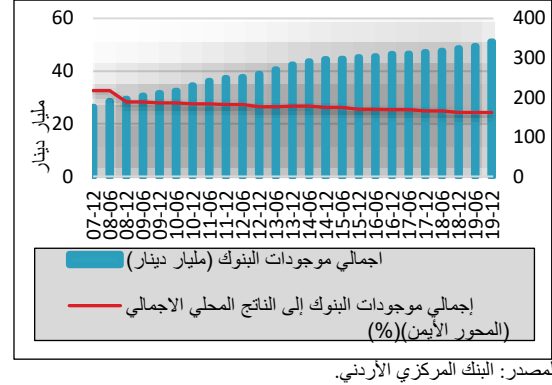
بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال البنوك الأردنية المرخصة في نهاية عام 2019 حوالي 53% مقابل 52% في نهاية عام 2018، وتعتبر ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية من النسب المرتفعة في المنطقة وذلك لعدم وجود قيود عليها في الأردن، ومن الجدير بالذكر أن نسبة ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2010 و2011 إلا أن النسبة عادت إلى الارتفاع

شكل 3-2: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2019) (%) من الناتج المحلي الإجمالي



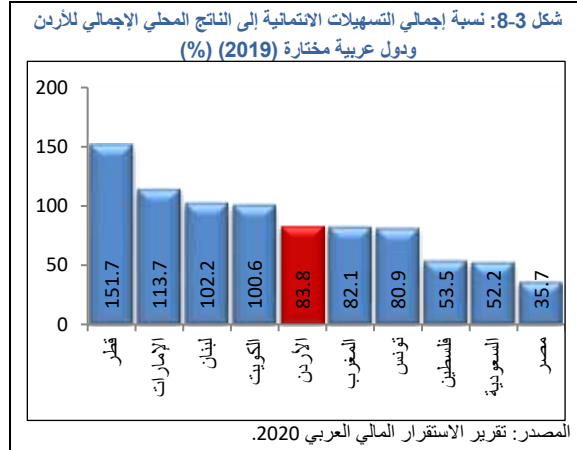
بالرغم من أن نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حافظت على مستواها للعام 2019 في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهًا تنازلياً خلال الفترة (2007-2019)، حيث كانت تبلغ 217.2% في نهاية عام 2007 وأصبحت 161.9% في نهاية عام 2019، ويعود السبب الرئيسي لتناقص هذه النسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نمو موجودات البنوك (شكل 3-3).

شكل 3-3: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2019)

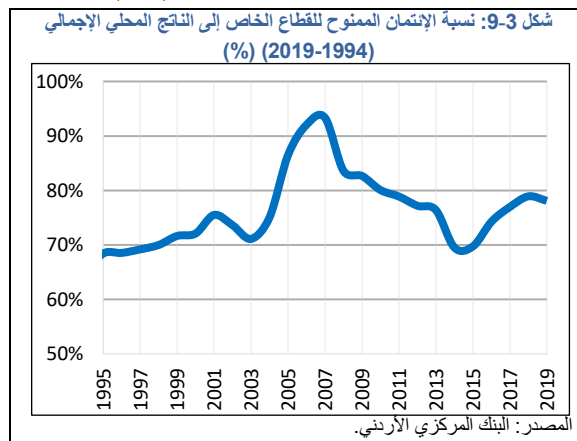


فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 24 بنكاً ما نسبته 53.6% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 75.8% وذلك في نهاية عام 2019، ومن الجدير بالذكر أن الحصة السوقية لأكثر خمسة وعشرة بنوك في انخفاض مستمر إذ بلغت في نهاية عام 2006 ما نسبته 59.6% لأكثر خمسة بنوك و79.9% لأكثر عشرة بنوك وبالتالي فإن هناك انخفاضاً في نسبة التركيز لدى البنوك المرخصة (شكل 3-4)، إلا أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي في الأردن ما زال مرتفعاً.

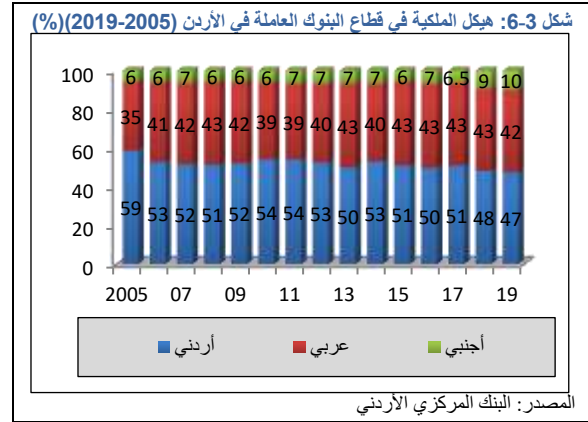
نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2019 بما نسبته 3.1% لتصل إلى حوالي 26.5 مليار دينار علمياً أن نسبة النمو في عام 2018 كانت 5.3%. ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 83.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 مقابل 85.6% لعام 2018، حيث احتل الأردن مرتبة متوسطة تقريباً بين عدد من دول المنطقة (شكل 3-8).



وقد أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان في الأردن أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن لا تدل على احتمالية تراكم مخاطر على مستوى القطاع المالي ككل (مخاطر نظامية) في الوقت الحالي، حيث أن هذه النسبة كما في نهاية عام 2019 أقل من اتجاهها التاريخي بنسبة 0.2%، مما لا يستدعي فرض هامش رأسمال إضافي على البنوك وهذا أمر متوقع في ظل معدلات نمو طبيعية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص المتصاحب مع معدلات نمو اقتصادي منخفضة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية. الشكل (3-9)

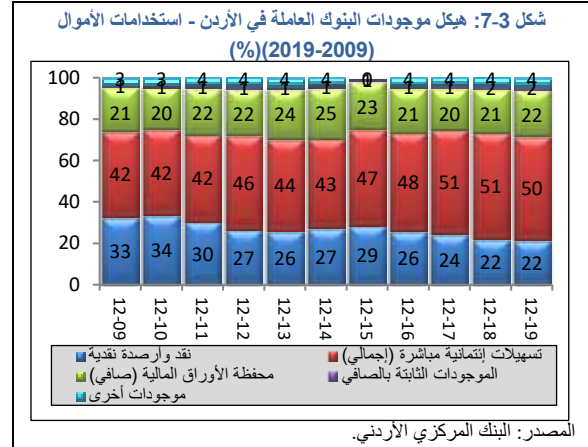


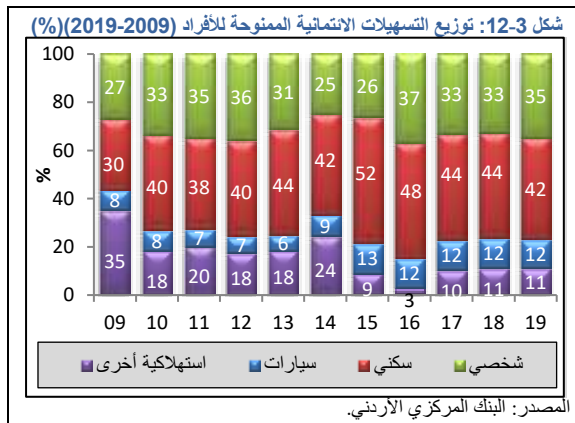
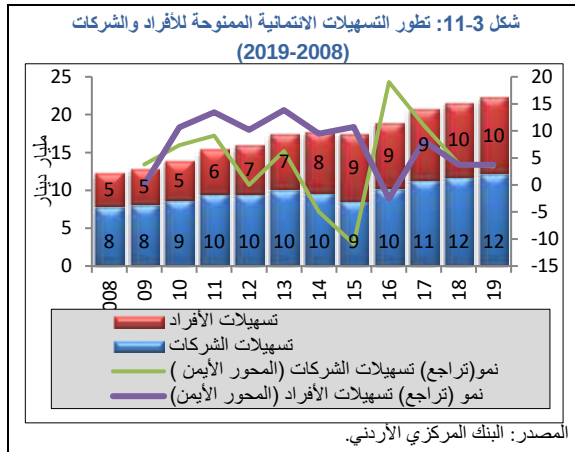
الأمر الذي يعكس زيادة ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات استراتيجية مستقرة (شكل 3-6).



2-2-3 استخدامات الأموال (الموجودات)

بدراسة هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة (استخدامات الأموال) نجد أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت المكون الأكبر لموجودات البنوك حيث شكلت في نهاية عام 2019 ما نسبته 50.3% من موجودات البنوك مقابل ما نسبته 51.3% لعام 2018، ويعود الانخفاض في حصة التسهيلات من إجمالي الموجودات إلى نمو الموجودات بشكل أكبر من نمو التسهيلات. (شكل 3-7).

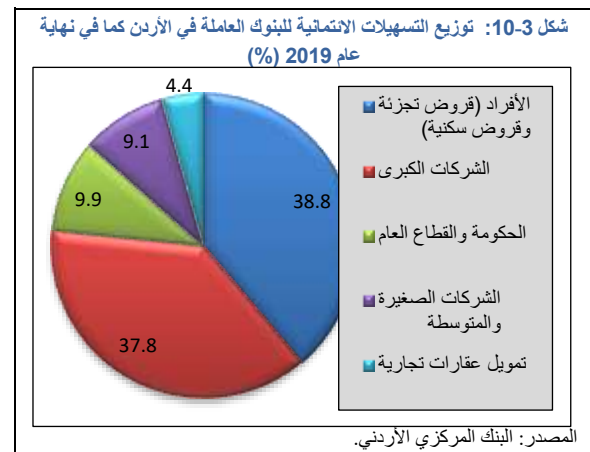




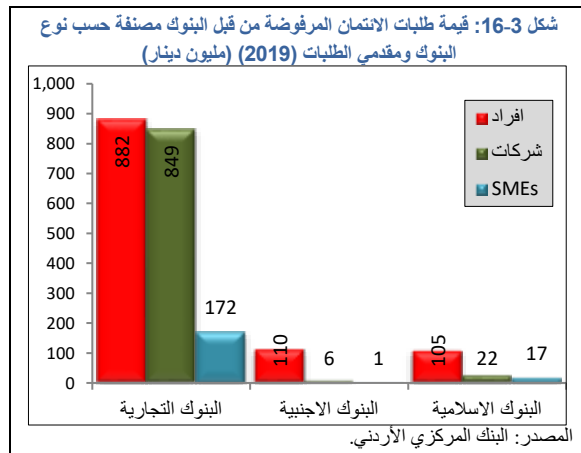
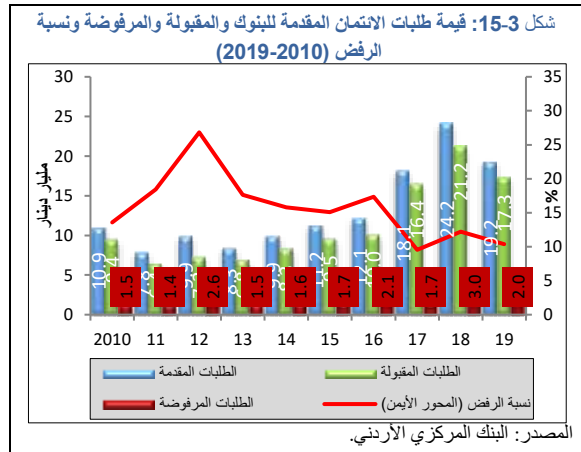
فيما يخص تعرض البنوك في الأردن للديون الحكومية وذلك عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية أو إقراض بعض المؤسسات العامة بكفالة الحكومة، فقد بلغت مديونية الحكومة تجاه البنوك حوالي 12.3 مليار دينار أردني مشكلة ما نسبته 24.1% من إجمالي موجودات البنوك كما في نهاية عام 2019 مقابل ما مقداره 11.2 مليار دينار وما نسبته 23% من موجودات البنوك كما في نهاية عام 2018. ومن الجدير ذكره أن مديونية الحكومة لدى البنوك تتكون من 9.7 مليار دينار على شكل سندات حكومية و 2.6 مليار على شكل تسهيلات.

إن تعرض البنوك للديون الحكومية أو المكفولة منها كنسبة من موجودات البنوك ارتفع من 14.8% في نهاية عام 2008 ليصل إلى 24.1% في نهاية عام 2019 (شكل 3-13).

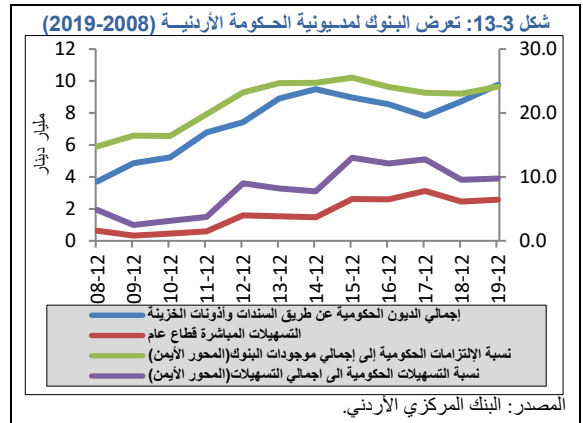
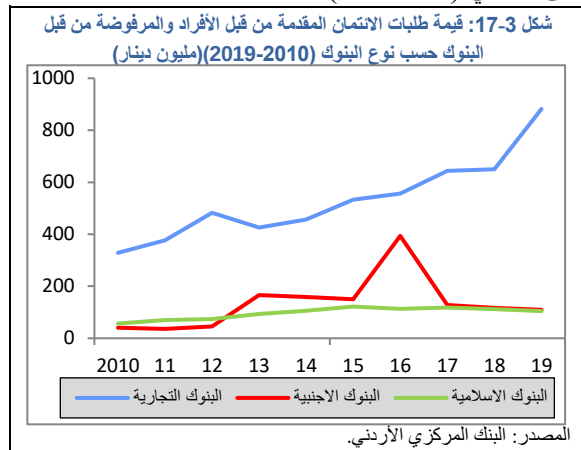
فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2019، فقد كانت أكبر حصة للتسهيلات الممنوحة للأفراد حيث حافظت على ما نسبته 38.8% من إجمالي التسهيلات للعامين 2018 و 2019، تليها تسهيلات الشركات الكبرى حيث ارتفعت في عام 2019 بشكل بسيط مسجلة ما نسبته 37.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع 37.7% في نهاية عام 2018، أما التسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام فقد ارتفعت إلى 9.9% في نهاية عام 2019 مقارنة مع 9.7% في نهاية عام 2018، وفيما يتعلق بنسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فقد انخفضت بشكل بسيط إلى 9.1% في نهاية عام 2019 مقارنة مع 9.2% في نهاية عام 2018. أما أقل حصة فقد كانت من نصيب التسهيلات الممنوحة لتمويل العقارات التجارية حيث بلغت 4.4% في نهاية عام 2019 مقارنة مع 4.6% في نهاية 2018. (شكل 3-10)



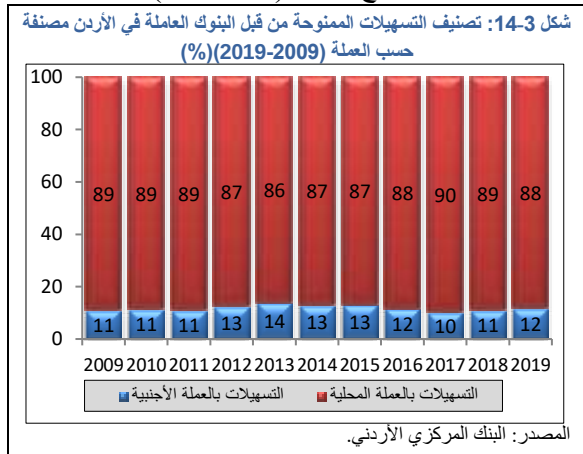
فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لقطاع الأفراد فإن أكبر حصة من هذه القروض تعود للقروض السكنية الممنوحة للأفراد والتي شكلت حوالي 42.1% من قروض الأفراد في نهاية عام 2019 مقابل 43.8% في نهاية عام 2018، أما بالنسبة لثاني أكبر حصة فهي تعود إلى السلف الشخصية حيث شكلت 34.6% من قروض الأفراد في نهاية عام 2019 مقابل 32.6% في نهاية عام 2018، أما بالنسبة لقروض السيارات فقد انخفضت حصتها من قروض الأفراد إلى 12.1% في نهاية عام 2019 مقارنة مع 12.5% في نهاية عام 2018. أما بالنسبة لتسهيلات الشركات فقد نمت بنسبة 3.5% في نهاية عام 2019 مقارنة مع نسبة نمو مقدارها 3.9% في نهاية عام 2018. (شكل 3-11).



فيما يخص قطاع الأفراد فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلهم للحصول على تسهيلات جديدة خلال عام 2019 حوالي 373.6 ألف طلب بقيمة إجمالية 4,885 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 16.5% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الأفراد وبقيمة إجمالية 1,097 مليون دينار أو ما نسبته 22.5% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2019 مقارنة مع ما نسبته 21.7% لعام 2018، هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة لتسهيلات الأفراد لدى البنوك الأجنبية بما نسبته 29.1% مقارنة مع 27.5% و 8.1% لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على التوالي (شكل 17-3).



فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب العملة فإن التسهيلات بالدينار الأردني تعتبر المكون الرئيسي للتسهيلات الممنوحة إذ بلغت نسبتها في نهاية عام 2019 حوالي 88% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مسجلة انخفاضاً بسيطاً عن عام 2018 حيث كانت تبلغ 89% (شكل 14-3).

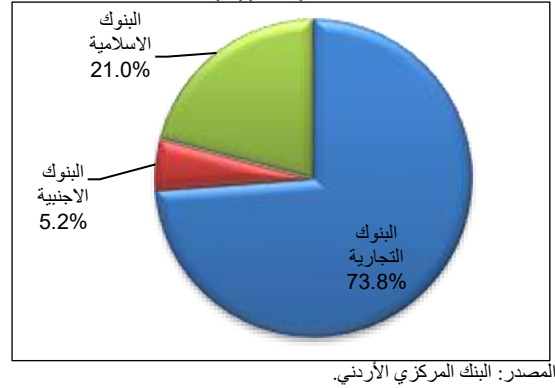


3-2-2-1 الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه

لقياس حجم الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه فقد قام البنك المركزي بتحديث وتطوير الدراسة التي قام بها في عام 2014، وتالياً أهم نتائج تلك الدراسة. بلغ عدد الطلبات المقدمة للبنوك من الأفراد والشركات للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2019 حوالي 392.3 ألف طلب بقيمة إجمالية 19.2 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 16% من أعداد الطلبات المقدمة وبقيمة إجمالية 2 مليار دينار أو ما نسبته 10.4% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة مقارنة مع ما نسبته 12.2% لعام 2018، (شكل 15-3).

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلبات المقدمة للبنوك من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في نهاية عام 2019 قد شكلت ما نسبته 66% من إجمالي عدد الطلبات المقدمة من إجمالي الشركات، حيث بلغت 6.5 ألف طلب بقيمة إجمالية 1,076 مليون دينار رفض منها ما نسبته 17.6% من قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع ما نسبته 16.2% لعام 2018، هذا وقد حظيت البنوك التجارية بالنسبة الأكبر من طلبات التسهيلات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة حوالي 73.8% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات، أما الطلبات المقدمة إلى البنوك الإسلامية فقد بلغت نسبتها حوالي 21% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة وأقل نسبة سجلتها البنوك الأجنبية بحوالي 5.2% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات.

شكل 3-21: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2019) (%)



هذا وقد شكل عدد الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 79.9% من إجمالي عدد الطلبات المرفوضة لإجمالي قطاع الشركات، وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك الإسلامية بما نسبته 77.3% من إجمالي قيمة الطلبات المرفوضة لإجمالي الشركات.

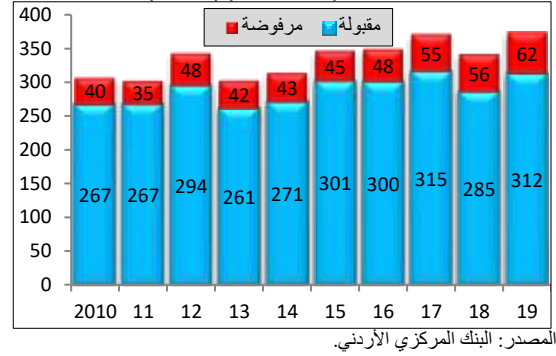
في ضوء ما سبق، من الممكن استنتاج ما يلي:

(1) إن قيمة وعدد الطلبات المرفوضة للتسهيلات فيما يخص قطاع الأفراد آخذة اتجاهاً تصاعدياً منذ عام 2015، الأمر الذي يعكس تنبه البنوك وحرصها في التعامل مع مخاطر إقراض هذا القطاع وتحسين معايير إقراضه.

(2) وجود توجه لدى البنوك نحو إقراض القطاعات الإنتاجية (الشركات) على حساب التسهيلات الاستهلاكية (تسهيلات الأفراد) الأمر الذي قد ينعكس إيجابياً على حفز النمو الاقتصادي، حيث من المعروف أن قطاع الأفراد تكون مساهمته في النمو الاقتصادي أقل من القطاعات الأخرى، إذ يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في هذه الدراسة ما يلي:

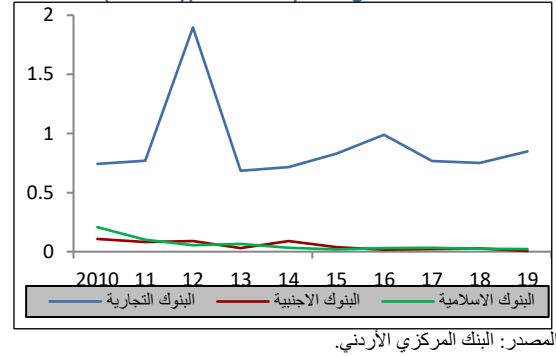
- كانت مبالغ الزيادة في أرصدة التسهيلات للشركات أكبر منها للأفراد.

شكل 3-18: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2019) (ألف طلب)

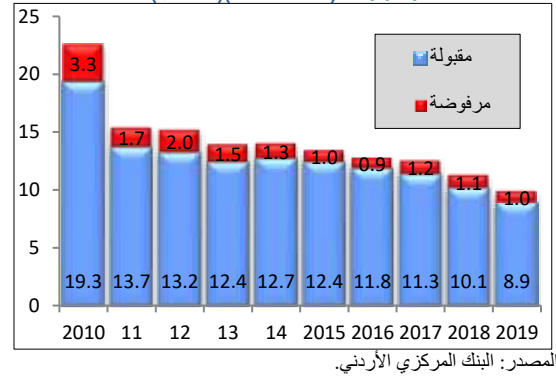


أما فيما يتعلق بقطاع الشركات فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلها (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) للحصول على تسهيلات جديدة خلال عام 2019 حوالي 9.9 ألف طلب بقيمة إجمالية 5,703 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 10.2% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الشركات وبقيمة إجمالية 877 مليون دينار أو ما نسبته 15.4% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2019 مقارنة مع ما نسبته 15.6% لعام 2018، هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة لتسهيلات الشركات لدى البنوك التجارية بما نسبته 19.8% مقارنة مع 2.1% و 1.6% لدى البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية على التوالي.

شكل 3-19: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2019) (مليار دينار)

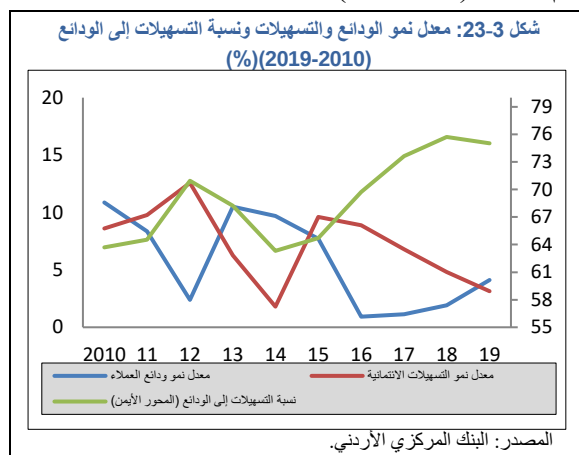


شكل 3-20: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2019) (ألف طلب)



لتصل إلى 10.2% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2013، إلا أنها انخفضت خلال عامي 2014 و2015 لتصل إلى 8.9% و7.8% من إجمالي مصادر أموال البنوك على التوالي، ثم عاودت الارتفاع في نهاية عام 2016 لتصل إلى ما نسبته 8.6%، وانخفضت في نهاية عام 2017 مشكّلةً ما نسبته 7.7% من إجمالي مصادر أموال البنوك، وارتفعت في عامي 2018 و2019 مشكّلةً ما نسبته 8.5% و8.8% من إجمالي مصادر أموال البنوك على التوالي.

بمتابعة تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي فقد نمت ودائع العملاء خلال عام 2019 بنسبة 4.3% لتصل إلى حوالي 35.3 مليار دينار مقابل نسبة نمو بلغت 2% لعام 2018، علماً بأن النمو في الودائع في عام 2019 أكبر من النمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية الذي بلغ لعام 2019 حوالي 3.1%. ونتيجة لذلك فقد انخفضت نسبة التسهيلات إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في المملكة بشكل بسيط من 75.7% في نهاية عام 2018 لتصل إلى 75% في نهاية عام 2019 (شكل 3-23).



فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار الأردني تمثل النسبة الكبرى من الودائع، وبمتابعة التغير في نسبة الودائع بالدينار إلى إجمالي الودائع نجد أن هذه النسبة قد شهدت زيادة واضحة إذ كانت 66.4% في نهاية عام 2007 لتصل إلى 78.4% في نهاية عام 2011 إلا أنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام 2012 وهو 71% وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال عام 2012، إلا أنه خلال الأعوام 2013 و2014 و2015 ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية المتمثل بتحسّن معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية فقد عادت نسبة الودائع بالدينار إلى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال السنوات التسع الماضية والبالغ 79.8% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2015، ثم سجلت انخفاضاً خلال

• نسب رفض الطلبات المقدمة للحصول على تسهيلات كانت للأفراد أكبر من الشركات كعدد وقيمة.

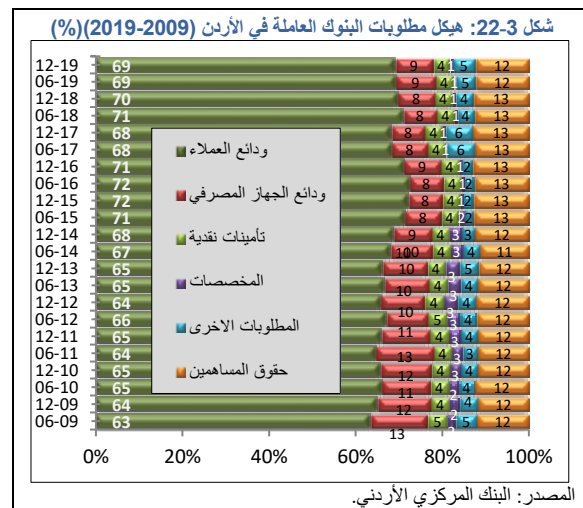
(3) وجود تحفظ لدى البنوك التجارية في منح التسهيلات لقطاعي الأفراد والشركات مقارنةً مع البنوك الإسلامية، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة منتجات البنوك الإسلامية، فعلى سبيل المثال تشكل القروض العقارية وقروض السيارات لدى البنوك الإسلامية النسب الأكبر من التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد، ومن المعروف أن العقار والسيارات يتم رهنها كضمان للتمويل مما يقلل من مخاطر الإقراض.

(4) شكلت النقاط التالية أبرز أسباب رفض البنوك منح تسهيلات لعملائها الأفراد:

- عدم التوافق مع شروط السياسة الائتمانية للبنك مثل الدخل، جهة العمل، مدة الخدمة وعمر العميل.
- ارتفاع نسبة عبء الدين (DBR) للعملاء (تجاوز النسبة المعتمدة لدى البنك).
- وجود شيكات مرفوضة لعدم كفاية الرصيد وإدراج العميل على القائمة السوداء.

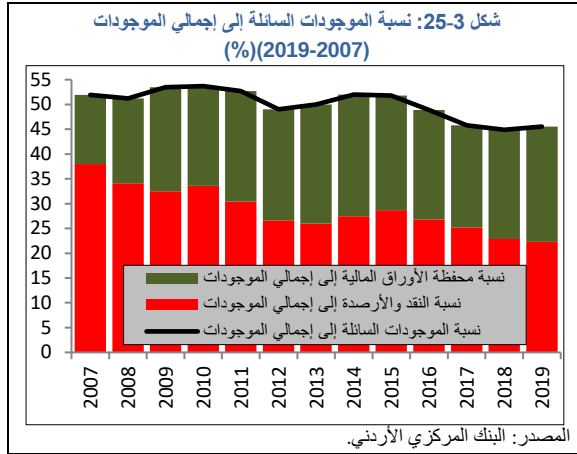
3-2-3 مصادر الأموال (المطلوبات)

بتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي فإن الودائع تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حيث شكلت ما نسبته 69% من إجمالي مصادر الأموال كما في نهاية عام 2019 مقابل 69.7% في نهاية عام 2018، أي بنسبة تراجع قدرها 1% (شكل 3-22).

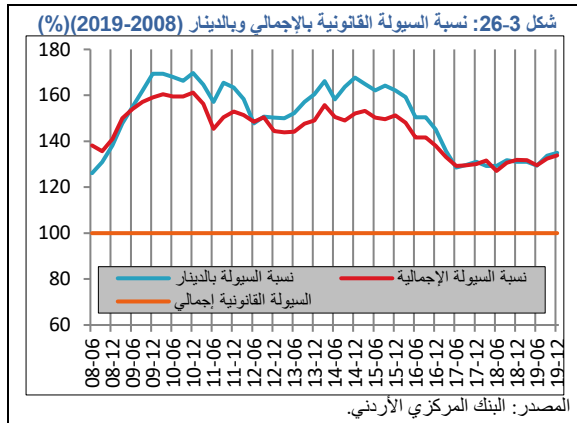


فيما يخص مصدر الأموال الثاني وهو حقوق المساهمين فقد ارتفع من 6.2 مليار دينار في نهاية عام 2018 ليصل إلى حوالي 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2019، حيث نمت حقوق المساهمين بنسبة 1.6%.

أما مصدر الأموال الثالث من حيث الأهمية فهو ودائع البنوك والتي اتخذت اتجاهًا تصاعدياً منذ حزيران 2012



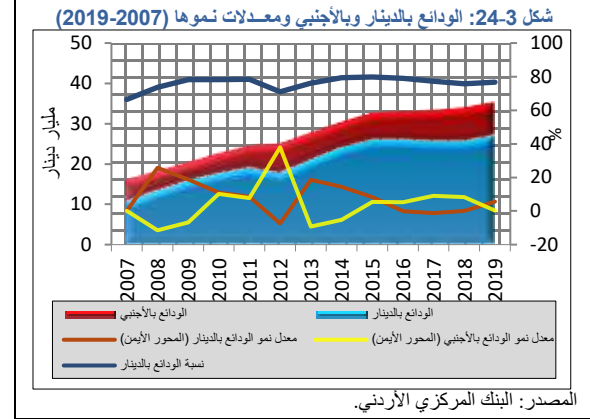
فيما يخص نسبة السيولة القانونية بالإجمالي المطبقة من قبل البنك المركزي على البنوك والبالغ حددا الأدنى 100% فقد ارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2019 لتصل إلى 133.8% مقابل 131% في نهاية عام 2018. (شكل 26-3).



3-2-4-2 نوعية الأصول

فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد استمرت هذه النسبة بالانخفاض خلال الفترة (2012-2017) لتصل إلى 4.2% في نهاية 2017 مقابل 7.7% في نهاية عام 2012، أما في نهاية عام 2019 فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل بسيط لتصل إلى 5% مقابل 4.9% في نهاية عام 2018. أما فيما يخص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 70% وهو مؤشر إيجابي يدل على أن حوالي 70% من الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات. (شكل 27-3).

الفترة (2016-2018) حيث وصلت إلى 75.8% في نهاية عام 2018 لتعاود الارتفاع في نهاية عام 2019 لتصل إلى 76.8%، وهو مستوى مريح يعكس الثقة بالدينار الأردني كعملة ادخارية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة (شكل 24-3).



3-2-4-3 مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية

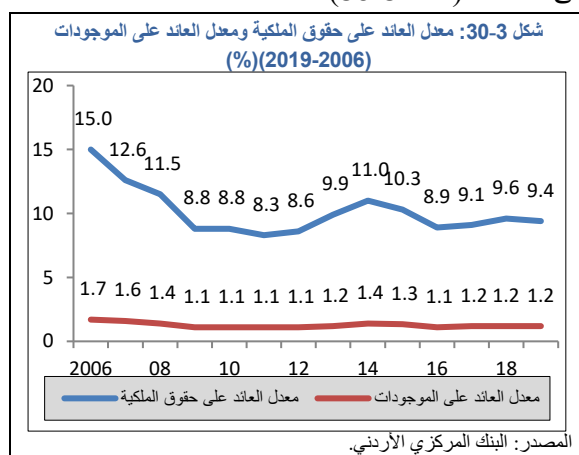
رغم ظروف الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك.

3-2-4-3-1 السيولة

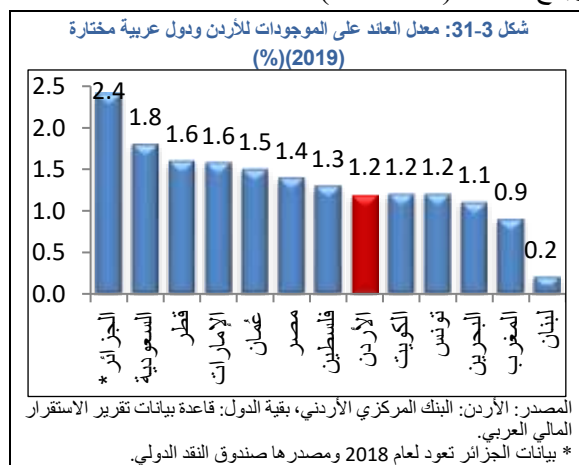
يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة في نهاية عام 2019 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وأمناً، حيث بلغت نسبة النقد والأرصدة النقدية 22.3% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2019 مقابل 22.9% في نهاية عام 2018، أما نسبة محفظة الأوراق المالية (ذات السيولة العالية) إلى إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2019 فقد بلغت 23.2% مقابل 22% كما في نهاية عام 2018. وبالتالي فإن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 45.6% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2019 مقابل 44.9% في نهاية عام 2018، ويعود الارتفاع في نسب السيولة بشكل رئيسي إلى نمو الودائع بشكل أكبر من نمو التسهيلات. (شكل 25-3).

3-4-2-3 الربحية

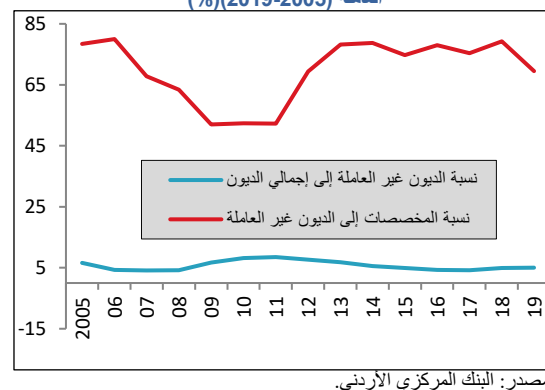
شهد معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن انخفاضاً خلال الأعوام 2006-2010 حيث كان يبلغ 1.7% في نهاية عام 2006 وانخفض إلى 1.1% في نهاية عام 2009 وذلك نتيجة تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية على أرباح البنوك، واستقر عند هذا المعدل لغاية نهاية عام 2012 ليرتفع خلال عامي 2013 و2014 إلى 1.2% و1.4% على التوالي نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ، ثم عاد للانخفاض قليلاً خلال عامي 2015 و2016 ليصل إلى 1.3% و1.1% على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على البنوك من 30% في عام 2014 إلى 35% في عام 2015، ثم عاود الارتفاع ليصل في نهاية عام 2019 إلى 1.2%. (شكل 3-30).



بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية في معدل العائد على الموجودات في عام 2019 فقد احتل الأردن رابع أقل مرتبة مع الكويت وتونس بين 13 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، علماً بأن أقل معدل عائد على الموجودات يعود للبنان ويبلغ 0.2% وأعلى معدل عائد على الموجودات يعود للجزائر ويبلغ 2.4% (شكل 3-31).

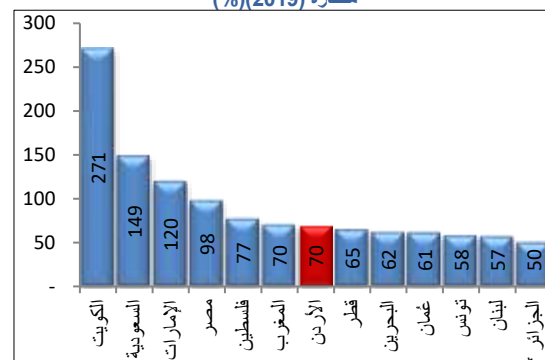


شكل 3-27: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2005-2019) (%)



هذا وقد احتل الجهاز المصرفي في المملكة مرتبة متوسطة بين 13 دولة عربية من حيث ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (شكل 3-28)

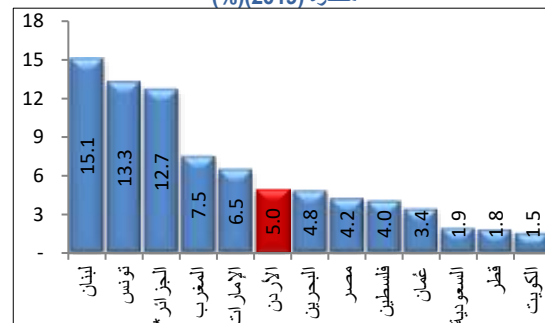
شكل 3-28: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2019)(%)



* بيانات الجزائر تعود لعام 2018 ومصدرها صندوق النقد الدولي.

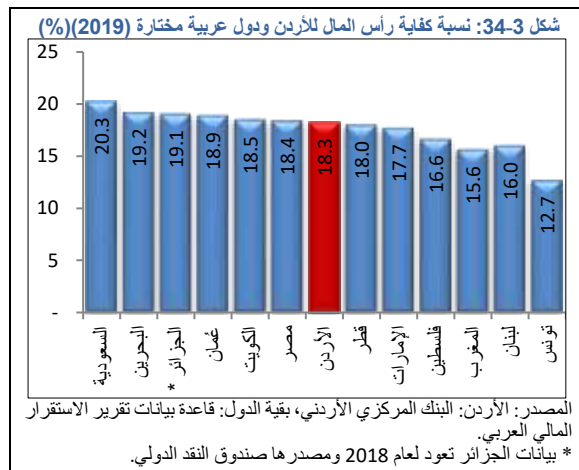
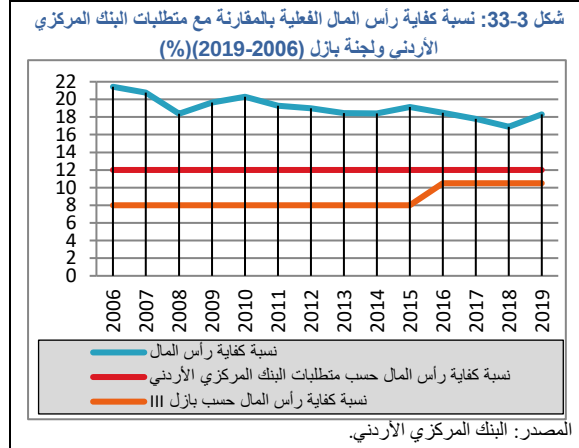
بتحليل رصيد الديون غير العاملة (بدون الفوائد المعلقة) لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت 1,299 مليون دينار في نهاية عام 2019 مسجلة ارتفاعاً طفيفاً عن عام 2018 بمبلغ 63 مليون دينار حيث كانت تبلغ 1,236 مليون دينار. بمقارنة نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في الأردن ببعض الدول العربية نلاحظ أن الأردن احتل مرتبة متوسطة تقريباً بين 13 دولة عربية (شكل 3-29).

شكل 3-29: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة (2019)(%)



المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: قاعدة بيانات تقرير الاستقرار المالي العربي.
* بيانات الجزائر تعود لعام 2018 ومصدرها صندوق النقد الدولي.

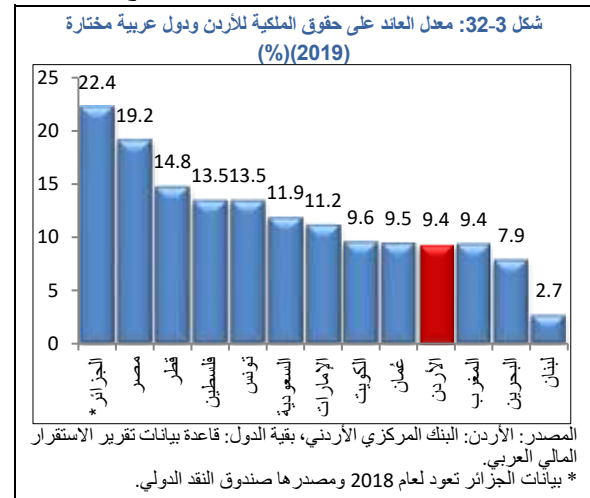
كما وارتفعت نسبة رأس المال الأساسي إلى 18.1% في نهاية عام 2019 مقارنةً مع 15.4% في نهاية عام 2018، وتجدر الإشارة إلى أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودةً وقدرةً على امتصاص الخسائر. (شكل 33-3 وشكل 34-3).



أما بخصوص المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك فإن مخاطر الائتمان في مقدمتها حيث شكلت ما نسبته 86.9% من مجموع المخاطر في نهاية عام 2019، يليها مخاطر التشغيل التي تشكل حوالي 12% ثم مخاطر السوق التي تشكل حوالي 1.1% من مجموع المخاطر، علماً بأن هذه النسب مقارنة لما كانت عليه في عام 2018 مما يدل على استقرار هيكل مخاطر البنوك وعدم تعرضه لتغيرات جوهرية. (شكل 35-3).

بخصوص العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 9.4% في نهاية عام 2019 منخفضاً بشكل بسيط عن مستواه في عام 2018 البالغ 9.6%. (شكل 3-30).

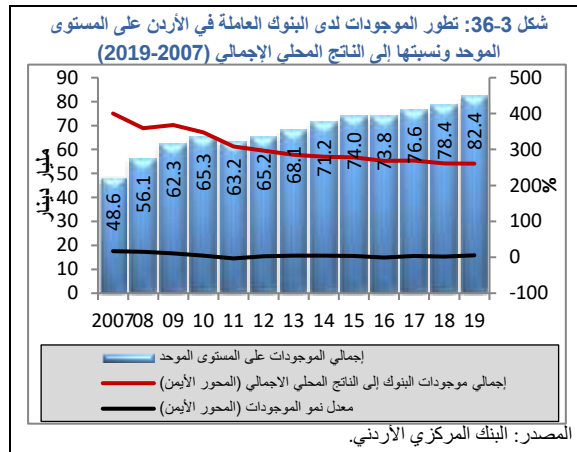
ما زال معدل العائد على حقوق الملكية منخفضاً مقارنة مع العديد من الدول العربية، حيث احتل الأردن ثالث أقل مرتبة مع المغرب من حيث العائد على حقوق الملكية حيث أن أقل نسبة عائد على حقوق الملكية تعود للبنان وتبلغ 2.7% وأعلى نسبة تعود للجزائر وتبلغ 22.4% (شكل 3-32)، ويعود انخفاض معدلات العائد في الأردن مقارنة مع معظم الدول العربية إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً.



4-4-2-3 كفاية رأس المال

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% و 21% خلال الأعوام 2007-2016، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5%، إلا أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت خلال عامي 2017 و 2018 حيث سجلت 17.8% و 16.9% للعامين على التوالي، وقد نتج جزء من الانخفاض الواضح للنسبة في عام 2018 بسبب البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان حيث تم خصم هذه المبالغ من حقوق المساهمين وتحديداً من الأرباح المدورة، أما في نهاية عام 2019 فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بشكل ملحوظ حيث بلغت 18.3%، وقد نتج هذا الارتفاع بشكل رئيسي عن قيام البنك المركزي بالطلب من البنوك عدم توزيع الأرباح وذلك لدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك وتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة كورونا ودعم الاقتصاد الوطني.

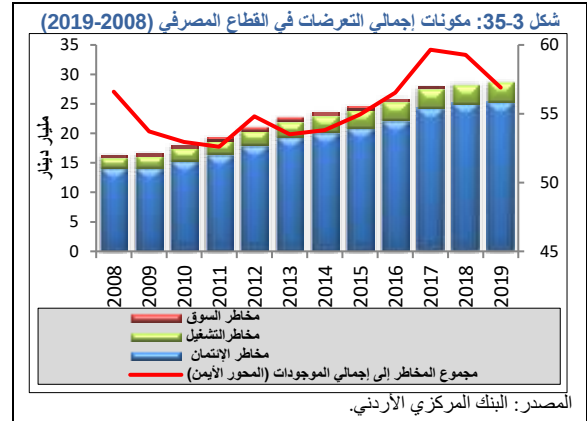
نهاية عام 2018 أي بارتفاع مقداره 4 مليار دينار أو ما نسبته 5.1%، حيث شكلت موجودات الجهاز المصرفي على مستوى فروع الأردن ما نسبته 62.1% من الموجودات على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2019 مقابل 61.9% كما في نهاية عام 2018. وبالرغم من ارتفاع موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد من 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2007 إلى 82.4 مليار دينار في نهاية عام 2019 إلا أنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض حيث بلغت نسبة النمو لعام 2007 حوالي 17% ثم تراجعت حتى وصلت إلى 5.1% في نهاية عام 2019 (شكل 3-36)، وهي نتيجة طبيعية لتداعيات عدم الاستقرار في المنطقة، وتراجع النشاط الاقتصادي في العالم خاصة في منطقة اليورو وأثارها على تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة.



أما بالنسبة لنسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي في انخفاض مستمر حيث بلغت حوالي 260.7% في نهاية عام 2019 مقابل 261.4% في نهاية عام 2018، في حين كانت النسبة في نهاية عام 2007 حوالي 400%.

2-3-3 التسهيلات

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2019 حوالي 41.6 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 3.3% مقارنة مع 40.3 مليار دينار في نهاية عام 2018 وبنسبة نمو بلغت 2%. هذا وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي 131.6% كما في نهاية عام 2019 مقابل 134.3% كما في نهاية عام 2018 (شكل 3-37).



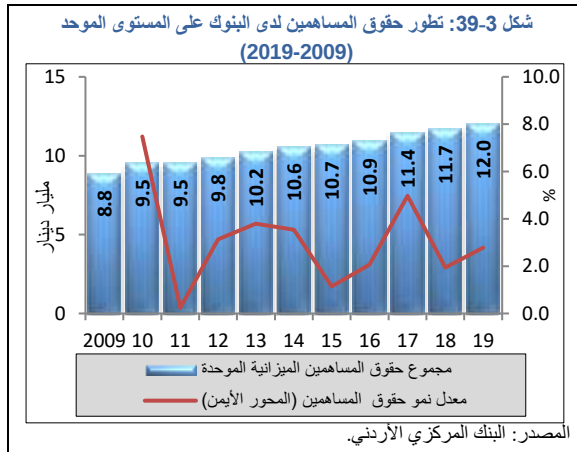
5-2-3 الكفاءة التشغيلية للبنوك

فيما يخص الكفاءة التشغيلية، فتعتبر نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، هذا وقد بينت دراسة قامت بها شركة (Mckinsey & Company) أن البنوك التي تزيد نسبة CIR لديها عن 55% لديها ضعف في كفاءتها التشغيلية المتمثلة بالقدرة على توليد الدخل مع التحكم بالمصاريف، وبالتالي كلما انخفضت النسبة عن 55% فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك. وقد بلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة حوالي 57.1% في نهاية عام 2019 مقارنة مع 55.5% في نهاية عام 2018، أما على المستوى الفردي فإن هناك تباين بين البنوك في الكفاءة التشغيلية، حيث زادت النسبة لدى 16 بنك عن 55%، أما البنوك التي انخفضت فيها النسبة عن 55% فقد كان عددها 8 بنوك، مما يعني أن ما يزيد عن 66% من البنوك في الأردن بحاجة إلى ضبط مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر.

3-3 موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)

1-3-3 الموجودات

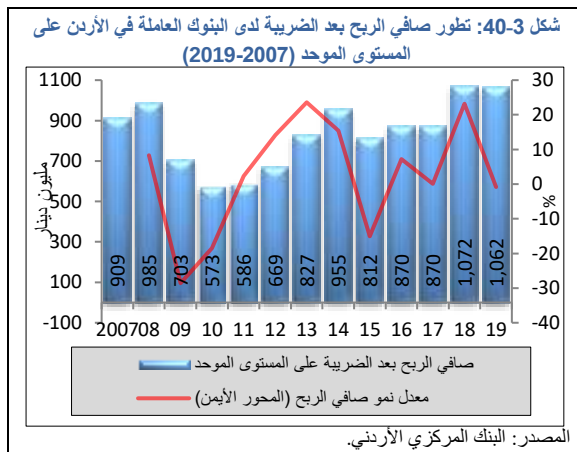
يبلغ عدد البنوك الأردنية التي لها تواجدات خارج المملكة 8 بنوك إلا أن النسبة الأكبر من هذه التواجدات تعود للبنك العربي الذي شكلت موجوداته خارج المملكة حوالي 83.9% من إجمالي تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة كما في نهاية عام 2019، كما شكلت موجودات البنك العربي خارج المملكة ما نسبته 72.1% من إجمالي موجوداته على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2019، هذا وقد بلغ إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد في نهاية عام 2019 ما يعادل 82.4 مليار دينار مقارنة مع ما يعادل 78.4 مليار دينار كما في



3-3-5 صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية

3-3-5-1 صافي الربح بعد الضريبة

شهد عام 2019 انخفاضاً طفيفاً في صافي الربح بعد الضريبة لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد حيث بلغ صافي الربح في نهاية عام 2019 ما مقداره 1,062.4 مليون دينار مقابل 1,071.7 مليون دينار في نهاية عام 2018 وبنسبة تراجع بسيطة بلغت 0.9% (شكل 3-40).

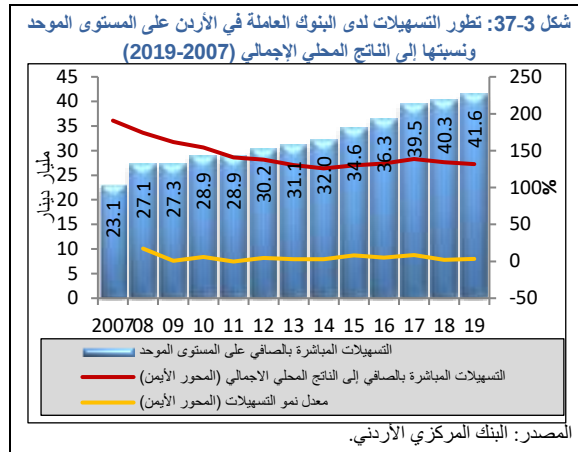


3-3-5-2 العائد على الموجودات

نتيجة لانخفاض أرباح البنوك على المستوى الموحد بشكل بسيط فقد انخفضت قليلاً نسبة العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى 1.3% في نهاية عام 2019، مقارنةً مع 1.4% كما في نهاية عام 2018. (شكل 3-41).

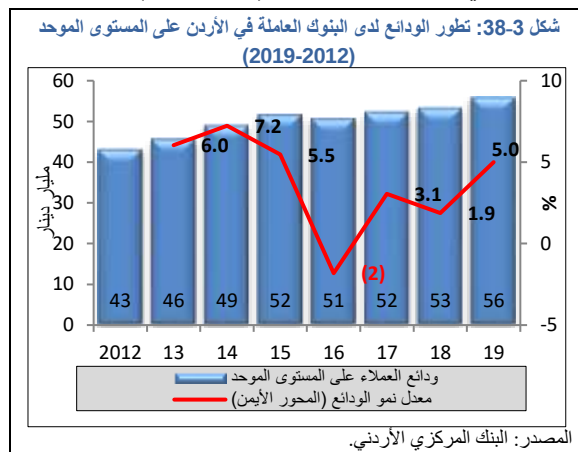
3-3-5-3 العائد على حقوق الملكية

كما انخفضت قليلاً نسبة العائد على حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى 9.1% كما في نهاية عام 2019 مقابل 9.2% في نهاية عام 2018. (شكل 3-41).



3-3-3 الودائع

ارتفع حجم وودائع العملاء على المستوى الموحد في نهاية عام 2019 إلى 55.8 مليار دينار وبنسبة نمو 5% مقابل نسبة نمو بلغت 1.9% لعام 2018 حيث بلغ حجم الودائع آنذاك حوالي 53.2 مليار دينار. (شكل 3-38).



3-3-4 حقوق المساهمين

بلغ رصيد حقوق المساهمين لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 12 مليار دينار في نهاية عام 2019 مقارنة مع 11.7 مليار دينار في نهاية عام 2018، ومن الجدير ذكره أن رصيد حقوق المساهمين في تزايد منذ عام 2009 (شكل 3-39)، مما يزيد من ملاءة البنوك ومن قدرتها على مواجهة المخاطر ويعزز استقرار القطاع المالي.

المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي والإطار التالي يبين شرحاً مختصراً عن المنهجية المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن.

تطبيع البيانات (Normalization):
تم استخدام منهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1) أدناه.

$$di = \frac{Ai - \min}{\max - \min} \quad (1)$$

حيث تمثل كل من $\max$ و $\min$ القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di .

حساب المؤشرات الفرعية:
يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات التي تم تطبيقها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية، هذا وتتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات، ومن أفضل الطرق المستخدمة هي الاعتماد على آراء الخبراء المختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي:

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3%
جودة الأصول	28.3%
السيولة	28.3%
الربحية	15%
المجموع	100%

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:
مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_{i=1}^{10} W_b d_{bi}}{10} \quad (2)$$

مؤشر الاقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_{i=1}^7 d_{Ei}}{7} \quad (3)$$

مؤشر سوق رأس المال:

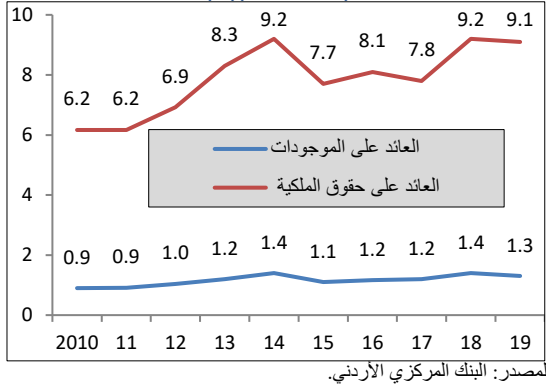
$$Msi = \frac{\sum_{i=1}^2 d_{Mi}}{2} \quad (4)$$

حساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي:
تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:
(5).....JFSI=((10/19)*Bsi)+((7/19)*Esi)+((2/19)*Msi))
علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

3-4-3 نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن

كما ذكرنا فإن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، هذا وقد بدأت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة المالية ثم انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 في نهاية عام 2008، ثم ارتفع المؤشر ليصل 0.64 في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 وذلك بسبب أحداث الربيع العربي وأزمة اللاجئين والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها

شكل 3-41: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2010-2019) (%)



4-3 مؤشر الاستقرار المالي (FINANCIAL STABILITY INDEX)

1-4-3 مقدمة

كما ذكرنا في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي الأردني في عام 2017 بتطوير مؤشر الاستقرار المالي وذلك بعد أن تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية.

المؤشر التجميعي يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون المؤشر التجميعي من 19 متغير فرعي تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال الفترة من (2007-2019).

2-4-3 المنهجية

تعتبر المنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي للأردن من أكثر المنهجيات المتبعة في الدول¹ التي عملت على تطوير هكذا مؤشر حيث تم الاستفادة من تجارب العديد من الدول بهذا الخصوص وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختيار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الأردني من حيث سيطرة قطاع البنوك مقارنة بباقي مكونات النظام المالي ولذلك فقد شكلت مؤشرات القطاع

¹ Banking Stability Index: A Cross-Country Study.

² تم أخذ الحد الأدنى للنسب التي لها حد أدنى في التعليمات النافذة بدلاً من القيمة الصغرى للنسبة خلال فترة الدراسة.

3-5 تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)

3-5-1 قطاع التأمين

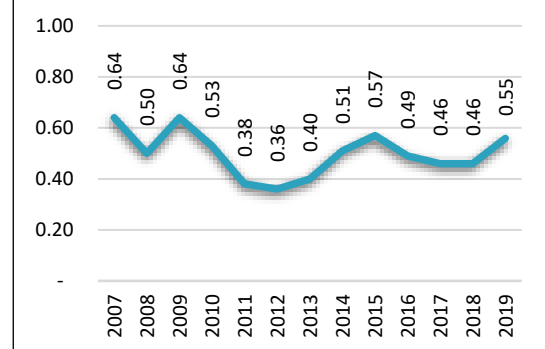
يعتبر قطاع التأمين من مكونات القطاع المالي الأساسية حيث يمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لدعم التنمية الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 حوالي 2%، ونظراً لأهمية قطاع التأمين في تعزيز الاستقرار المالي، فقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/2/24 على تولي البنك المركزي الأردني الرقابة على قطاع التأمين وبما ينسجم مع ممارسات العديد من الجهات الرقابية دولياً، ولهذه الغاية فقد قام البنك المركزي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإعداد مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2019 الذي تم إقراره من مجلس النواب في شهر أذار من عام 2020. حيث ينظم مشروع القانون قواعد ممارسة أعمال التأمين من خلال تحديث الأطر الرقابية على أعمال التأمين، وتمكين البنك المركزي من الإشراف والرقابة على هذا القطاع، كما يهدف إلى ضمان تحسين الملائمة المالية لشركات التأمين ووضع معايير واضحة للرقابة عليها. كما يعزز مشروع القانون دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية في شركات التأمين ومقدمي الخدمات التأمينية.

يتكون قطاع التأمين من (24) شركة تأمين مجازة لممارسة أعمال التأمين داخل الأردن، منها شركة واحدة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة (فرع لشركة أجنبية) و(8) شركات مجازة لممارسة أعمال التأمينات العامة و(15) شركة مجازة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة) من ضمنها شركتان تمارسان أعمال التأمين التكافلي مجازة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة). بالإضافة إلى (1121) جهة تقدم خدمات تأمينية مساندة والتي تمثل وكلاء ووسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين ومسوي الخسائر والمعاييين والمفوضين بالاكتتاب والإكتواريين واستشاريين التأمين وشركات إدارة أعمال التأمين والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين ووسطاء إعادة التأمين المقيمين خارج المملكة.

بلغ إجمالي موجودات شركات التأمين في المملكة حوالي 995 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقابل 959 مليون

المملكة خاصة في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 ثم تراجع بشكل بسيط خلال عامي 2017 و2018 إلى 0.46، أما في عام 2019 وفي ضوء تحسن نسب السيولة وكفاية رأس المال والرفع المالي لدى البنوك العاملة في المملكة، بالإضافة لتحسن رصيد البنك المركزي الأردني من احتياطات العملة الأجنبية والذهب فقد ارتفعت قيمة المؤشر التجميعي للعام 2019 حيث أصبحت ما مقداره 0.55 والذي يعتبر تحسناً ملحوظاً مقارنةً بالعامين 2017 و2018³. (شكل 3-42)

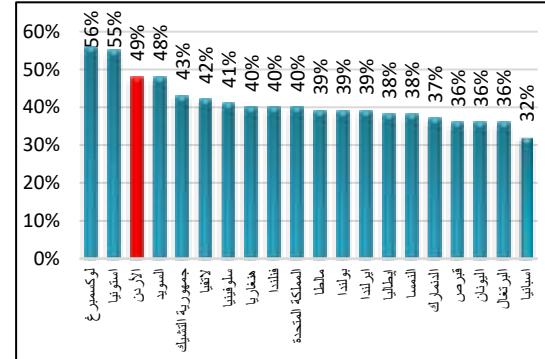
شكل 3-42: مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2019)



وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الاستقرار المالي.

وبمقارنة مؤشر استقرار القطاع المصرفي في الأردن مع مجموعة من الدول الأخرى التي قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية المستخدمة من قبلنا فقد احتل الأردن المرتبة الثالثة من بين 20 دولة وكما هو مبين في (شكل 3-43) مما يؤكد أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة.

شكل 3-43: مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن مقارنة مع عدد من الدول الأوروبية



³ من السليبيات الرئيسية لمؤشر الاستقرار المالي التي تم الاعتراف بها من قبل معظم الدول التي طوره، هو أن هذا المؤشر حساس بشكل كبير لأي تغيرات في قيم المؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه مهما كانت هذه التغيرات صغيرة.

جدول 1-3: نتائج أعمال شركات التأمين (2014-2019)						
2019	2018	2017	2016	2015	2014	البيان
576.1	563.4	569	543.5	533.6	534.4	إجمالي الاستثمارات
995.1	959	948	915.6	869.7	842.2	إجمالي الموجودات
327.1	317.9	335	343.7	330.7	332.8	حقوق الملكية
603.3	597.9	606.8	582.9	550.4	525.8	إجمالي الأقساط المكتتبة في الأردن
434.7	436.5	459	447	371.8	372.9	إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة في الأردن
271.3	266.4	265	267	269	268	رأس المال المدفوع

المصدر: بيانات الفترة (2014-2016) من تقرير نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية، أما بيانات العام 2017 فما بعد من الميزانيات السنوية لشركات التأمين والمنشورات الشهرية لإدارة التأمين.

2-5-3 المؤسسات المالية غير المصرفية

تقوم المؤسسات المالية غير المصرفية بدور اقتصادي هام عن طريق منح الائتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى البنوك.

إن المؤسسات المالية غير المصرفية تقوم بمنح الائتمان للعملاء دون قبول الودائع، وهي خاضعة لإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين، إلا أن البنك المركزي الأردني وفي إطار سعيه لشمول المؤسسات المالية غير المصرفية تحت مظلته الرقابية، بدأ في عام 2015 بالإشراف والرقابة على مؤسسات التمويل الأصغر كمرحلة أولى وسيتم في المرحلة الثانية شمول بقية المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لجهة رقابية محددة تحت المظلة الرقابية للبنك المركزي.

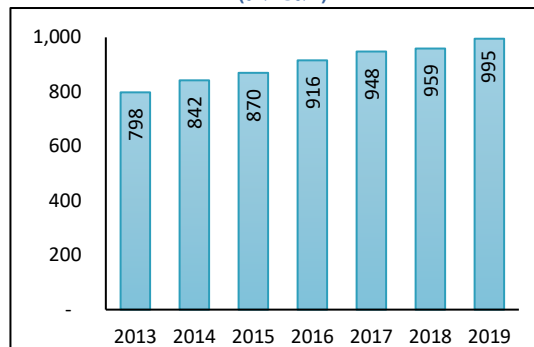
3-5-2 قطاع التمويل الأصغر⁴

بدأ هذا القطاع العمل في الأردن في عام 1994، وقد شهد نمواً ملحوظاً على مدى الأعوام السابقة حيث حققت قروض التمويل الأصغر نسبة نمو جيدة خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت حوالي 21%، أما خلال الفترة (2016-2019) فقد بدأت نسبة نمو إجمالي القروض بالانخفاض التدريجي حيث بلغت 12%، 12%، 9%، و-2% للأعوام 2016، 2017، 2018، و2019 على التوالي (3-46).

وقد بلغ إجمالي محفظة قروض شركات التمويل الأصغر حوالي 254 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقارنة بحوالي 259 مليون دينار في نهاية عام 2018، كما وصل عدد المقترضين إلى 473,328 مقترض في نهاية عام 2019 مقابل 465,717 مقترض في نهاية عام 2018 أي بنسبة نمو بلغت 2%، وانخفض متوسط حجم القروض من 573 دينار أردني في نهاية عام 2018 إلى 558 دينار أردني في نهاية عام 2019 أي بنسبة انخفاض بلغت 3%.

دينار في نهاية عام 2018 أي بنسبة نمو بلغت 3.8% (شكل 3-44).

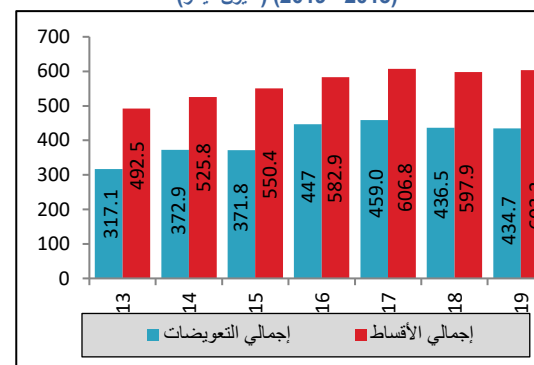
شكل 3-44: تطور إجمالي موجودات شركات التأمين للأعوام (2013-2019)
(مليون دينار)



المصدر: التقارير المالية السنوية لشركات التأمين لعام 2019.

وفقاً للتقارير السنوية لشركات التأمين لعام 2019، لوحظ ارتفاع إجمالي أقساط التأمين بنسبة 1% خلال عام 2019 لتبلغ 603.3 مليون دينار مقابل 597.9 مليون دينار خلال عام 2018، وفي المقابل انخفض إجمالي تعويضات التأمين المدفوعة بنسبة (0.42%) خلال عام 2019 لتبلغ 434.7 مليون دينار مقابل 436.5 مليون دينار لعام 2018. (شكل 3-45).

شكل 3-45: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2013 - 2019) (مليون دينار)

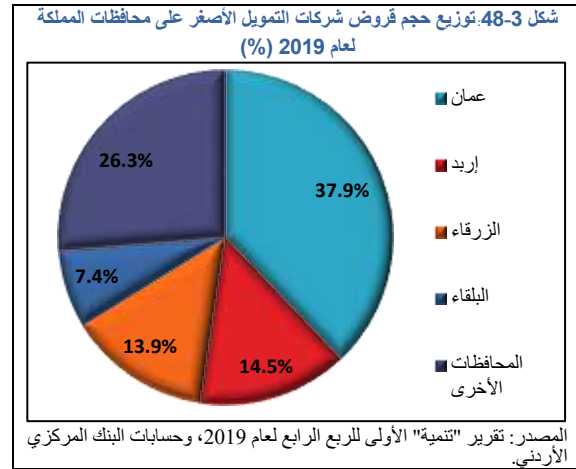


المصدر: التقارير المالية السنوية لشركات التأمين لعام 2019.

أما فيما يتعلق بنتائج أعمال شركات التأمين، فقد ارتفع إجمالي الاستثمارات من 563.1 مليون دينار في عام 2018 إلى 576.1 مليون دينار في عام 2019، بينما ارتفع رأس المال المدفوع من 266.4 مليون دينار في نهاية عام 2018 إلى 271.3 مليون دينار في نهاية عام 2019. (جدول 3-1)، أما بخصوص أرباح شركات التأمين فقد بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة في عام 2019 حوالي 19.9 مليون دينار مقابل 15.1 مليون دينار في عام 2018 وبنسبة نمو بلغت تقريباً 31.4%.

⁴ تم الاعتماد على تقرير "تنمية" للربع الرابع لعام 2018.

حين حصلت البلقاء على نسبة 7.4% من القروض، بينما حصلت باقي المحافظات على 26.3% من حجم القروض.



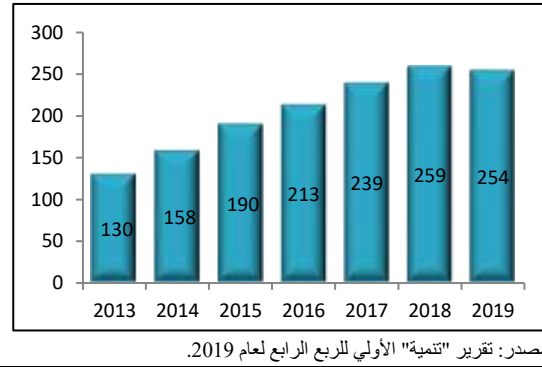
3-2-5-3 شركات التأجير التمويلي⁵

بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك في الأردن في نهاية عام 2019 حوالي 604.6 مليون دينار مقابل 582.4 مليون دينار في نهاية عام 2018 أي بنسبة نمو بلغت 16%، كما ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2019 لتبلغ 323 مليون دينار مقابل 309 مليون دينار في عام 2018، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات فقد ارتفع صافي الأرباح بعد الضريبة من 17.7 مليون دينار في عام 2018 إلى 21.8 مليون دينار في عام 2019، أي بنسبة نمو 23.2%، كما ارتفع العائد على حقوق المساهمين من 6.8% لعام 2018 إلى 6.9% لعام 2019، كما ارتفع العائد على الموجودات من 3.5% في عام 2018 إلى 3.7% في عام 2019 (جدول 2-3).

جدول 2-3: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2016-2019)

البيان	2019	2018	2017	2016
الإيرادات (مليون دينار)	53.2	43.3	37.7	32.3
رأس المال المدفوع (مليون دينار)	210	175	142.5	121
إجمالي الموجودات (مليون دينار)	604.6	582	499.7	401.6
حقوق المساهمين (مليون دينار)	323	309	251.8	227.8
الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	21.8	17.7	17.6	17.3
العائد على حقوق المساهمين (%)	6.9%	6.8%	7.3%	8%
العائد على الموجودات (%)	3.7%	3.5%	3.9%	4.8%

شكل 46-3: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2013-2019) (مليون دينار)

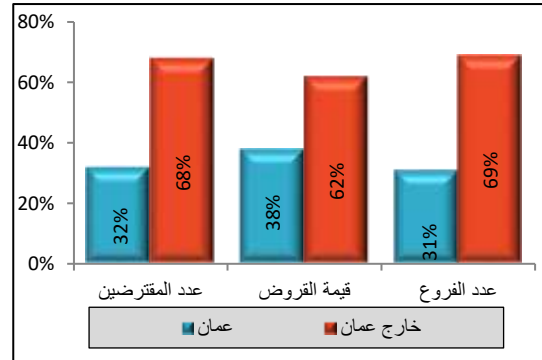


إن مؤسسات التمويل الأصغر تركز خدماتها على فئة النساء بهدف تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع، كما تركز خدماتها بشكل رئيسي على المقترضين خارج العاصمة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة، وذلك كما يلي:

3-2-5-3 نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة

يلاحظ تركيز قطاع التمويل الأصغر على المحافظات خارج العاصمة، حيث أن 68% من عدد المقترضين و62% من قيمة القروض و69% من عدد فروع شركات التمويل الأصغر تقع خارج العاصمة عمان (شكل 47-3)، هذا وقد بلغت نسبة نمو عدد المقترضين في عمان خلال عام 2019 حوالي 4%، أما خارج عمان فقد تراوحت النسبة بين المحافظات من 5% إلى 4% وذلك للفترة نفسها.

شكل 47-3: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام 2019 (%)



وعند دراسة توزيع حجم القروض المقدمة من شركات التمويل الأصغر على المحافظات خلال عام 2019 (شكل 48-3) نجد أن العاصمة عمان قد حصلت على 37.9% من حجم القروض ويليه إربد 14.5% والزرقاء 13.9% في

⁵ البيانات تشمل شركات التأجير التمويلي الثمانية التابعة للبنوك والتي تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة، ولم يتم احتساب التأجير التمويلي الممول من قبل البنوك الإسلامية نفسها.

إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون. (جدول 3-4)

جدول 3-4: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2019	
المؤشر	مليون دينار
إجمالي رقم الأعمال	167*
إجمالي رؤوس الأموال	98.3
إجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة	32.4
إجمالي مشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	7534
إجمالي مبيعات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	7625
معدل العائد على رأس المال	2.35%
معدل العائد على الموجودات	1.33%*

*الأرقام كما في نهاية عام 2018

واستناداً لقانون أعمال الصرافة فقد تم إصدار تعليمات احتفاظ شركات الصرافة المرخصة بحسابات بالعملة الأجنبية لدى بنوك خارجية بتاريخ 2017/1/29، كما تم إصدار تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات الصرافة وتعديلاتها رقم (2018/70) حيث تم تعديلها وتعميمها بشكلها النهائي بتاريخ 2018/7/5. بالإضافة إلى تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية الخاصة بشركات الصرافة رقم 2018/17، تاريخ 2018/10/3.

3-5-4 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي⁶

تساهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشكل أساسي في المجتمع حيث يشمل الضمان الاجتماعي 52,854 منشأة فعالة 59.7% منها في العاصمة عمان (98.7% من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة بالضمان الاجتماعي تابعة للقطاع الخاص) وذلك وفقاً لتقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2018، بالإضافة إلى أهمية دورها المجتمعي إلا أن لها أيضاً دور جوهري في تحقيق الاستقرار المالي من خلال محفظة استثماراتها الضخمة التي تتوزع على أصول مالية وغير مالية والتي تشمل أيضاً المساهمة بشكل فعال في إقراض الحكومة من خلال الاستثمار في أدوات وسندات الخزينة. هذا وتتميز مؤسسة الضمان الاجتماعي بما يلي:

- تتمتع المؤسسة بقدرات استثمارية ضخمة وبأفق استثماري طويل الأجل، حيث تستثمر أموالها بهدف تمويل تعويضات التقاعد لأفراد مختلفي الأعمار، الأمر الذي يمنحها الوقت لمختلف آجال الاستثمار ويمكنها من تنويع علاوة المخاطر بأجال مختلفة، وهو أمر تظهر أهميته في الأزمات المالية حين يعاني السوق من شح السيولة، هذا وقد شكلت استثمارات المؤسسة ما

المصدر: الميزانيات السنوية الأولية لشركات التجار التمويل التابعة للبنوك، وحسابات البنك المركزي الأردني.

3-5-3 قطاع أعمال الصرافة

بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 129 شركة عاملة كمراكز رئيسية إضافة إلى 157 فرعاً موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 286 موقعاً صيرفياً (جدول 3-3).

جدول 3-3: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة			
المحافظة	عدد الشركات	عدد الفروع	المجموع
العاصمة	78	99	177
الزرقاء	13	15	28
أربد	8	19	27
العقبة	5	7	12
باقي محافظات المملكة	25	17	42
المجموع	129	157	286

في ضوء التطورات التي شهدتها قطاع الصرافة والنمو الواضح لهذا القطاع في العقدين الأخيرين والذي جعل منه من أهم القطاعات الحيوية في المملكة، واستجابة للتغيرات والمستجدات الاقتصادية فقد صدر قانون أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015 بتاريخ 2015/10/18 ليحل محل القانون رقم 26 لسنة 1992.

ويشكل هذا القانون الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط الصيرفي في المملكة من خلال تحديد شروط ومتطلبات ترخيص الشركات وانماجها وتصفياتها وتنظيم إدارتها ومعالجة موضوع السجلات والدفاتر التي يجب عليها الاحتفاظ بها، إضافة إلى تفعيل دور المحاسب القانوني في مجال تدقيقه على أعمالها من حيث توسيع نطاق مهامه وبما يتناسب مع الممارسات الفضلى، وكما ساهم في إيجاد التنظيم القانوني لأسس تبليغ الشركات لأي قرارات أو تعليمات صادرة عن البنك المركزي وتوسيع دور البنك المركزي من خلال فرض تعليمات على شركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية وحجم العمالة غير الأردنية، وبموجبه وضع السند القانوني لتشكيل لجنة مختصة بالشكاوى التي ترد إلى البنك المركزي والمتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات الصرافة.

هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع الصيرفي مكتبياً وميدانياً، حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكل رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية المدققة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكل رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافة

⁶ بالرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية إلا أن تقارير الاستقرار المالي في معظم الدول تقوم بإدراج مؤسسات الضمان الاجتماعي ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية، نظراً لدورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استثماراتها التي تتنوع في أصول مالية وغير مالية.

وسندات الخزينة والسندات الحكومية والمكفولة من الحكومة والتي تتوزع بين محفظة أدوات السوق النقدي (التي تستحق خلال مدة عام)، ومحفظة السندات (التي تستحق خلال أكثر من عام)، كما يوجد لديه محفظة القروض التي تشمل قروضاً متوسطة وطويلة الأجل منها قروضاً مباشرة وقروض تجمعات بنكية، كما تشمل محفظة الأسهم أسهم الشركات العامة المدرجة في السوق المالي وأسهم الشركات المساهمة الخاصة الاستراتيجية وفقاً لما تسمح به سياسة صندوق الاستثمار، أما محفظة الاستثمارات العقارية فتشمل العقارات بكافة أشكالها من أراضٍ خام أو مشاريع عقارية أو تطوير عقاري، وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات السياحية فتشمل المنشآت السياحية بكافة أشكالها، وذلك من باب التنوع في الاستثمار وتخفيض مستوى المخاطر مع وجود ضوابط محددة للاستثمار.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعتبر مساهماً استراتيجياً في رؤوس أموال عدد من البنوك الأردنية، إذ بلغ إجمالي مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال البنوك الأردنية حوالي 1.1 مليار دينار وذلك في نهاية عام 2019، مما يشكل ما نسبته 32.4% من إجمالي رأس المال للبنوك في الأردن (جدول 3-6).

جدول 3-6: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في نهاية عام 2019 (مليون دينار) (%)		
البنك	قيمة المساهمة (بالمليون)	نسبة المساهمة
البنك الأردني الكويتي	52.81	21.04%
البنك التجاري الأردني	18.81	19.84%
البنك العربي	626.13	16.99%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	265.92	15.41%
البنك الأهلي	19.06	10.00%
بنك المال الأردني	18.54	9.27%
بنك صفوة الإسلامي	12.36	9.09%
بنك القاهرة عمان	14.77	7.55%
بنك الاتحاد	21.69	8.42%
البنك الإسلامي الأردني	32.32	5.77%
بنك الاستثمار العربي الأردني	8.02	4.08%
بنك المؤسسة العربية المصرفية	1.87	2.05%
المجموع	1092.3	13%

المصدر: صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

5-5-3 بورصة عمان

شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2019 تراجعاً واضحاً مقارنةً بالعام السابق، حيث انخفض حجم التداول بنسبة 31.6% كما انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم الحرة بما نسبته 7.46%، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 7.49% وبمقدار 1207.9 مليون دينار لتصل إلى 14,914.8 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 49.7% من الناتج المحلي

نسبته 35.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 مقابل 34.1% في نهاية عام 2018.

- تعد المؤسسة مستثمراً بالأموال الحقيقية، فمصدر أموالها هو اقتطاعات المشتركين وليس الاقتراض أو أموال المودعين مثل البنوك، وبالتالي فهي ليست معرضة لارتفاع نسبة الرفع المالي أو مخاطر عدم الموائمة بين آجال مصادر الأموال والتوظيفات وهما الأمران اللذان أدبا إلى فشل الكثير من البنوك العالمية أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبالتالي فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي ليست مصدراً للمخاطر النظامية في النظام المالي.
- اقتطاعات أرباب العمل والموظفين محتجزة لفترات طويلة ولا يمكن استعادتها على العكس من ودائع العملاء لدى البنوك الأمر الذي لا يجعلها عرضة للسحوبات المفاجئة.

وانطلاقاً من أهمية دور مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز الاستثمار وبهدف تنمية أموال المؤسسة فقد باشر صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي عمله فعلياً مطلع عام 2003 وذلك ليتولى استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجزية ومنتظمة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة وأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة، وقد بلغت موجودات الصندوق في نهاية عام 2019 حوالي 11 مليار دينار مقارنة مع 10.19 مليار دينار في نهاية عام 2018 مسجلة نمواً بنسبة 7.9% وبمقدار 0.81 مليار دينار. كما حقق الصندوق دخلاً في نهاية عام 2019 بمقدار 556.2 مليون دينار مقارنة مع 433.6 مليون دينار في عام 2018 بارتفاع قدره 122.6 مليون دينار وبنسبة نمو 28%. تتكون محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من سبع محافظ رئيسية. (جدول 3-5).

جدول 3-5: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2018-2019) (مليون دينار)		
محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	2018	2019
محفظة أدوات السوق النقدي	1,374.7	1,353.2
محفظة السندات	5,135.4	5,970.0
محفظة القروض	252.8	330.9
محفظة الأسهم	2,053.4	1,950.3
محفظة الاستثمارات العقارية	598.4	659.0
محفظة الاستثمارات السياحية	285.8	288.1
أخرى	490.3	445.4
المجموع	10,190.7	10,997.0

المصدر: صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما تتوزع نشاطات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي على مختلف نواحي الاقتصاد حيث يعد الصندوق من أبرز المشترين - بعد البنوك - لأدوات

الأردنيين خلال عام 2019 حوالي 528.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 414.6 مليون دينار (جدول 8-3).

جدول 8-3: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2019-2013) (مليون دينار)								
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
528.7	1231.8	994.9	666.5	981.7	362.7	939.5	المجموع العام للشراء	
147.5	214.4	638.7	520.3	894.3	262.1	818.5	عرب	
381.2	1,017.4	356.3	146.2	87.4	100.6	121.0	أجانب	
414.6	747.3	1329.2	429.4	971.1	384.8	792.6	المجموع العام للبيع	
374.8	177.1	1177.6	304.1	873.5	247.8	693.2	عرب	
39.8	570.2	151.6	125.3	97.6	137	99.4	أجانب	
114.1	484.5	334.3	237.1	10.6	22.2	146.9	صافي الاستثمار	
227.3	37.3	538.9	216.2	20.7	14.3	125.3	عرب	
341.4	447.2	204.7	20.9	10.1	36.5	21.6	أجانب	

3-5-5-1 الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة

بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2019 نحو 1815.8 نقطة، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 93.6 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 202.7 نقطة وبنسبة (7.64%)، وكذلك انخفاض قطاع الصناعة بمقدار 25.7 نقطة وبنسبة (1.4%) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

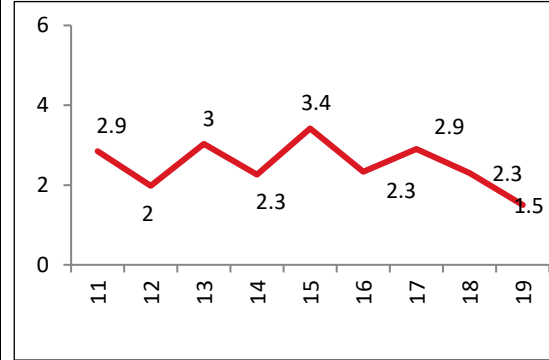
3-5-5-2 الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال

انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2019 بمقدار 283.3 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 3,513.8 نقطة مقارنة مع انخفاض بلغ 212.35 نقطة خلال عام 2018. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاعات البنوك والشركات المالية وشركات الصناعة.

الإجمالي، كما انخفض صافي استثمار غير الأردنيين إلى 114.1 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 484.5 مليون دينار خلال عام 2018، وفيما يلي ملخص يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان خلال عام 2019. انخفض حجم التداول خلال عام 2019 بمقدار 733.8 مليون دينار ليصل إلى 1585.4 مليون دينار (شكل 49-3)، وجاء هذا الانخفاض محصلة لما يلي:

1. انخفاض حجم التداول في قطاع الصناعة بمقدار 689.5 مليون دينار.
2. انخفاض حجم التداول في القطاع المالي بمقدار 74 مليون دينار.
3. ارتفاع حجم التداول في قطاع الخدمات بمقدار 29.6 مليون دينار.

شكل 49-3: حجم التداول في بورصة عمان (2019-2011) (مليار دينار)



المصدر: بورصة عمان.

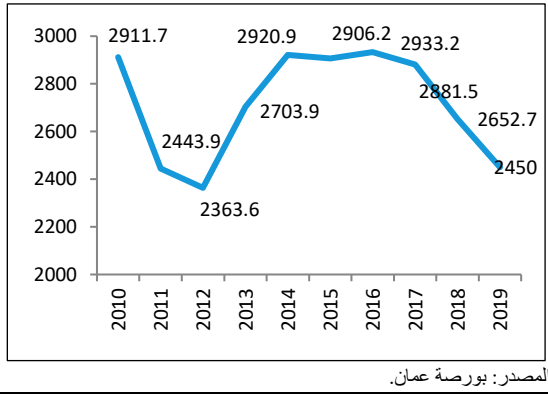
ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2019 بمقدار 1.3 مليون سهماً ليبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,247.2 مليون سهم مقابل 1,245.9 مليون سهماً تم تداولها خلال عام 2018. في المقابل انخفض عدد العقود المنفذة ليصل إلى ما يقارب 503 ألف عقد في نهاية عام 2019 مقارنة بحوالي 511.8 ألف عقد في نهاية عام 2018. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً يتبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 66% من حجم التداول خلال عام 2019، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 18% ثم قطاع الخدمات بنسبة 16% (جدول 7-3).

جدول 7-3: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2019-2012) (%)

القطاع	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الصناعة	18	42.2	22.4	30.2	10.1	16.7	13.1	19.5
الخدمات	16	9.79	12.8	18.2	21.2	16.5	13.5	20.4
المالي	66	48	64.8	51.6	68.7	66.8	73.4	60.1

أما فيما يتعلق بعمليات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد بلغت 114.1 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 484.5 مليون دينار خلال العام السابق، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير

شكل 3-53: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)



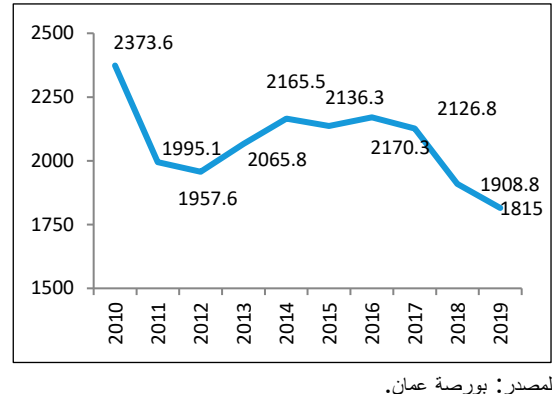
3-5-5-3 تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم

تبرز أهمية أسواق رأس المال من خلال دورها الهام في تحريك عجلة الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات الخارجية وتنمية المدخرات الوطنية وتوفير مصادر أموال للمشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الوطني، ونظراً لأهمية أسواق رأس المال فقد ازداد الاهتمام بمخاطر هذه الأسواق خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007 من خلال رصد فقاعات أسعار الأسهم وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في سوق الأسهم ومدى تعرض البنوك لها. وبالنسبة لتعرض البنوك لمخاطر سوق الأسهم في الأردن، فإن هذا التعرض يكون إما من خلال التسهيلات التي تمنحها البنوك لتمويل شراء الأسهم أو من خلال استثمارات البنوك في الأسهم، وفيما يلي تحليل لحجم تعرض البنوك لهذه المخاطر:

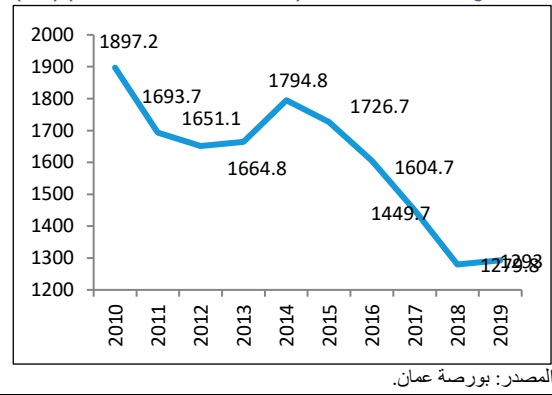
3-5-5-4 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك لشراء الأسهم

تشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء أسهم نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، حيث بلغت هذه التسهيلات حوالي 212.2 مليون دينار في نهاية عام 2019، مشكلة ما نسبته 0.80% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، مقابل 152 مليون دينار في نهاية عام 2018 وبنسبة ارتفاع بلغت 39.6%. (شكل 3-54).

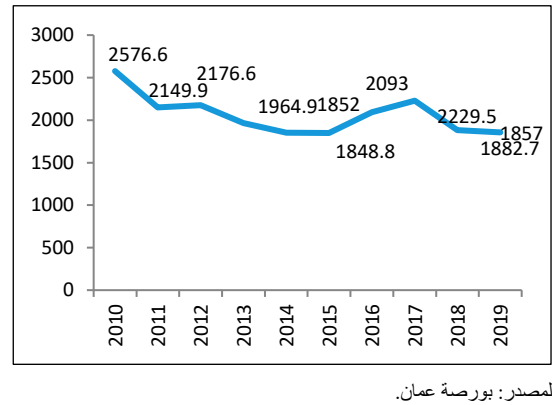
شكل 3-50: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)

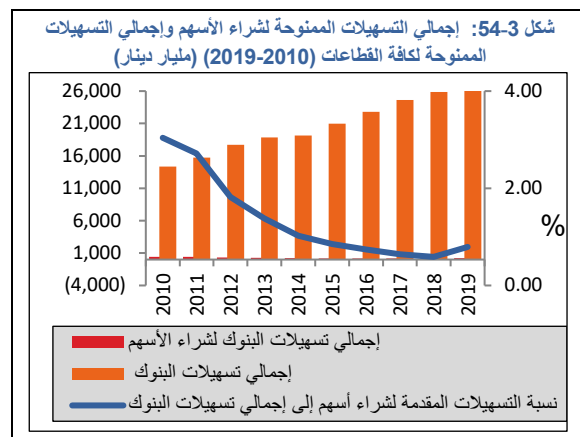


شكل 3-51: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)



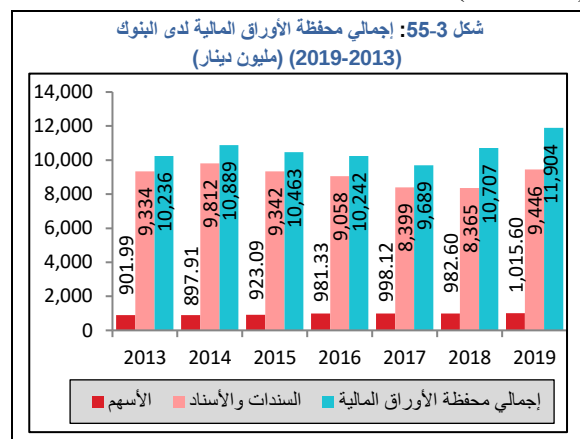
شكل 3-52: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع الصناعة 2019-2010 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)





3-5-5-5 حجم استثمارات البنوك في الأسهم

بلغ حجم محفظة الأوراق المالية لدى البنوك في الأردن حوالي 11,904 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقابل 10,707 مليون دينار في نهاية عام 2018 أي بنسبة ارتفاع بلغت 11.2%، حيث شكلت استثمارات البنوك في الأسهم ما نسبته 8.5% من إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية في نهاية عام 2019 مقابل 9.2% في نهاية عام 2018، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع استثمارات البنوك في السندات التي تحظى بالحصة الأكبر من استثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي معظمها عبارة عن سندات حكومية، ويعود انخفاض نسبة استثمارات البنوك في الأسهم إلى سببين رئيسيين: الأول يتعلق بالتراجع الذي يشهده السوق المالي، والثاني يتعلق بالمحددات التي يفرضها قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي على هذه الاستثمارات (شكل 3-55).



وبنسبة 5.8%، ويوضح جدول 2-4 تفاصيل مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية.

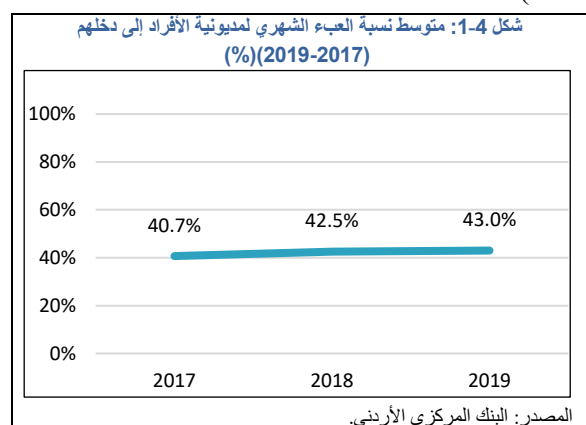
جدول 2-4: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2015-2019) (مليون دينار)					
2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
254.4	259.0	227.0	206.3	180.2	شركات التمويل الميكروي*
217.8	236.9	221.4	185.7	117.4	الشركات المدرجة في بورصة عمان**
604.6	521.7	534.5	455.2	483.7	شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك
1076.8	1,018	983.0	847.3	781.3	المجموع

المصدر: *التقرير السنوي لاتحاد شركات التمويل الميكروي (تنمية). **بورصة عمان.

3-1-4 نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم

تعتبر نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم (Debt Burden Ratio/ DBR) والتي تقاس بقيمة الأقساط والفوائد الشهرية التي يدفعها المقترض نسبة إلى دخله الشهري المنتظم من أهم النسب التي تقيس مخاطر مديونية الأفراد على البنوك وعلى الأفراد أنفسهم، حيث أن لارتفاع هذه النسبة آثار سلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث يؤدي إلى تراجع قدرة الأفراد على السداد مما يزيد من نسب التعثر لدى البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، كما أن ارتفاع هذه النسبة يضعف من قدرة الأفراد على الإنفاق والاستهلاك مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

يبين الشكل رقم 1-4 تطور متوسط نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم في الأردن خلال الأعوام (2017-2019)، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة بشكل بسيط خلال هذه الفترة، حيث بلغت 40.7% في عام 2017 ثم أخذت بالارتفاع البسيط حتى بلغت 43.0% في نهاية عام 2019 وبالرغم من ارتفاع النسبة بشكل بسيط خلال الفترة المذكورة إلا أنها ما زالت تعتبر مقبولة وفقاً للمعايير الدولية حيث يتراوح متوسط النسبة لدى معظم الدول من (40%-50%).



الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره

1-4 قطاع الأفراد

1-1-4 تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد

في إطار متابعة البنك المركزي الأردني لمديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، نبين أدناه أهم التطورات على هذه المديونية والنسب المتعلقة بها.

2-1-4 مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

يبين جدول 1-4 تطور مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة (2015-2019)، حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد ارتفعت من 10.8 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى ما يقارب 11.2 مليار دينار في نهاية عام 2019 أي بنسبة نمو بلغت 3.9 % وهي أعلى قليلاً من نسبة النمو التي سجلت في عام 2018 والبالغة 3.7%، وتعتبر نسبة نمو مديونية الأفراد خلال عامي 2018 و 2019 منخفضة نسبياً مقارنة مع معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الفترة السابقة خاصة الأعوام 2014-2015، مما يدل على تراجع مخاطر مديونية الأفراد في السنوات الأخيرة.

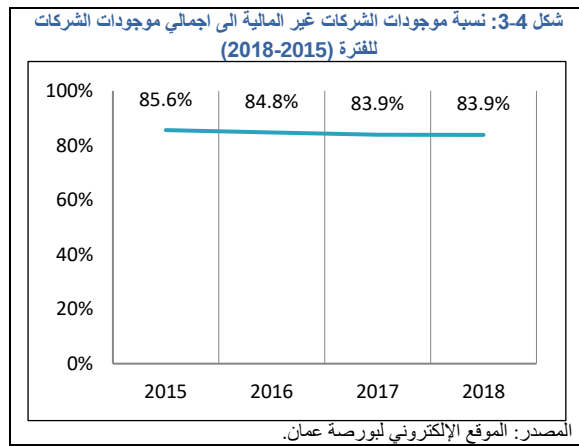
جدول 1-4: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2015-2019)					
2019	2018	2017	2016	2015	المديونية
10,167	9,801.3	9,452.5	8,737.2	8,967.2	لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)
3.7	3.7	8.2	2.6-	11.2	معدل النمو لدى الجهاز المصرفي (%)
1076.8	1,018.0	982.9	847.3	781.3	لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (مليون دينار)
5.8	4.0	16.0	8.4	8.3	معدل النمو لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (%)
11,243.8	10819.3	10,435.4	9,584.5	9,748.5	المجموع (مليون دينار)
3.9	3.7	8.9	1.7-	10.9	معدل النمو الكلي (%)

ويعود الارتفاع في مديونية الأفراد في عام 2019 إلى ارتفاع مديونية الأفراد لدى البنوك بمبلغ 365.7 مليون دينار وبنسبة 3.7% وارتفاع مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمبلغ 58.8 مليون دينار

2-4 قطاع الشركات غير المالية

1-2-4 مقدمة

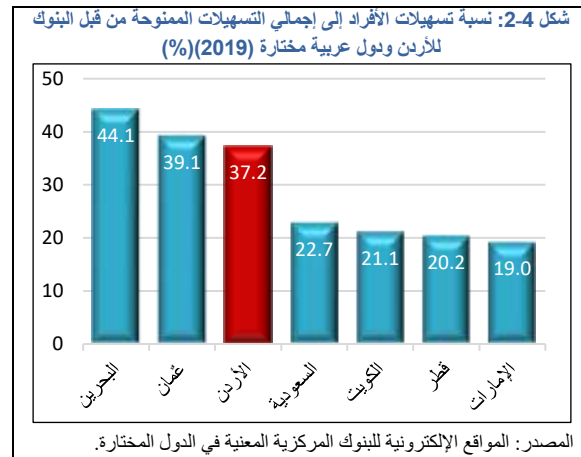
يتكون قطاع الشركات في الأردن من الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية،¹ ويتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وغيرها من شركات الخدمات المالية المتنوعة، أما قطاع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان فيتكون من قطاعات الصناعة والخدمات والعقارات، وتتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين الإشراف على هذه الشركات، وقد بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية في عام 2018 حوالي 11,515 مليون دينار مشكلة ما نسبته 83.9% من إجمالي موجودات قطاع الشركات مقابل حوالي 10,998 مليون دينار في نهاية عام 2017 وبما نسبته 83.9% أيضاً من إجمالي موجودات قطاع الشركات (شكل 3-4).



في حين بلغ حجم موجودات الشركات المالية غير المصرفية المساهمة العامة حوالي 2,216 مليون دينار مشكلة ما نسبته 16% من إجمالي موجودات قطاع الشركات كما في نهاية عام 2018، وقد بلغ حجم موجودات الشركات الخدمية حوالي 6,392.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 55.5% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية في نهاية عام 2018، وبلغ حجم موجودات الشركات الصناعية حوالي 3,980.7 مليون دينار في نهاية عام 2018 وبما نسبته 34.6% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية،

4-1-4 مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية

فيما يخص مديونية الأفراد لدى الدول العربية، فإن هنالك محدودية في المعلومات في هذا الخصوص، إلا أنه يتم استخدام نسبة التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك كمقياس لهذه المديونية، وقد بلغت النسبة في الأردن لعام 2019 حوالي 37.2%، وبمقارنتها مع النسب لدى عدد من الدول العربية فإنه يلاحظ أن الأردن يحتل المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع النسبة حيث جاءت النسبة في الأردن أقل من البحرين وعمان وأعلى من السعودية والكويت وقطر والإمارات. (شكل 2-4).



5-1-4 خلاصة

يُلاحظ من خلال متابعة تطور نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد إلى دخلهم لدى البنوك خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2017-2019)، أن هذه النسبة ارتفعت بشكل بسيط خلال هذه الفترة لتصل إلى حوالي 43% في نهاية عام 2019، إلا أنها ما زالت ضمن الحدود المقبولة عالمياً التي تتراوح بين (40%-50%)، مما يدل على أن مخاطر مديونية الأفراد في الأردن على البنوك وعلى الأفراد أنفسهم تقع ضمن المستوى الطبيعي والمقبول مقارنة بالدول الأخرى.

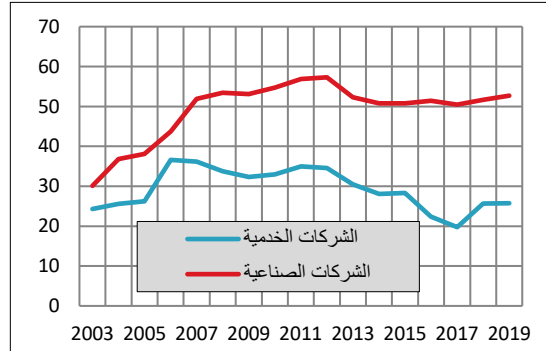
¹ تم الاعتماد على بيانات الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان لعام 2018 لعدم توفر بيانات عن الشركات غير المالية الغير مدرجة في البورصة (علماً أنه تم تغيير بعض البيانات للسنوات السابقة من المصدر).

المدرجة في بورصة عمان 195 شركة كما في نهاية عام 2018 حسب التقرير السنوي لبورصة عمان، أما فيما يخص قطاع الشركات المالية فقد تم تناول تطورات هذا القطاع ومخاطره بشكل مفصل بالفصل الثالث.

2-2-4 هيكل ملكية الشركات غير المالية

بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين (عرب وأجانب) في الشركات غير المالية الصناعية والخدمية حوالي 52.7% و 25.8% على التوالي في نهاية عام 2019، مقابل 51.7% و 25.7% على التوالي في نهاية عام 2018 وتوزعت هذه المساهمات بين ملكية الأسهم والسندات وحقوق الاكتتاب، وتعكس مساهمات الأجانب في هذه الشركات ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات مستقرة (شكل 7-4).

شكل 7-4: نسبة مساهمة غير الأردنيين (عرب وأجانب) في الشركات غير المالية للفترة (2003-2019) (%)



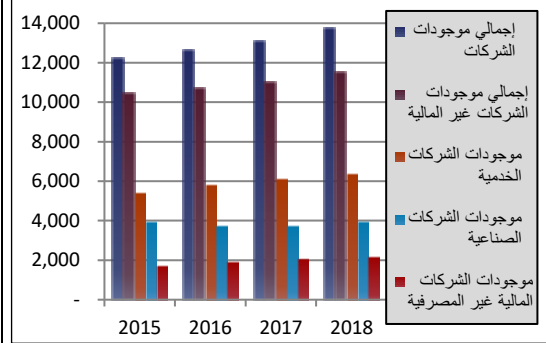
المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

3-2-4 موجودات الشركات غير المالية

بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 11,515 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقارنةً مع 10,998 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 4.7%، وقد جاء هذا الارتفاع بشكل رئيسي بسبب ارتفاع حجم موجودات الشركات الصناعية، حيث بلغ حجم موجودات هذه الشركات حوالي 3,980.7 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 3,761.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 5.8%، كما ارتفع حجم موجودات كل من الشركات الخدمية والشركات العقارية بنسبة 3.7% و 6.6% على التوالي، حيث ارتفعت موجودات الشركات الخدمية من 6,166.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 6,392.7 مليون دينار في نهاية عام 2018، وارتفعت موجودات الشركات العقارية من حوالي 1,070.5 مليون دينار في نهاية عام

أما الشركات العقارية فقد بلغ حجم موجوداتها حوالي 1,141.5 مليون دينار مشكلة ما نسبته 9.9% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية في نهاية نفس العام (شكل 4-4).

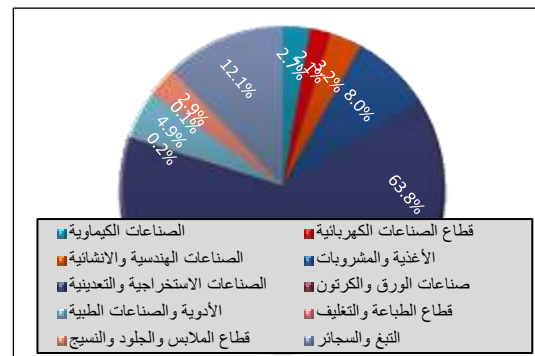
شكل 4-4: إجمالي موجودات الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاعياً (2015-2018) (مليون دينار)



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

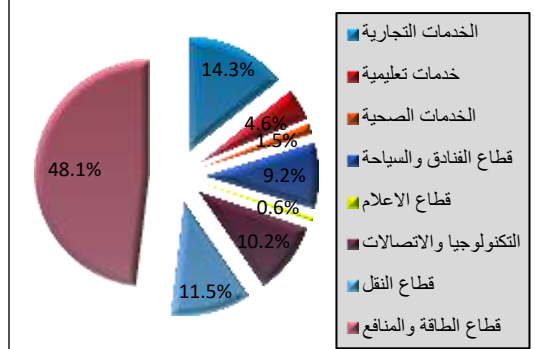
أما فيما يخص القطاعات الفرعية للشركات غير المالية، فقد شكلت موجودات الصناعات الاستخراجية والتعدينية حوالي 63.8% من إجمالي موجودات الشركات الصناعية (شكل 5-4)، أما الشركات الخدمية فقد شكلت موجودات قطاع الطاقة والمنافع ما نسبته 48.1% من إجمالي موجودات الشركات الخدمية (شكل 6-4).

شكل 5-4: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الصناعية لعام 2018



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

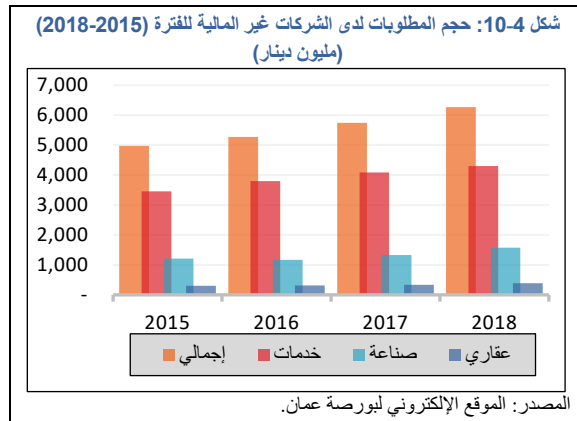
شكل 6-4: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الخدمية لعام 2018



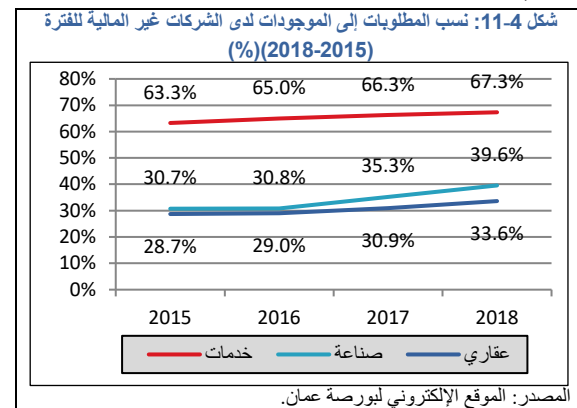
المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

وسيتيم فيما يلي تحليل تطورات قطاع الشركات غير المالية (الصناعية والخدمية والعقارية)، هذا وقد بلغ عدد الشركات

في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 15.8% (شكل 10-4).



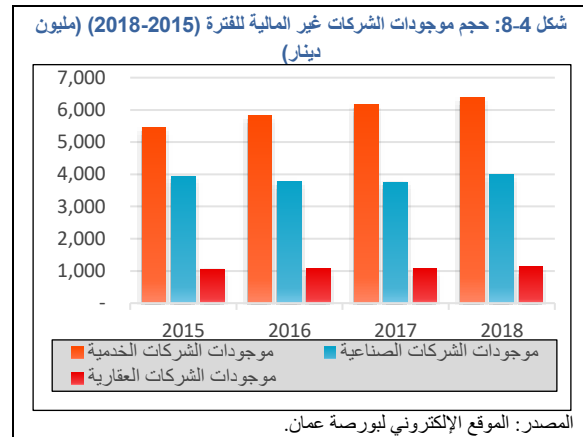
أما فيما يخص نسبة المطلوبات إلى الموجودات فقد ارتفعت هذه النسبة لجميع القطاعات من 30.9%، 35.3%، 66.3% لقطاع الشركات العقارية، الصناعية، الخدمية على التوالي كما في نهاية عام 2017 إلى 33.6%، 39.6%، 67.3% على التوالي كما في نهاية عام 2018 (شكل 11-4).



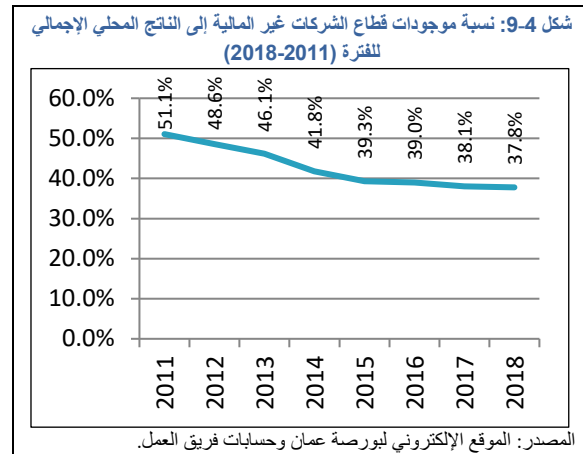
5-2-4 ربحية الشركات غير المالية

ارتفع صافي أرباح الشركات غير المالية في نهاية عام 2018 ليصل إلى حوالي 321.5 مليون دينار مقابل 217.5 مليون دينار في نهاية عام 2017 وبنسبة نمو بلغت 47.8%، وذلك نتيجة لارتفاع صافي ربح الشركات الصناعية بشكل ملحوظ من 60.8 مليون دينار في عام 2017 ليصل إلى 171.4 مليون دينار في عام 2018 ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في أرباح الشركات الصناعية بشكل رئيسي إلى ارتفاع أرباح كل من شركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة البوتاس العربية حيث سجلت شركة الفوسفات أرباح تقارب الـ 48 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل خسائر بقيمة 47 مليون دينار في عام 2017 وسجلت شركة البوتاس أرباح بحوالي 125 مليون دينار في عام 2018 مقابل حوالي 90 مليون دينار في عام

2017 إلى 1,141 مليون دينار في نهاية عام 2018 (شكل 8-4).

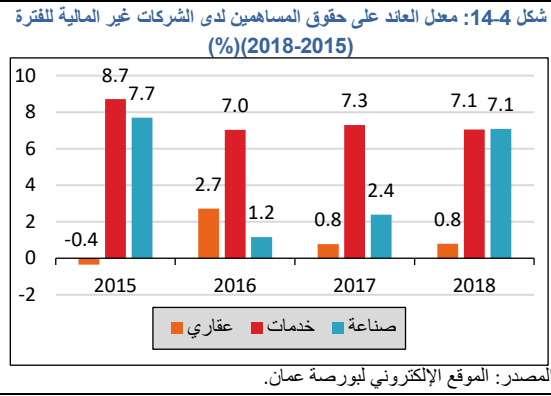


أما بخصوص نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت حوالي 37.8% في نهاية عام 2018 مقابل 38.1% في نهاية عام 2017 في حين كانت حوالي 51.1% في نهاية عام 2011 (شكل 9-4).



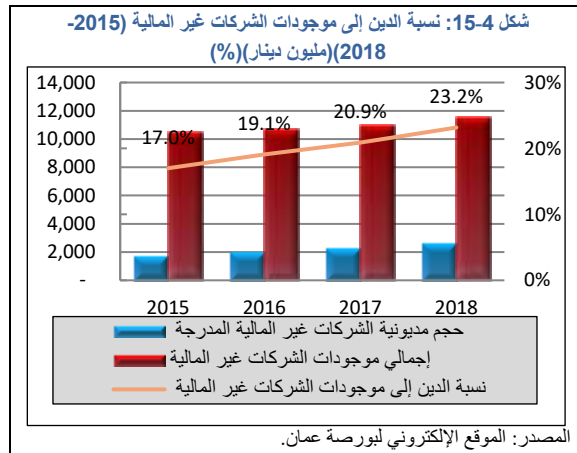
4-2-4 مطلوبات الشركات غير المالية

فيما يخص مطلوبات الشركات غير المالية فقد بلغت حوالي 6,262.5 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 5,746.3 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 9%، وقد بلغ حجم المطلوبات لدى الشركات الخدمية حوالي 4,304.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 4,089.1 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 5.3%، أما الشركات الصناعية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 1,574.6 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 1,326 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 18.7%، وبالنسبة للشركات العقارية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 383.6 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 331.2 مليون دينار



6-2-4 الرفع المالي للشركات غير المالية

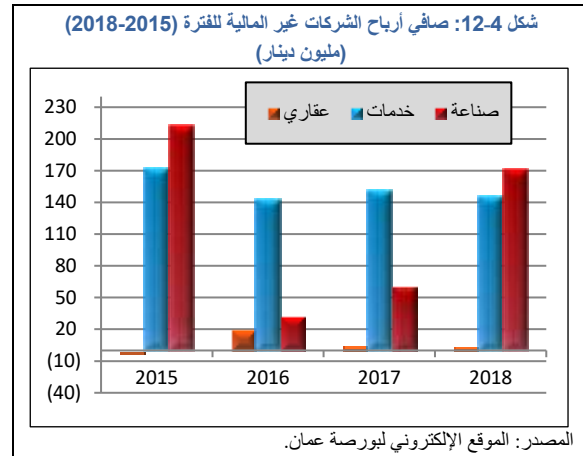
لا تزال معظم الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي أقل اعتماداً على الاقتراض، وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الدين إلى موجودات الشركات غير المالية كما في نهاية عام 2018 إلى حوالي 23.2% مقارنة مع حوالي 20.9% في نهاية عام 2017. (شكل 15-4).



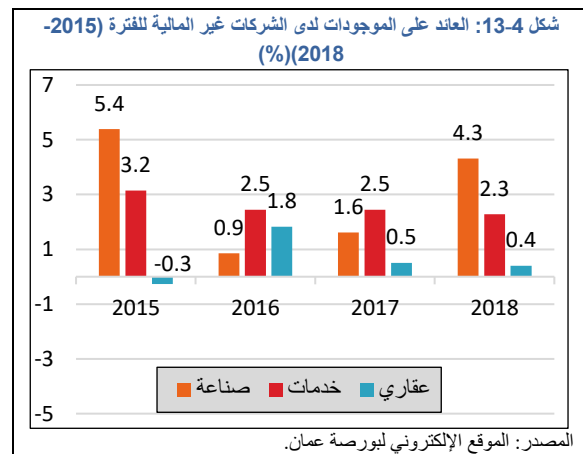
7-2-4 حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي

بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لقطاع الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 2,650 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 2,277 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 16.4%، هذا وقد بلغت التسهيلات الممنوحة للشركات الخدمية مبلغ 1,749.2 مليون دينار في عام 2018 مقابل 1,599.6 مليون دينار في عام 2017 بنسبة نمو بلغت 9.4%، وبلغت التسهيلات الممنوحة للشركات العقارية حوالي 166.9 مليون دينار لعام 2018 مقابل حوالي 117 مليون دينار لعام 2017 أي بنسبة نمو بلغت 42.6%. أما فيما يخص التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصناعية فقد بلغت في نهاية عام 2018 حوالي 733.6 مليون دينار مقابل 560.7 مليون دينار في نهاية عام 2017 وبنسبة نمو بلغت 30.8%. (شكل 16-4).

2017، هذا وقد انخفض صافي الربح لدى كل من الشركات الخدمية والعقارية بشكل بسيط في نهاية عام 2018 حيث انخفضت أرباح الشركات الخدمية من 151 مليون دينار في نهاية عام 2017 ليصل إلى 145.5 مليون دينار في نهاية عام 2018، وانخفضت أرباح الشركات العقارية من حوالي 5 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 4.5 مليون دينار في نهاية عام 2018. (شكل 12-4).



أما فيما يخص العائد على الموجودات فقد ارتفعت هذه النسبة للشركات الصناعية لتصل إلى 4.3% في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 1.6% في نهاية عام 2017، وانخفضت النسبة لكل من الشركات الخدمية والعقارية من 2.5% و0.5% على التوالي في نهاية عام 2017 لتصبح 2.3% و0.4% في نهاية عام 2018. (شكل 13-4).



أيضاً بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين فقد ارتفع للشركات الصناعية حيث وصل إلى حوالي 7.1% في نهاية عام 2018 مقابل حوالي 2.4% في نهاية عام 2017، وانخفض بشكل بسيط للشركات الخدمية إلى حوالي 7.1% في نهاية عام 2018 مقابل 7.3% في نهاية عام 2017، أما الشركات العقارية فقد استقر العائد لديها عند نفس مستواه في عام 2017 البالغ حوالي 0.8%. (شكل 14-4).

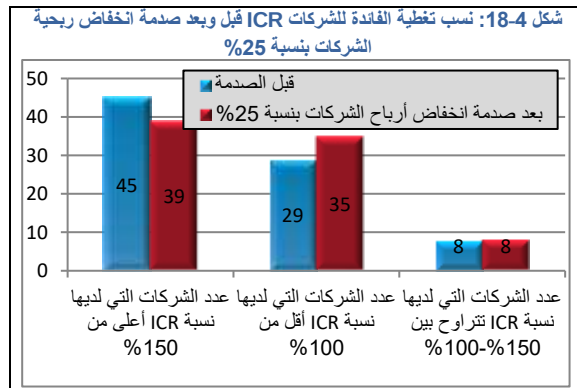
الممنوحة لهم باستخدام إيرادات الفترة الحالية، وتعتبر هذه النسبة آمنة إذا تجاوزت (150%)، في حين تعتبر مديونية الشركة غير آمنة (Debt at Risk) إذا تراوحت النسبة بين (100% - 150%)، وتعتبر المديونية غير مغطاة (Uncovered Debt) إذا انخفضت النسبة عن (100%).

لإجراء هذه الاختبارات فقد تم افتراض بعض الصدمات التي تتعلق بانخفاض أرباح الشركات نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في المملكة والآثار المحتملة لجائحة كورونا وتم قياس أثر كل صدمة على نسبة تغطية الفائدة وبالتالي تقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتهم تجاه البنوك بناءً على قيمة نسبة تغطية الفائدة الجديدة بافتراض حدوث الصدمة.

4-2-8-1 صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 25%

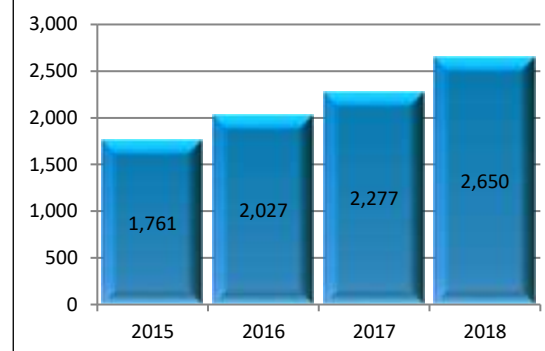
بافتراض انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 25% نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في المملكة والآثار المحتملة لجائحة كورونا فان ذلك سيؤدي إلى تخفيض متوسط نسبة تغطية الفائدة لهذه الشركات من 189% إلى 125% حيث ستخفض هذه النسبة إلى أقل من 150% وهو الحد الأدنى لاعتبار مديونية الشركات آمنة، إلا أن النسبة ستبقى أعلى من 100% وهو الحد الأدنى لاعتبار مديونية الشركات مغطاة.

أما على المستوى الفردي فان هناك (6) شركات ستخفض لديها النسبة عن 100% مما يرفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (29) شركة إلى (35) شركة، وستخفض عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أعلى من 150% من (45) إلى (39)، وسيبقى عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة بين (100%-150%) عند (8) شركات. شكل (4-18).



أما على المستوى القطاعي فسينخفض متوسط نسبة تغطية الفائدة للشركات الصناعية من 194% إلى 135% وللشركات الخدمية من 225% إلى 157%، مما يعني أن الشركات الصناعية والخدمية قادرة بشكل عام على تحمل

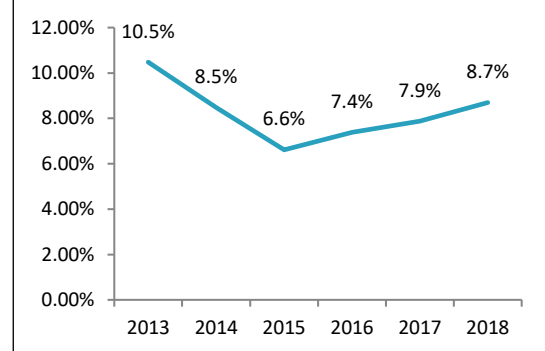
شكل 4-16: حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي للفترة (2015-2018) (مليون دينار)



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

أما فيما يخص نسبة مديونية الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت هذه النسبة للعام الثالث على التوالي بعد أن كانت تشهد تراجعاً خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت حوالي 8.7% في نهاية عام 2018 مقابل 7.9% في نهاية عام 2017 (شكل 4-17).

شكل 4-17: نسبة مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2018) (%)



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان وحسابات فريق العمل.

4-2-8-2 اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية

تم إجراء بعض اختبارات الأوضاع الضاغطة على الشركات المساهمة العامة غير المالية لقياس صحة وسلامة قطاع الشركات وقدرته على تحمل الصدمات وبالتالي تقييم قدرة هذه الشركات على سداد مديونيتهم تجاه البنوك والقطاع المالي بشكل عام. ويأتي إجراء هذه الاختبارات بعد أن تم بناء نموذج لاختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات من قبل دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني، حيث تم الاعتماد على نسبة تغطية الفوائد البنكية للشركات المقترضة (Interest Coverage Ratio ICR) في هذا النموذج وهي نسبة شائعة ومقياس مهم لتقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتهم، وتُعرف بأنها نسبة الربح قبل مصروف الفائدة والضريبة إلى مصاريف الفائدة البنكية المدفوعة على القروض، حيث أن هذه النسبة تقيم قدرة الشركات المقترضة على تغطية مصروف الفائدة للقروض

9-2-4 الخلاصة

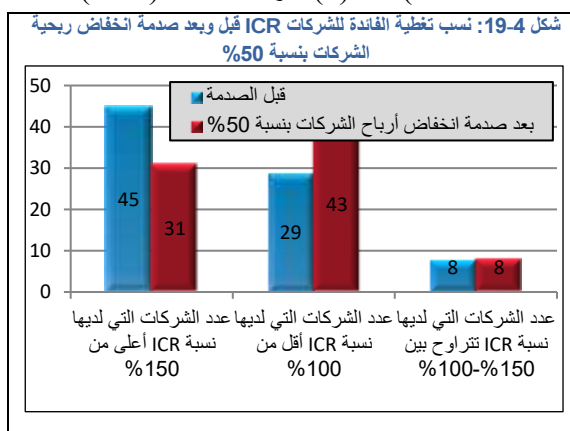
بعد تحليل نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية تبين أن حوالي 58% من الشركات قادرة على تحمل الصدمة المتمثلة بانخفاض ربحية هذه الشركات بنسبة 25%، في حين أن 48% فقط من الشركات قادرة على تحمل الصدمة المتمثلة بانخفاض ربحية هذه الشركات بنسبة 50%، أي أن فرضية انخفاض أرباح الشركات بنسبة 50% سيكون لها تأثير واضح على قدرة بعض الشركات على خدمة مديونيتها، أما قطاعاً فإن قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثراً بهذه الصدمات وذلك في ضوء أن معظم الشركات العقارية قد سجلت خسائر لعام 2019. علماً بأن عام 2020 سيكون عاماً صعباً على قطاع الشركات بشكل عام حيث أشار خبر صحفي صدر مؤخراً عن بورصة عمان إلى انخفاض صافي الأرباح بعد الضريبة للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي للنصف الأول من عام 2020 بنسبة 92.7% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، ويعود السبب الرئيسي لانخفاض أرباح الشركات إلى تداعيات أزمة كورونا وتأثيرها على أداء الشركات وأنشطتها التشغيلية، وهذا ما جعل البنك المركزي يسمح للبنوك بتأجيل أقساط قروض الشركات المتضررة، كما قام البنك المركزي بإطلاق برامج تمويلية ميسرة لمساعدة هذه الشركات والتخفيف من تداعيات جائحة كورونا عليها.

هذه الصدمة أيضاً، أما بالنسبة للشركات العقارية فنسبة تغطية الفائدة لديها أصلاً قبل الصدمة سالبة حيث قد سجلت معظم الشركات العقارية خسائر في عام 2019.

2-8-2-4 صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 50%

بافتراض انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 50% نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في المملكة والآثار المحتملة لجائحة كورونا فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض متوسط نسبة تغطية الفائدة لهذه الشركات من 189% إلى 61% حيث ستخفيض هذه النسبة إلى أقل من 100% وهو الحد الأدنى لاعتبار مديونية الشركات مغطاة، أي أن أثر هذه الصدمة سيكون أكبر وأوضح على قدرة الشركات على خدمة مديونيتها.

أما على المستوى الإفرادي فإن هناك (14) شركة ستخفيض لديها النسبة عن 100% مما يرفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (29) شركة إلى (43) شركة، وستخفيض عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أعلى من 150% من (45) إلى (31)، وسيبقى عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة بين (100%-150%) عند (8) شركات. شكل (4-19).



الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات

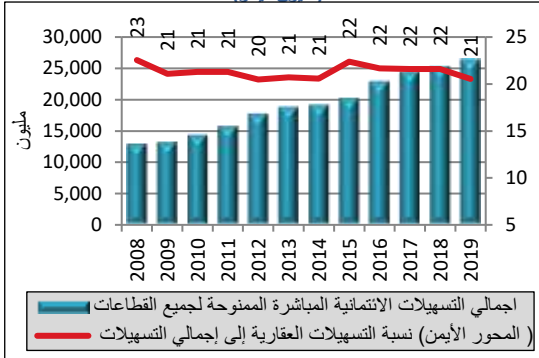
1-5 مقدمة

ازداد الاهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالفقاعة العقارية الأمريكية عام 2007، وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصادات العالم ومنها الأردن.

هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العقدتين الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان في الأردن من خلال تدفق أعداد كبيرة من الأثرياء العرب خاصة من العراق وسوريا، وبالتالي فإنه سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع، كما سيتم تحليل تطور أسعار العقارات في المملكة من خلال تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، وهو مؤشر تم تطويره بالتعاون بين البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة.

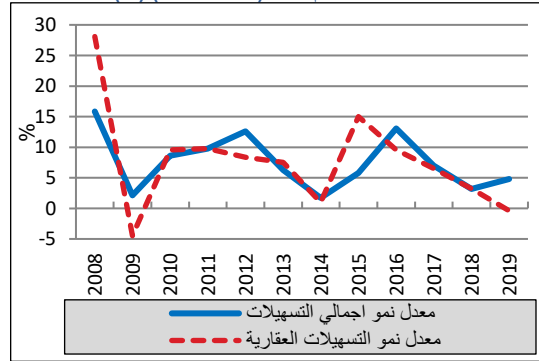
بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية 5.44 مليار دينار كما في نهاية عام 2019 مشكلة ما نسبته 20.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 5.46 مليار دينار في نهاية عام 2018 وبتراجع طفيف بلغت نسبته (0.4%) لعام 2019 مقابل نمو بنسبة 3.2% لعام 2018، ومن الجدير ذكره أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الأعوام 2008-2019 بلغ 7.8% (شكل 1-5).

شكل 1-5: التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة خلال الأعوام (2008-2019)
(مليون دينار)



وبمقارنة متوسط معدل النمو السنوي لكل من التسهيلات العقارية وإجمالي التسهيلات خلال الأعوام 2008-2019 يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي في التسهيلات العقارية كان أعلى قليلاً من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي التسهيلات، حيث بلغ المتوسط للتسهيلات العقارية 7.8% مقابل 7.6% لإجمالي التسهيلات (شكل 2-5)، إلا أن عام 2019 شهد تراجعاً في التسهيلات العقارية بنسبة (0.4%) بينما نمت إجمالي التسهيلات بنسبة 4.8%، وذلك نتيجة انخفاض حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال عام 2019 بنسبة بلغت (12%) مقارنةً بعام 2018¹ وذلك نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة وتداعياته على القطاع العقاري.

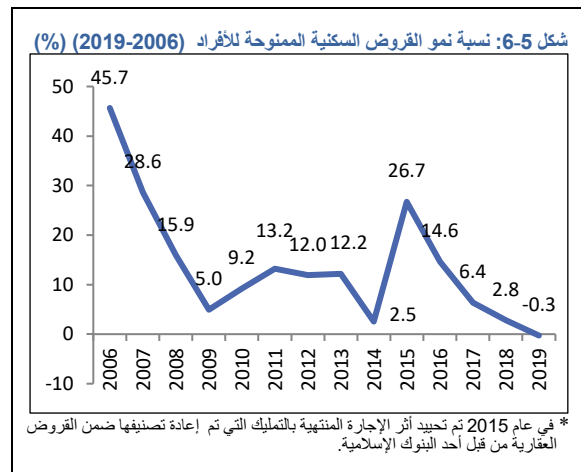
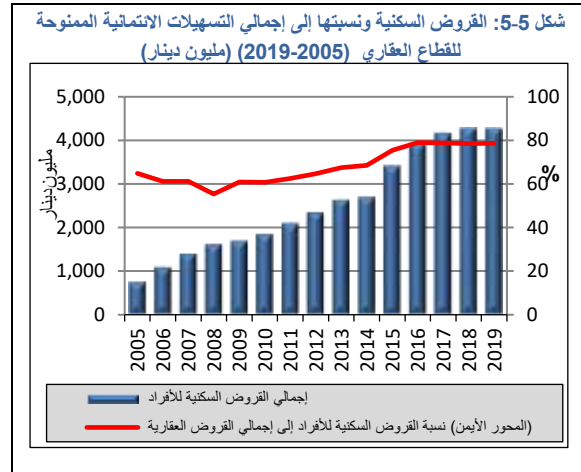
شكل 2-5: نسبة نمو التسهيلات الائتمانية العقارية مقارنة بنسبة نمو التسهيلات الائتمانية بشكل عام للفترة (2008-2019) (%)



أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فيوضح (شكل 3-5) تطور هذه النسبة خلال الفترة 2005-2019، حيث يلاحظ من الشكل

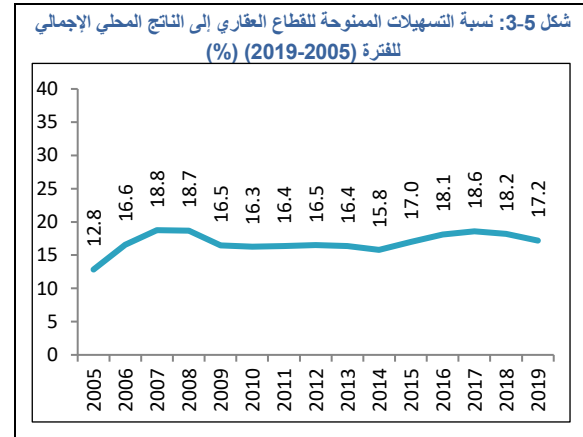
¹ دائرة الأراضي والمساحة - النشرة العقارية 2019 <https://www.dls.gov.jo/ar/Pages/Real-EstateIndicators.aspx>

للأفراد خلال الفترة 2006-2008 أي الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي شهدت طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين حيث بلغ متوسط النمو في القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 30%، ثم تباطأت وتيرة النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009-2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من خوف وحالة عدم يقين وتحفظ البنوك في منح القروض العقارية، لتستأنف القروض السكنية نموها خلال الفترة 2011-2015 بسبب تراجع حدة الأزمة المالية وتحسن ظروف السوق وارتفاع الطلب على العقارات بسبب تدفق اللاجئين العرب خاصة السوريين إلا أن هذا النمو خلال الفترة 2016-2019 بدأ بالانخفاض تدريجياً لتسجل القروض السكنية تراجعاً طفيفاً في عام 2019 نتيجة التطورات الجيوسياسية في المنطقة وارتفاع حالة عدم اليقين وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية في المملكة وخاصة القطاع العقاري. (شكل 5-5) و (شكل 5-6)



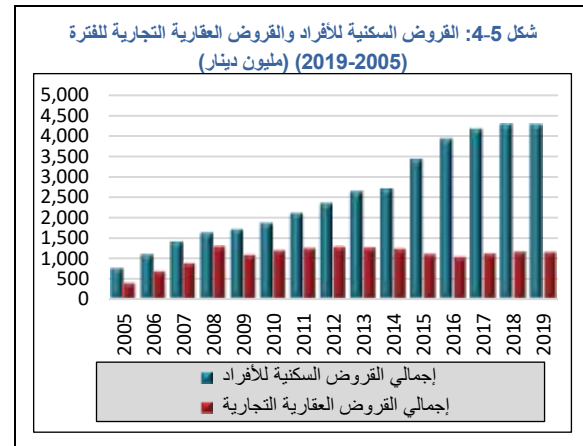
فيما يخص نسبة القروض السكنية للأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 13.5% مقابل 14.3% في نهاية عام 2018 ولدى مقارنة هذه النسبة مع عدد من الدول العربية فقد احتل الأردن مرتبة

أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2005-2008، حيث وصلت إلى 18.7% في نهاية عام 2008، ثم انخفضت بعد ذلك حتى بلغت 15.8% في نهاية عام 2014 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الراهنة في المنطقة، ومن ثم ارتفعت لتصل النسبة إلى 17.2% في عام 2019، علماً بأن النسبة انخفضت في عام 2019 مقارنةً بالعامين 2017 و2018 حيث كانت تبلغ 18.6% و18.2% على التوالي.



2-5 مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري

فيما يخص مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري فقد شكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته 78.7% من إجمالي التسهيلات العقارية في نهاية عام 2019، في حين شكلت القروض العقارية التجارية ما نسبته 21.3% من إجمالي التسهيلات العقارية (شكل 4-5).



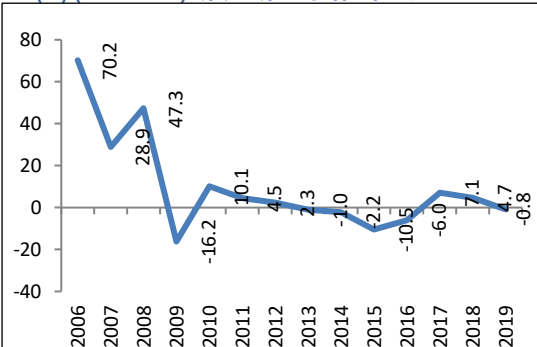
1-2-5 القروض السكنية للأفراد

بلغ إجمالي القروض السكنية الممنوحة للأفراد من قبل البنوك في نهاية عام 2019 ما مقداره 4,277 مليون دينار مقابل ما مقداره 4,288 مليون دينار في نهاية عام 2018 وبانخفاض بلغ (0.3%)، وقد تركّز نمو القروض السكنية

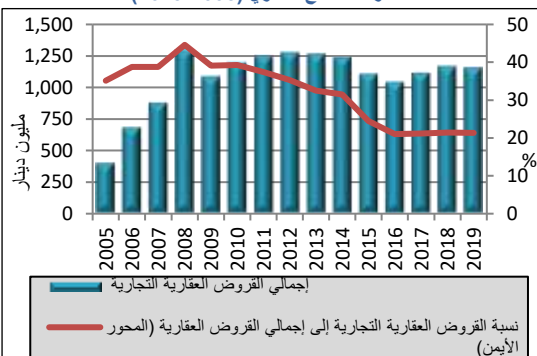
2-2-5 القروض العقارية التجارية

بلغ إجمالي القروض العقارية التجارية الممنوحة من قبل البنوك في نهاية عام 2019 ما مقداره 1,160 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 21.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري، حيث انخفضت هذه التسهيلات بنسبة (0.8%) عما كانت عليه في نهاية عام 2018، والتي بلغت 1,170 مليون دينار. هذا وقد شهدت الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) نمواً كبيراً في القروض العقارية التجارية، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة من حوالي 400 مليون دينار إلى حوالي 1,300 مليون دينار وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 49%، ثم تراجعت بشكل ملحوظ خلال عام 2009 إلى حوالي 1,089 مليون دينار نتيجة الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية العالمية على العقارات التجارية لتعود بعدها إلى النمو البطيء خلال الفترة 2010-2012 والتراجع ثانية خلال الفترة 2013-2016، لتعاود الارتفاع خلال عامي 2017 و2018، أما في عام 2019 فقد تراجعت التسهيلات العقارية التجارية كما هو موضح في الشكل (5-9) والشكل (5-10).

شكل 5-9: نسبة نمو القروض العقارية التجارية (2006-2019) (%)

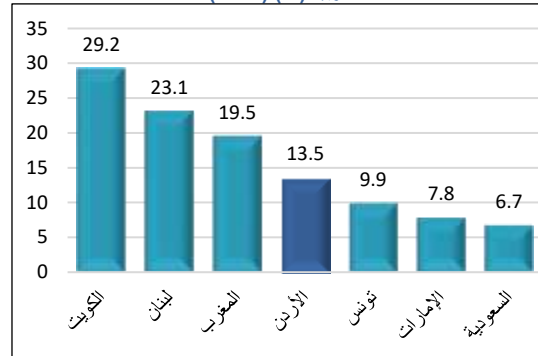


شكل 5-10: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2019)

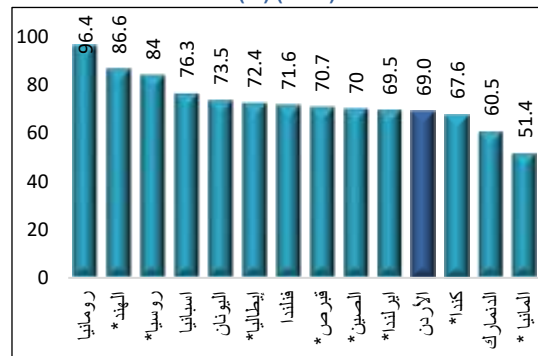


متوسطة بين الدول التي تمت المقارنة بها حيث أن النسبة في الأردن أقل -وبفارق كبير- من النسبة في الكويت ولبنان والمغرب وأعلى من النسبة في تونس والإمارات والسعودية (شكل 5-7)، ومن أسباب انخفاض هذه النسبة في الأردن أن حوالي 69% من الأردنيين يملكون منازلهم الخاصة وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2017، بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك بدائل إقراض أخرى يلجأ إليها الأردنيون لتمويل أثمان منازلهم ومن هذه البدائل القروض السكنية الوظيفية والقروض من المؤسسات والصناديق والجمعيات التعاونية مثل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري.

شكل 5-7: نسبة القروض السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن وبعض الدول العربية (2019) (%)



شكل 5-8: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن وبعض دول العالم (2018) (%)



مصدر الأردن: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح نفقات ودخل الأسرة للعام 2017
*البيانات تعود لعام 2017.

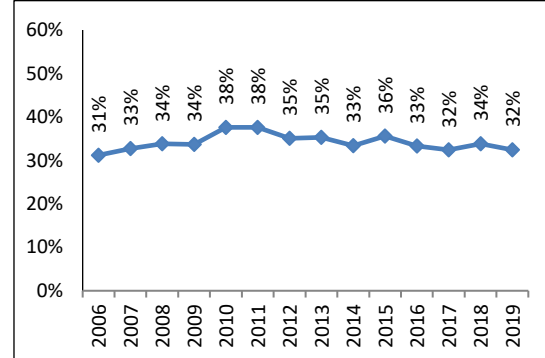
وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشقق السكنية المباعة خلال عام 2019 بلغ حوالي 33,917 شقة مقارنةً مع 34,260 شقة خلال عام 2018 وبنسبة تراجع بلغت 1%، أما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد بلغ عدد الشقق المباعة حوالي 10,111 شقة مقارنةً مع 13,281 شقة خلال النصف الأول من عام 2019 وبنسبة تراجع بلغت 24% حيث كان لتداعيات جائحة كورونا أثر واضح على معظم القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع العقاري.

3-5 حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية

بالإضافة إلى تعرض البنوك المباشر لمخاطر السوق العقاري من خلال ما تمنحه من تسهيلات لتمويل شراء أو بناء عقارات سكنية أو تجارية والتي تكون عادة بضمانة هذه العقارات، فإن هناك تعرضاً آخر لمخاطر السوق العقاري من خلال استخدام العقارات كضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لغايات مختلفة، حيث أن انخفاض أسعار العقارات سيؤثر في هذه الحالة على قيمة الضمانات ويقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترض وتخلفه عن السداد، هذا وقد بلغ إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك لغايات أخرى مقابل ضمانات عقارية في نهاية عام 2019 حوالي 3,151 مليون دينار مقابل 3,153 مليون دينار لعام 2018.

وبإضافة التسهيلات المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية لغايات أخرى إلى التسهيلات الممنوحة لغايات عقارية سكنية وتجارية فإن إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية بلغ حوالي 8,588 مليون دينار مشكلة ما نسبته 32.4% من إجمالي التسهيلات كما في نهاية عام 2019، مقابل 33.8% للعام 2018. (شكل 11-5).

شكل 11-5: نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية إلى إجمالي التسهيلات % (2019-2006)



4-5 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن

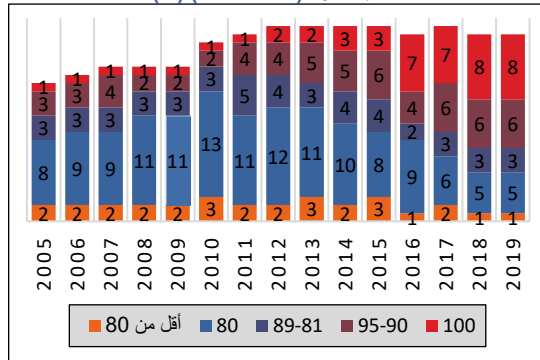
تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض.

هذا وتلجأ الدول إلى وضع حدود لهذه النسبة عند وجود مؤشرات على بداية تشكل فقاعة سعرية في السوق العقاري وذلك بهدف كبح فقاعة أسعار العقارات، وتخفيض احتمالية الإفلاس عندما تتراجع أسعار المنازل، وتخفيض الخسائر من خلال زيادة قيمة الضمان، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر.

للقوف على مستوى نسبة القرض إلى قيمة العقار في الأردن فقد قام البنك المركزي بجمع بعض البيانات من البنوك بخصوص الحد الأعلى لهذه النسبة وكذلك المتوسط الفعلي لها.

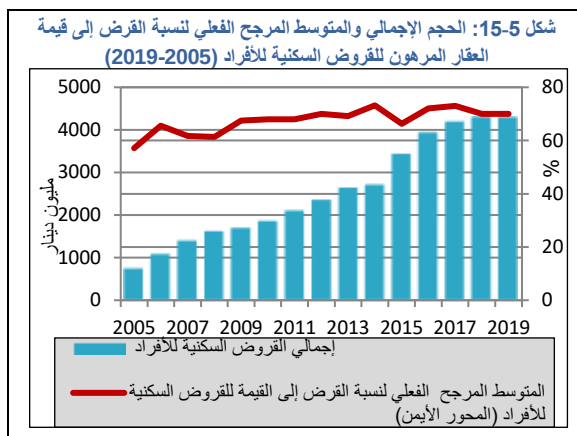
يبين شكل (5-12) الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار للقروض السكنية للأفراد، حيث يتبين من الشكل أن هنالك 6 بنوك (يشكلون ما نسبته 26.1% من البنوك التي تمنح قروض سكنية للأفراد) لا تتجاوز النسبة لديهم 80%، في حين أن هنالك 3 بنوك تتراوح النسبة لديهم بين 81% و89%، وأن هنالك 6 بنوك تتراوح النسبة لديهم بين 90% و95%، و8 بنوك تبلغ النسبة لديها 100%.

شكل 5-12: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2019-2005) (%)

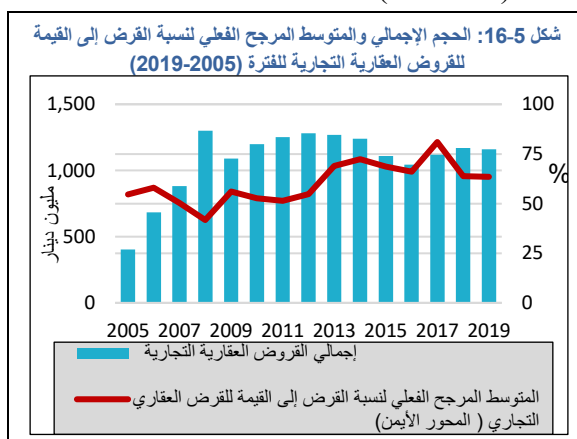


هذا ويلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع عدد البنوك التي يبلغ لديها الحد الأعلى لهذه النسبة 100% من 3 بنوك في عام 2015 إلى 8 بنوك في عام 2019 مما يدل على توجه بعض البنوك إلى تمويل نسب أكبر من قيم العقارات السكنية في المملكة.

أما بالنسبة للحد الأعلى لنسبة القروض العقارية التجارية إلى القيمة فهو أقل من الحد الأعلى الخاص بالقروض السكنية لدى معظم البنوك، حيث أن ما نسبته 65% من البنوك التي تمنح قروض عقارية تجارية لا تتجاوز النسبة لديها 80% (شكل 5-13).



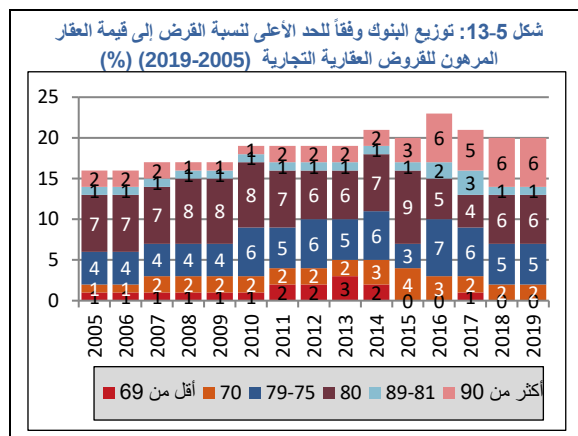
أما فيما يخص المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية فقد انخفض في العامين 2018 و2019 إلى 64% مقابل 81% في عام 2017 (شكل 5-16).



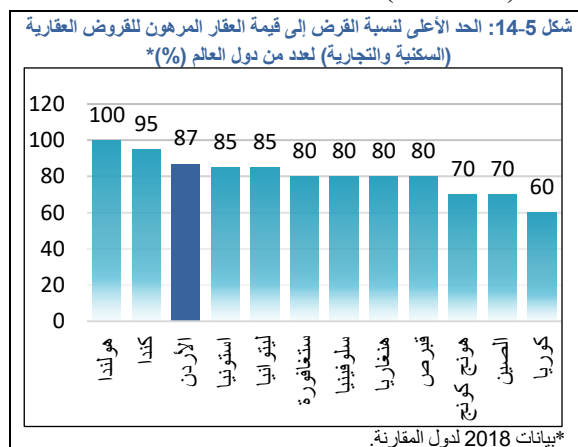
5-6 إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها

وكما تم ذكره في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي بوضع بعض المحددات الهادفة إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر، وذلك على النحو التالي:

1- حددت تعليمات كفاية رأس المال النافذة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الوزن الترجيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% بما نسبته 35% ويرتفع وزن المخاطر الترجيحي إلى 100% إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% فإن هذه القروض تخضع لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.



تفاوت متوسط الحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة في عدد من الدول بين 60% و 100% وبلغ متوسط الحد الأعلى للبنوك الأردنية حوالي 87% حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع النسبة بين 12 دولة تتوفر عنها بيانات (شكل 5-14).



5-5 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية الجديدة

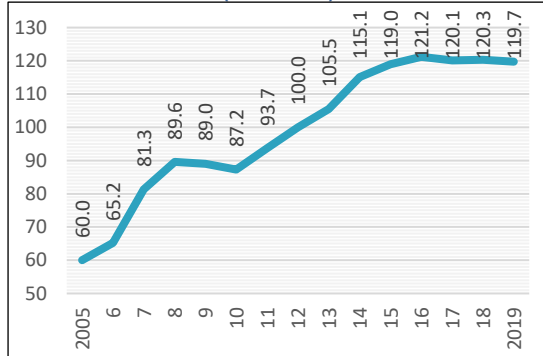
بالرغم من ارتفاع الحد الأعلى لنسبة قيمة القرض السكني لقيمة العقار المرهون لدى بعض البنوك إلا أن المتوسط الفعلي لهذه النسبة أقل من الحد الأعلى الممكن تمويله (أي النسبة المحددة في السياسات الائتمانية للبنوك)، حيث بلغ المتوسط المرحح الفعلي لهذه النسبة في نهاية عام 2014 حوالي 73.2% ثم انخفض إلى 66.3% في نهاية عام 2015 ليعاود الارتفاع إلى 72% كما في نهاية 2016 و73% في نهاية 2017 ثم عاود الانخفاض إلى 70% في نهاية العامين 2018 و2019 (شكل 5-15).

الأراضي بما نسبته 1%، وبهذا الخصوص وكما ذكرنا في تقارير سابقة فقد شهد الرقم القياسي مراحل متعددة يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل وهي:

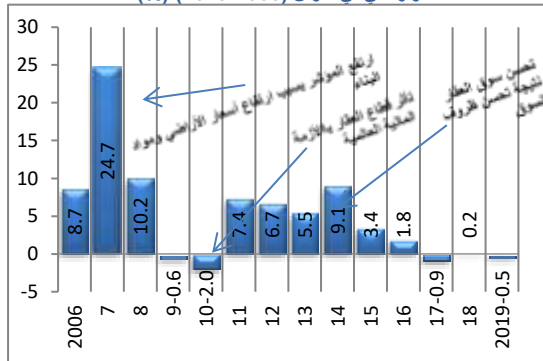
المرحلة الأولى ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) حيث شهدت تلك المرحلة طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين، بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية وغير السكنية. أما المرحلة الثانية (2009-2010) فهي فترة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان هناك خوف وحالة عدم يقين وانخفاض في حجم القروض المقدمة من البنوك، كل ذلك ساهم وبشكل واضح في انخفاض الطلب على الأصول العقارية، وبالتالي انخفاض أسعار الأصول العقارية. ونتيجة لذلك قامت الحكومة في منتصف عام 2009 بتوسيع نطاق إعفاءات الشقق وشمول الأراضي بالإعفاءات لتنشيط حركة السوق العقاري. أما في المرحلة الثالثة (2011-2016) فقد استأنفت الاستثمارات العقارية نشاطها لكن بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية.

أما خلال الفترة 2017-2019 فقد انخفضت أسعار الأصول العقارية نتيجة عدة عوامل منها تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة وتداعياته على القطاع العقاري وتراجع أوضاع العمالة الأردنية في دول الخليج والذين يعدون الفئة الأكثر إقبالاً على شراء العقارات.

شكل 5-17: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2019-2005)



شكل 5-18: نسبة التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2019-2006) (%)



2- صدور تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) تاريخ 2019/3/4 والتي حلت محل تعليمات تركيزات الائتمان رقم (2001/9) والتي استمرت بتحديد الحد الأقصى للائتمان الممنوح من البنوك لغايات إنشاء عقارات أو شرائها بما نسبته 20% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار، وقد دخلت هذه التعليمات حيز التنفيذ بتاريخ 2019/6/30.

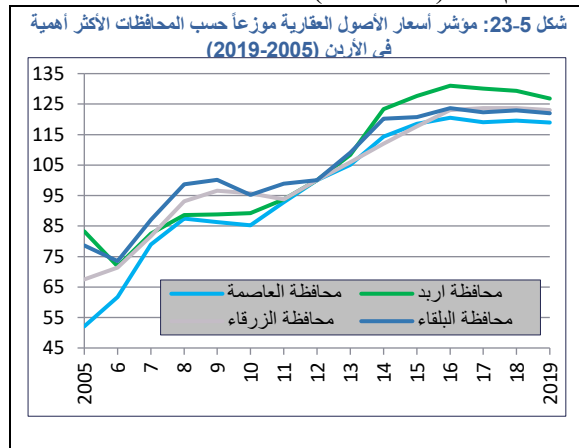
5-6-1 الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن

تعد قيمة الأصول العقارية محورياً أساسياً للنشاطات الاستثمارية في الاقتصاد، نظراً لتشابكاتها الكبيرة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى وانعكاسات التطورات التي تفرزها أسعار الأصول العقارية على التضخم والسياسة النقدية والاستقرار المالي. ونظراً للأهمية البالغة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية (الرقم القياسي لأسعار العقارات)، وكما ذكرنا في تقارير سابقة، فقد تم في بداية عام 2014 وبالتعاون بين البنك المركزي الأردني ودائرة الأراضي والمساحة تطوير مؤشر لأسعار الأصول العقارية في الأردن وذلك استناداً لأفضل المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب هذا المؤشر وأخذاً بالاعتبار البيانات المتاحة في دائرة الأراضي والمساحة. إن هذا المؤشر له أهمية ودور كبيرين للاستدلال على ما يحصل من تطورات على صعيد العديد من القضايا مثل استخدامه في رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في السوق العقاري، بالإضافة إلى التنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتقدير قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة، ويمكن أيضاً استخدامه كأداة في المقارنات الدولية.

هذا وتبين الأشكال من (5-17 إلى 5-22) مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة (2019-2005)، حيث يتبين من هذه الأشكال أن مؤشر أسعار العقارات في الأردن انخفض من 120.3 نقطة في عام 2018 إلى 119.7 نقطة في عام 2019 أي بنسبة تراجع (0.5%) مقابل نسبة نمو 0.2% لعام 2018 وتراجع بنسبة (0.9%) لعام 2017 ونسبة نمو 1.8% لعام 2016 ونسبة نمو 3.4% لعام 2015 ونسبة نمو 9.1% لعام 2014. مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات شهد تباطؤاً ملحوظاً في عامي 2015 و2016 ليسجل انخفاضاً في عام 2017، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع حجم التداول في السوق العقاري كنتيجة طبيعية لتباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة وتداعياته على القطاع العقاري، أما بالنسبة للعام 2018 فقد ارتفع مؤشر أسعار العقارات بشكل بسيط وبنسبة 0.2%، ليعود إلى الانخفاض في عام 2019 بنسبة 0.5% حيث نتج الانخفاض في المؤشر بشكل رئيسي نتيجة انخفاض مؤشر أسعار

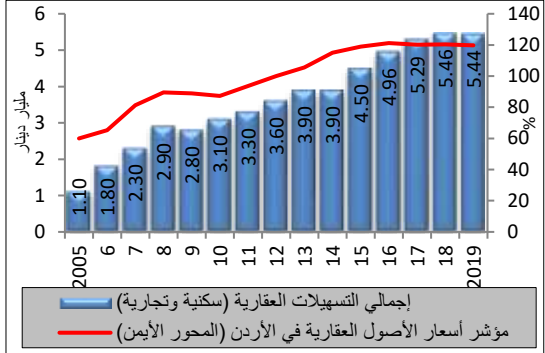
ارتفع المؤشر لدى خمس محافظات، علماً بأن المؤشر انخفض في المحافظات الرئيسية في الأردن، حيث انخفض المؤشر لمحافظة العاصمة بنسبة بلغت (0.5%)، كما انخفض مؤشر محافظة إربد من 129.3 نقطة في عام 2018 إلى 126.8 نقطة عام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت (1.9%)، وانخفض مؤشر محافظة الزرقاء من 123.7 نقطة في عام 2018 إلى 123.1 نقطة في عام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت (0.5%)، كذلك انخفض مؤشر محافظة البلقاء من 122.9 نقطة في عام 2018 إلى 122.0 نقطة في عام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت 0.7%. (شكل 23-5).

وبمتابعة التطور التاريخي لمؤشر أسعار الأصول العقارية لمحافظة العاصمة وباقي المحافظات، فإن المؤشر لمحافظة العاصمة شهد نمواً واضحاً خلال الفترة من عام 2005 إلى 2019، حيث كانت قيمة المؤشر 52.1 نقطة في عام 2005 وارتفع ليصل إلى 119.0 نقطة في عام 2019 وبنسبة نمو بلغت 128.4%، أما بالنسبة لباقي المحافظات، فقد شهدت ارتفاعاً في المؤشر ولكن بنسبة أقل من ارتفاع محافظة العاصمة، حيث ارتفع مؤشر محافظة الزرقاء من 67.5 نقطة في عام 2005 إلى 123.1 نقطة في عام 2019 وبنسبة نمو 82.3% وارتفع مؤشر محافظة البلقاء من 78.6 نقطة في عام 2005 إلى 122.0 نقطة في عام 2019 وبنسبة نمو بلغت 55.2%، فيما ارتفع مؤشر محافظة إربد من 83.2 نقطة في عام 2005 إلى 126.8 نقطة عام 2019 وبنسبة نمو بلغت 52.4%، مما يعني أن أعلى نسبة ارتفاع في المؤشر خلال الأربعة عشر سنة الماضية كانت في محافظة العاصمة ثم محافظة الزرقاء ثم البلقاء ثم إربد (شكل 23-5).

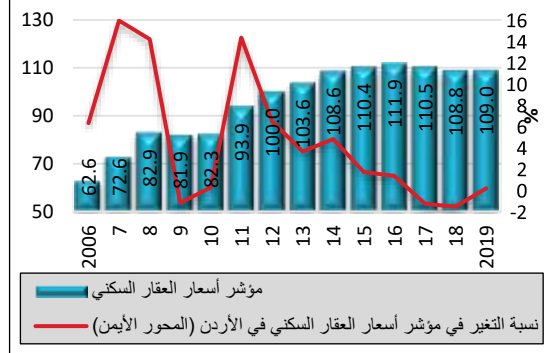


فيما يخص متوسط سعر المتر المربع السكني في عمان، وحسب المعلومات المتوفرة لمناطق غرب عمان (المناطق الأكثر جاذبية للاستثمار)، فإن معدل سعر المتر المربع السكني بلغ حوالي 1,032 دينار في عام 2017، ومن الجدير ذكره أن سعر المتر المربع في العديد من المدن العربية مثل مراكش وببيروت ودبي أعلى من عمان، (شكل 24-5 وشكل 25-5).

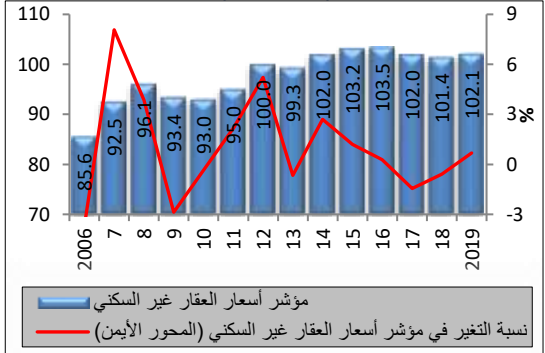
شكل 19-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2019-2005)



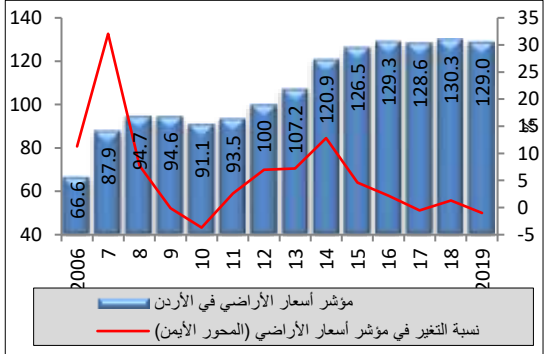
شكل 20-5: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2019-2006)



شكل 21-5: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2019-2006)



شكل 22-5: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2019-2006)



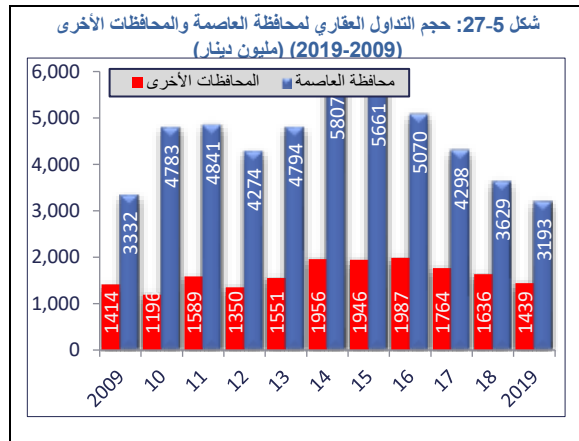
أما بخصوص مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب المحافظة فقد انخفض المؤشر لدى سبع محافظات، بينما

جاءت الجنسية العراقية في بيوعات عام 2019 بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ 86.1 مليون دينار بنسبة 36.0% من إجمالي القيمة التقديرية لبيوعات غير الأردنيين خلال عام 2019 (جدول 1-5).

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العراقية	224.7	205.0	266.3	215.1	168.4	157.2	111.5	86.1
السعودية	51.6	58.6	64.1	66.4	50.2	63.4	44.0	30.9
السورية	17.0	23.7	28.6	17.5	19.4	18.1	17.5	غير متوفر
أمريكية	13.8	22.0	غير متوفر	غير متوفر	21.5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
إماراتية	غير متوفر	غير متوفر	17.4	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الكويتية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
اليمنية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17.3	18	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
أخرى	121.9	97.0	115.6	93.0	97.6	83.1	111.4	119.2
المجموع	429.0	406.5	492.0	432.2	115.6	321.8	284.4	236.2

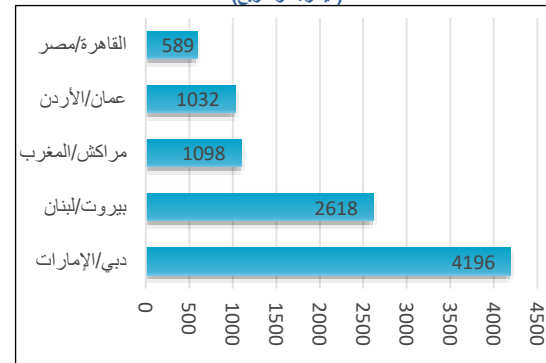
المصدر: دائرة الأراضي والمساحة.

لدى مقارنة أحجام التداول في عام 2019 للمحافظات يلاحظ أن أكبر محافظة من حيث حجم التداول محافظة العاصمة وبحجم تداول بلغ 3,139 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 68.9% من حجم التداول في السوق العقاري أما المحافظات الأخرى فقد بلغ إجمالي التداول فيها 1,439 مليون دينار وبما نسبته 31.1% من إجمالي حجم التداول (شكل 27-5).



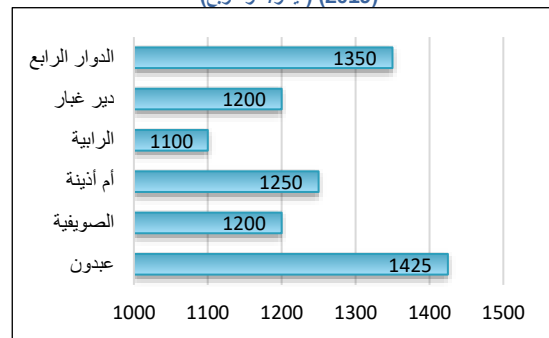
وبمقارنة حجم التداول العقاري مع حجم التداول في بورصة عمان يلاحظ أن حجم التداول في السوق المالي خلال الفترة 2009-2005 كان أكبر بكثير من حجم التداول في السوق العقاري بسبب الطفرة التي سادت في سوق عمان المالي خلال هذه الفترة وما رافقها من تدفق كبير للسيولة على السوق المالي من قبل الأشقاء العرب وخاصة العراقيين والتي أدت إلى رفع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير مما جذب أيضاً الكثير من المواطنين للاستثمار فيه، إلا أنه

شكل 24-5: سعر المتر المربع في مدينة عمان ومدن عربية مختارة (2017) (دينار/متر مربع)*



*المصدر: موقع <http://www.globalpropertyguide.com>

شكل 25-5: سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (2019) (دينار/متر مربع)*

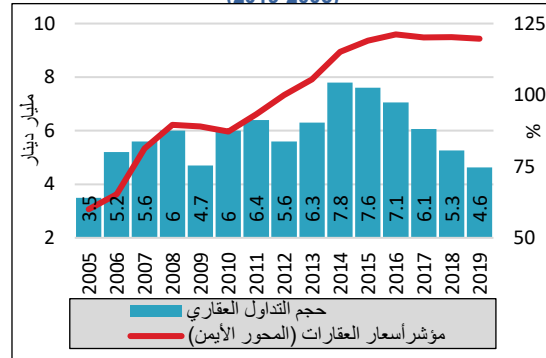


*المصدر: موقع <http://www.globalpropertyguide.com>

2-6-5 حجم التداول في السوق العقاري في الأردن

يبين التقرير الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة للعام 2019 أن حجم التداول في السوق العقاري الأردني خلال عام 2019 قد انخفض بما نسبته 12.0% مقارنة مع عام 2018، ليبلغ 4,632 مليون دينار خلال عام 2019 مقابل 5,265 مليون دينار خلال عام 2018، وببين شكل (26-5) تطور حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2019).

شكل 26-5: حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2019)

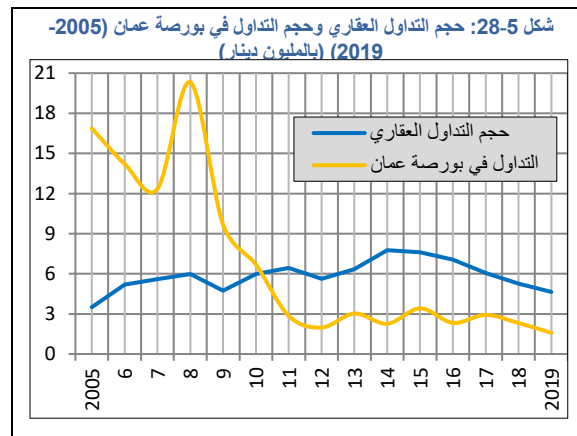


فيما يخص البيوعات التي تمت لغير الأردنيين فقد بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 236.2 مليون دينار مشكلة ما نسبته 5.1% فقط من إجمالي حجم التداول العقاري، حيث

7-5 خلاصة

يلاحظ من خلال متابعة حجم التداول في السوق العقاري ومؤشر أسعار العقارات في الأردن أن السوق العقاري بدأ منذ عام 2017 بالتأثر بتداعيات تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة والتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل أوضح من السنوات السابقة، حيث انخفض حجم التداول العقاري في عام 2017 بنسبة 14.1% وانخفض مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.9%، أما بالنسبة للعام 2018 فبالرغم من ارتفاع مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.2% إلا أن حجم التداول العقاري قد انخفض بنسبة 13%. كما انخفض حجم التداول العقاري في عام 2019 بنسبة 12.0% وانخفض مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.5%. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التداول العقاري خلال النصف الأول من عام 2020 قد انخفض بنسبة 44% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019، حيث كان لتداعيات جائحة كورونا أثر واضح على معظم القطاعات الاقتصادية في الأردن ومنها القطاع العقاري. إن هذا التباطؤ الملحوظ في القطاع العقاري يستوجب على بعض البنوك النظر في نسبة الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون خصوصاً لدى البنوك التي ترتفع النسبة لديها عن 80% لتجنب أي مخاطر قد تنتج عن انخفاض أسعار العقارات.

وبعد تعمق أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير أخذت أحجام التداول في السوق المالي بالتراجع الملحوظ وأصبحت أقل بكثير من حجم التداول في السوق العقاري، حيث تعتبر العقارات ملاذاً استثمارياً آمناً مقارنة مع الاستثمارات المالية (شكل 5-28).



بهدف الاستمرار في إجراءات تحفيز سوق العقار وتنشيط القطاع وتمكين المواطن من امتلاك المسكن المناسب قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2019/12/30 تمديد قرار إعفاء الشقق والمساكن المنفردة من رسوم التسجيل لغاية 2020/12/31، وينص القرار على إعفاء 150 متراً الأولى من الشقق السكنية والأراضي من رسوم التسجيل ونقل الملكية، بغض النظر عن البائع أو مساحة الشقة وعدد الشقق لكل أردني حتى نهاية العام الحالي، إضافة إلى إخضاع المساحة الزائدة لرسم مخفض وضريبة مخفضة مقدارها 50% من النسبة المقررة قانوناً.

كما شملت القرارات أيضاً تخفيض رسم بيع الأراضي بنسبة 50% عن النسبة المقررة قانوناً، بما يشمل البيع بين الأقارب والشركاء وغيرهم، وكذلك تخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة 50% عن النسبة المحددة قانوناً.

بالإضافة إلى استمرار العمل بقرار مجلس الوزراء الذي أطلق في شهر أيار من عام 2019 وهو إعفاء الورثة من رسوم الانتقال والتخارج وذلك لتمكين الورثة من التصرف بعقاراتهم سواء من خلال عمليات البيع أو الإفراز أو استثمارها.

1-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

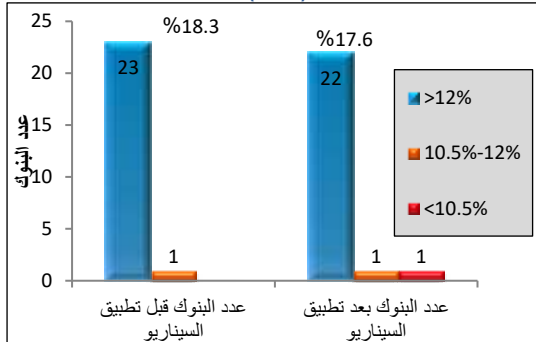
فيما يخص اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان فقد تم افتراض حصول زيادة في الديون غير العاملة (نسبة التعثر لدى البنوك) بنسبة 100%، وافترض انخفاض أرباح البنوك بنسبة 50% في عام 2020 مقارنة مع عام 2019، وذلك بسبب جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية في الأردن، كما تم افتراض أن تبلغ نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default/LGD) 65% من قيمة الديون المتعثرة، في هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 18.3% إلى 17.6%، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%، ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى:

1- ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر من النسب المرتفعة في المنطقة.

2- تمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك.

أما على المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى (22) بنك وستنخفض عن 12% لدى بنكين واحد منهما ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 1-6).

شكل 1-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2019)



الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة

1-6 مقدمة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل السلطات الرقابية والبنوك لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وبالتالي تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

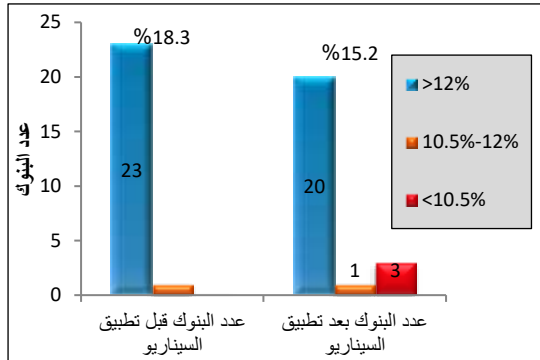
وتعتبر هذه الاختبارات ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات الإدارة العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. هذا وتعد اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر والتخطيط لرأس المال والسيولة، إلا أنها لا تستطيع أن تشمل لوحدها جميع جوانب الضعف في البنك، حيث تعمل ضمن سياسة متكاملة لإدارة المخاطر لتعزيز سلامة ومثانة البنوك وتقوية النظام المالي ككل.

اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي

2-6 أولاً: اختبارات تحليل الحساسية (SENSITIVITY ANALYSIS)

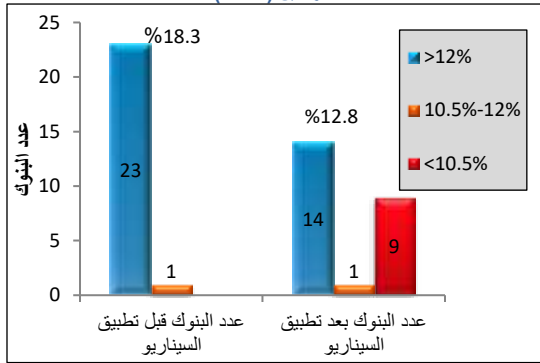
بشكل عام فإن اختبارات تحليل الحساسية تستعمل لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر – كل على حدة – على الوضع المالي للبنك مثل ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الأسهم. وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات. وتالياً اختبارات الحساسية التي تم إجرائها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في المملكة.

شكل 3-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقرضين (2019)



أما في حال تعثر أكبر ستة مقرضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي ستتناقص من 18.3% إلى 12.8% أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12% لدى (14) بنكاً، في حين ستتناقص عن 12% لدى (10) بنوك (9) منهم سوف تنخفض النسبة لديهم عن الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركزات الائتمانية (شكل 4-6).

شكل 4-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقرضين (2019)

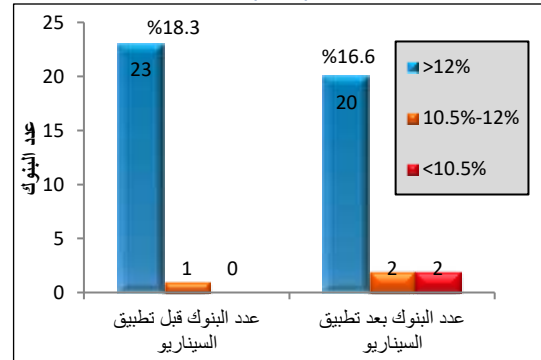


3-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال. وقد تم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم. علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

وبهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل تداعيات أكبر لاجئ كورونا فقد تم زيادة شدة الاختبار أعلاه حيث تم إجراء نفس الاختبار (زيادة في الديون غير العاملة (نسبة التعثر لدى البنوك) بنسبة 100%)، لكن مع زيادة شدة الفرضيات المستخدمة في الاختبار حيث تم افتراض بأن نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default/LGD) ستبلغ 85% من قيمة الديون المتعثرة وأن أرباح البنوك ستتناقص بنسبة 75% في عام 2020 مقارنة مع عام 2019، في هذه الحالة ستتناقص نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي من 18.3% إلى 16.6% أي أن القطاع المصرفي على المستوى الكلي قادر أيضاً على تحمل هذه الصدمة وهذه الفرضيات القاسية. أما على المستوى الإفرادي فسوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال عن 12% لدى (4) بنوك بنكين منهم ستبقى نسبة الكفاية لديهم أعلى من 10.5% (شكل 2-6).

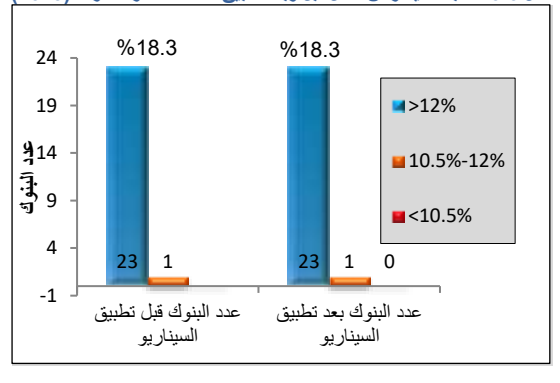
شكل 2-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2019)



2-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية

أما فيما يخص مخاطر التركزات الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقرضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى (20) بنكاً وستتناقص عن 12% لدى (4) بنوك واحد منهم نسبة الكفاية لديه ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%، أما على مستوى إجمالي القطاع المصرفي فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 18.3% إلى 15.2% (شكل 3-6).

شكل 6-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الصرف (2019)



3-3-2-6 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (EQUITY PRICE SHOCK)

بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30%، ففي هذه الحالة أيضاً لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 18.3%، مما يعني أنه ليس هناك أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، وعلى المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى (23) بنكاً كما هو الحال قبل الصدمة. مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

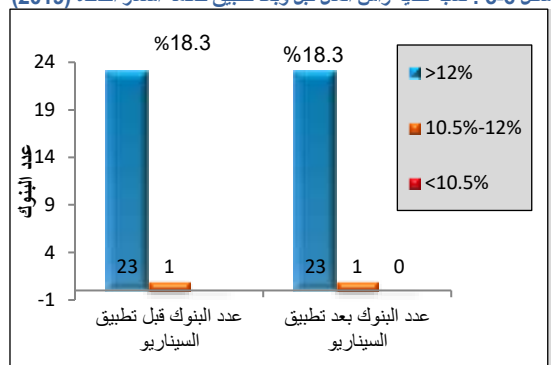
3-6 ثانياً: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (MACRO-STRESS TESTING)

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءتها، ولذلك فقد تم توزيع النموذج الناقل (Satellite Model) للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2020-2022. وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات حيث تمثل السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة حالات افتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض تزايد التداعيات السلبية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وما يشكله من تحديات للاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، وتراجع الصادرات الوطنية وعودة المغتربين من الخارج، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. وإذا افترضنا ارتفاع

1-3-2-6 صدمة أسعار الفائدة (INTEREST RATE SHOCK)

بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ففي هذه الحالة سوف لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي حيث تبقى عند مستواها البالغ 18.3%¹، مما يعني عدم وجود أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، أما على المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى (23) بنكاً من أصل (24) بنكاً كما هو الحال قبل الصدمة، مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 5-6).

شكل 5-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة (2019)



أيضاً وبافتراض انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى القطاع المصرفي وعلى المستوى الفردي للبنوك لن تتأثر.

2-3-2-6 صدمة أسعار الصرف (FOREIGN EXCHANGE RATE SHOCK)

بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار² بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأجنبية. ففي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 18.3%³، مما يعني أن القطاع المصرفي قادر بشكل كبير على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات البنوك بالعملة الأجنبية أي وجود مراكز طويلة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك. وعلى المستوى الفردي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى (23) بنكاً من أصل (24) بنكاً كما هو الحال قبل الصدمة (شكل 6-6).

¹ تم احتساب أثر الصدمة باستخدام اختبار تحليل الفجوات والذي يعمل على تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة.
² هذا سيناريو افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر 2020/6 إلى حوالي (14.5) مليار دولار أمريكي وتغطي المستوردات بما يزيد عن (8) أشهر، وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.
³ هذا التحليل لا يأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة لانخفاض سعر صرف الدينار على الاقتصاد وبالتالي على الديون غير العاملة لدى البنوك.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي⁵:

$$NPL_t = C + B_1 NPL_{(t-1)} + B_2 \Delta RGDP_{(t-1)} + B_3 UNEMP_{(t-1)} + B_4 RIR_t + B_5 ASE100_t$$

حيث:

$$\begin{aligned} NPL_t &= \text{نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لعام 2020} \\ C &= \text{عدد ثابت} \\ NPL_{t-1} &= \text{نسبة الديون غير العاملة للعام السابق} \\ \Delta RGDP_{t-1} &= \text{معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي)} \\ UNEMP_{t-1} &= \text{نسبة البطالة للعام السابق} \\ RIR_t &= \text{أسعار الفوائد الفعلية} \\ ASE100_t &= \text{المؤشر العام لأسعار أسهم بورصة عمان} \end{aligned}$$

وبناء على الاختبارات الإحصائية التي تم إجرائها فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (Significant) ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة طردية مؤثرة ما بين نسبة البطالة ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة طردية مؤثرة ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة عكسية مؤثرة ما بين أسعار الأسهم ونسبة الديون غير العاملة لدى البنوك، وفقاً للمعادلة التالية:

$$NPL_t = -8.2 + 0.66 NPL_{(t-1)} - 0.39 \Delta RGDP_{(t-1)} + 0.55 UNEMP_{(t-1)} + 0.38 RIR_t - 0.03 ASE100_t$$

والجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه:

جدول 6-1: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي		
T-Statistic	المعامل	المتغير
-2.0	-8.20	C
7.0	*0.66	NPL(-1)
-1.8	** -0.39	RGDP(-1)
-2.2	*0.55	UNEMP(-1)
3.9	*0.38	RIR
-3.3	*-0.03	ASE100
معامل التحديد (R ²)		91.1%
معامل (Adjusted R ²)		87.3%

(*) : معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%
(**) : معنوية إحصائية على مستوى ثقة 90%

أسعار الفائدة للحفاظ على جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية. ولقياس أثر هذه الفرضيات على البنوك فإنه تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي⁴ لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما تم استخدام متغيرات أخرى مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم ونسبة البطالة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تضمنت افتراض (3) سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير العاملة NPLs) ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للأعوام القادمة، وهذه السيناريوهات تندرج بالشدة كما يلي:

- السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع (Baseline Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثاني وهو السيناريو متوسط الشدة (Medium Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة (Severe Macro Stress Scenario).

⁴ حسب تعريف بازل III.

⁵ تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully modified ordinary least squares) (FMOLS)، والتي تقدم تقديرات مثلى للانحدارات التكاملية، من خلال القيام بتعديل المربعات الصغرى لحساب آثار الترابط المتسلسل والتجانس في المتغيرات التابعة التي تنتج عن وجود علاقة مترابطة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

1-3-6 الافتراضات المستخدمة

بناءً على قيام البنك المركزي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة (Multiple-Period Stress Testing) بدلاً من عام واحد فقط، فإنه تم التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2020-2022 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، ونسبة البطالة، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، فقد تم افتراض السيناريوهات التالية، علماً بأن النموذج المستخدم مبني على افتراض انخفاض أرباح البنوك في عام 2020 بنسبة 75% مقارنة مع الأرباح التي حققتها في عام 2019 نتيجة تداعيات جائحة كورونا، وافتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default) إلى 85% من الديون المتعثرة:

جدول 2-6: السيناريوهات المفترضة للأعوام من 2020-2022

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية (RIR)*	المؤشر العام لأسعار الأسهم
سيناريوهات 2020	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	-3.4	22.9	7.7	3514
	سيناريو متوسط الشدة	-5.6	24.8	8.7	2635
	سيناريو الأكثر شدة	-7.9	26.7	9.2	1318
سيناريوهات 2021	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	3.6	19.1	8.7	1318
	سيناريو متوسط الشدة	1.4	21.0	9.7	988
	سيناريو الأكثر شدة	-0.9	22.9	10.2	494
سيناريوهات 2022	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	3.5	19.1	9.7	494
	سيناريو متوسط الشدة	1.3	21.0	10.7	371
	سيناريو الأكثر شدة	-1.0	22.9	11.2	185

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

السيناريو الكلي متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2020 مطروحاً منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2019)، نسبة البطالة لعام 2019 مضافاً إليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2019)، (علماً أن معدل البطالة المتوقع لعام 2020 تم الوصول إليه من خلال إضافة انحرافين معياريين إلى نسبة البطالة لعام 2019 وذلك نتيجة تأثير أزمة كورونا على مستوى البطالة في عام 2020).

السيناريو الكلي الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2020 مطروحاً منه انحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2019)، نسبة البطالة لعام 2019 مضافاً إليها انحرافين معياريين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2019).

أما بالنسبة لأسعار الفوائد الفعلية وأسعار الأسهم فقد تم افتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 100 و 150 نقطة أساس وانخفاض أسعار الأسهم بمقدار 25% و 50% للسيناريوهين المتوسط الشدة والأكثر شدة على التوالي، علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

* تمثل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية/ قروض وسلف مطروحاً منه نسبة التضخم.

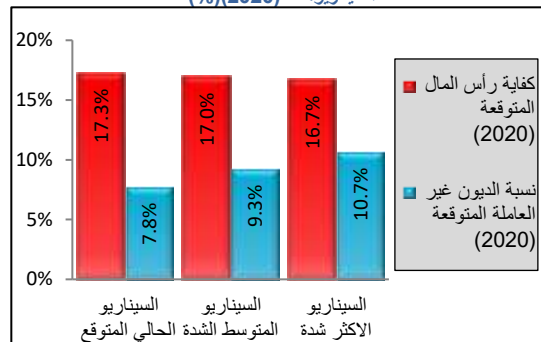
2-3-6 النتائج

الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (6-7) يبينان نسبة الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2020 بافتراض حدوث السيناريوهات أعلاه، حيث سترتفع نسبة الديون غير العاملة من 5.0% في عام 2019 إلى 10.7% في عام 2020 بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة وبالتالي ستخفض نسبة كفاية رأس المال من 18.3% إلى 16.7% في عام 2020.

جدول 3-6: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لعام 2020		
السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة (2020)	كفاية رأس المال المتوقعة (2020)
السيناريو الحالي المتوقع	7.8%	17.3%
السيناريو المتوسط الشدة	9.3%	17.0%
السيناريو الأكثر شدة	10.7%	16.7%

* بلغت نسبة الديون غير العاملة في نهاية عام 2019 حوالي (5.0%).
** بلغت كفاية رأس المال في نهاية عام 2019 (18.3%).

شكل 7-6: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2020) (%)



وبافتراض حدوث السيناريوهات في (الجدول 2-6: السيناريوهات المفترضة) فإن نسب الديون غير العاملة المتوقعة للأعوام 2020-2022 بعد تطبيق السيناريوهات (الثلاثة) ستكون حسب (الشكل 6-8).

شكل 8-6: نسب الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات في الجدول (2-6) (%) (2020-2022)

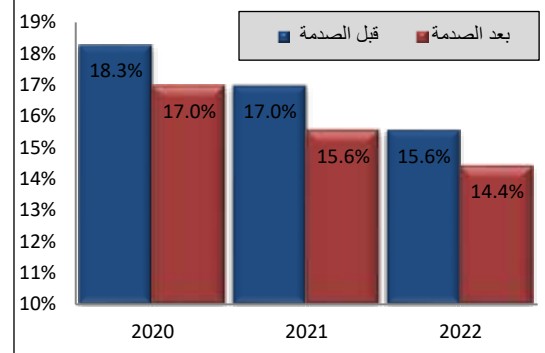
	2020	2021	2022
الوضع الحالي المتوقع	7.8%	5.0%	5.3%
بعد الصدمة متوسطة الشدة	9.3%	10.4%	11.4%
بعد الصدمة الأكثر شدة	10.7%	12.7%	14.3%

4-6 خلاصة

بناءً على النتائج للأعوام (2020-2022) فإن القطاع المصرفي قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، إذ أن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي للأعوام 2020، 2021 و 2022 ستبلغ 16.7%، 14.9% و 14.2% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال وبمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. كما لوحظ من نتائج اختبارات الحساسية أن مخاطر التركزات الائتمانية لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها أخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني.

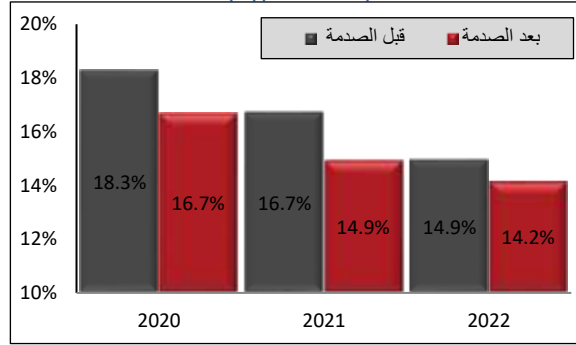
وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2020-2022 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستتناقص إلى 14.4% في عام 2022 حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2020-2022) وبهامش مريح مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة (شكل 9-6).

شكل 9-6: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو المتوسط الشدة (2020-2022) (%)

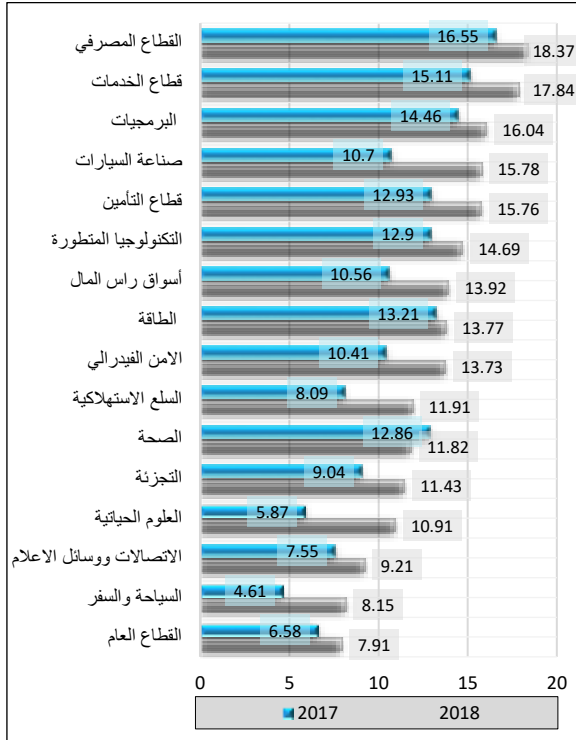


وبعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة كفاية رأس المال ستتناقص إلى 14.2% في عام 2022، حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2020-2022) مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضاً (شكل 10-6).

شكل 10-6: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2020-2022) (%)



شكل 7-1: متوسط التكلفة السنوية للهجمات السيبرانية حسب القطاعات الاقتصادية
لعينة من الشركات العالمية (مليون دولار أمريكي)



المصدر: Ponemon institute, the cost of cybercrime 2019

هذا وقد عرّفت معظم المؤسسات الدولية المخاطر السيبرانية بوصفها مخاطر مرتبطة بخسائر مالية أو تعطل العمليات أو تأثر سمعة المؤسسة نتيجة وقوع هجوم إلكتروني (هجوم سيبراني) يؤثر على معلومات المؤسسة و/أو نظم معلوماتها.

وقد عُرف الهجوم السيبراني أيضاً بأي محاولة تدمير أو كشف أو تغيير أو تعطيل أو سرقة أو محاولة استغلال نقاط الضعف أو نفاذ غير مشروع لبيانات المؤسسة من خلال الفضاء السيبراني.²

كما يمكن تعريف المخاطر السيبرانية على أنها "المخاطر التشغيلية لأصول المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي لها عواقب تؤثر على سرية المعلومات أو نظم المعلومات أو توافرها أو سلامتها".³

برزت المخاطر السيبرانية مؤخراً بوصفها خطراً كبيراً يهدد النظام المالي. وخلصت عملية النمذجة التي أجراها خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط الخسائر السنوية

الفصل السابع: المخاطر السيبرانية والاستقرار المالي

1-7 مقدمة

لقد أتاح التطور المتسارع الذي شهده قطاع التكنولوجيا المالية الكثير من الفرص أمام البنوك والمؤسسات المالية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء من خلال قنوات جديدة ومبتكرة، والتي أحدثت مؤخراً تحولاً كبيراً في الخدمات المقدمة من القطاع المصرفي والمالي، حيث ساهم هذا التطور التقني في قيام البنوك بتقديم الخدمات المالية الرقمية بشكل أكبر وخاصة تلك التي تعزز من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، الأمر الذي أدى إلى توفير الوقت والجهد والمال.

لكن بنفس الوقت فإن هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة تمثل تحدياً للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تؤدي هذه التطورات إلى زيادة تعرض البنوك والمؤسسات المالية لمخاطر جديدة (مخاطر سيبرانية) قد تؤدي إلى تعطل الخدمات المالية الضرورية للأنظمة المالية الوطنية والدولية، وتقويض الأمن والثقة بالنظام المالي، وتعرّيض الاستقرار المالي للخطر، حيث أن الهجمات السيبرانية قد تشكل تهديداً للنظام المالي على وجه الخصوص، وهي حقيقة تؤكدتها التقارير الصادرة بهذا الشأن على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، حيث أن قطاع الخدمات المالية وخصوصاً القطاع المصرفي يشهد هجمات سيبرانية تفوق القطاعات الأخرى بنسبة 65% وفق تقديرات البنك الدولي.¹ ويبين الشكل (7-1) متوسط التكلفة السنوية للهجمات السيبرانية حسب القطاعات الاقتصادية لعينة من الشركات العالمية في عدد من الدول.

¹ World Bank, (2018). "Cybersecurity, Cyber Risk and Financial Sector Regulation and Supervision", Feb.

² بيئة افتراضية تتكون من تفاعل الأشخاص والبرمجيات والخدمات على الإنترنت عن طريق أجهزة وشبكات التكنولوجيا المتصلة بها.

³ (Cebula and Young (2010))

7-3 أنواع المخاطر السيبرانية التي قد تواجه النظام المالي وأمثلة عنها

1. البرمجيات الخبيثة

هو مصطلح شامل لمجموعة متنوعة من التهديدات السيبرانية وهي عبارة عن برمجيات يتم برمجتها لاستهداف وظائف الحاسوب وتدميرها أو ربما سرقة البيانات أو استهداف نظم الحماية للحاسوب وتخطيها للتحكم في عمل الحاسوب.

ومن الأمثلة عليها هجمات الفدية (ransomware) وبرمجية (Locky) وهي مسؤولة عن 6% من الهجمات على مستوى العالم. وفيروس (Tinba) حيث يقوم بمهاجمة المؤسسات المالية على وجه الخصوص، وهي صيغة معدلة لشكل من أشكال الفيروسات المعروفة باسم حصان طروادة (Banker Trojans)، وهي مصممة لسرقة مستخدمي البيانات الحساسة، مثل معلومات تسجيل الدخول ورموز مصرفية.

2. التصيد والخداع (Phishing)

في كثير من الأحيان يتم تقديم طلب للحصول على بيانات من جهة خارجية موثوق بها، حيث يتم إرسال هجمات التصيد الاحتيالي عبر البريد الإلكتروني وتطلب من المستخدمين النقر على رابط وإدخال بياناتهم الشخصية. وقد أصبحت رسائل التصيد الاحتيالي أكثر تطوراً في السنوات الأخيرة، مما جعل من الصعب على المستخدمين التمييز بين واجهات المواقع الحقيقية عن الواجهات المزيفة، وغالباً ما تصنف رسائل البريد الإلكتروني هذه كرسائل غير مرغوب بها (Junk/Spam). ومن الأمثلة عليها ما يحدث عند توجيه المستخدم للموقع الإلكتروني المزيف بحيث يطلب تعبئة بيانات مثل بيانات البطاقة الائتمانية ومن ثم القيام بعملية سرقة هذه البيانات واستخدامها للشراء عبر الإنترنت.

3. هجمات الحرمان من الخدمة (Distributed Denial of Service - DDoS)

يركز هذا الهجوم على تعطيل الخدمة في الشبكة حيث يقوم المهاجمون بإرسال كميات كبيرة من البيانات عبر الشبكة (أي إجراء العديد من طلبات الاتصال)، هذا الهجوم لا يتم من خلاله سرقة للمعلومات ولا يمثل أي خرق أمني وإنما يجعل المواقع الإلكترونية وخدماتها عبر الإنترنت غير قابلة للوصول مما قد يسبب خسارة كبيرة للمؤسسة.

4. هجوم الوسيط (Man in the middle)

هو نوع من الاختراقات حيث يتسلل المهاجم بين متحاورين في الشبكة دون علم كل منهما حيث يقوم باعتراض الاتصال الحقيقي وعمل اتصال ثاني يمر

التي تتكبدتها المؤسسات المالية من جراء الهجمات السيبرانية يمكن أن يصل إلى مئات مليارات الدولارات الأمريكية سنوياً، الأمر الذي يهدد الاستقرار المالي، حيث أسفرت هذه الهجمات بالفعل عن اختراقات للبيانات تم من خلالها الوصول إلى معلومات سرية الأمر الذي أدى إلى زعزعة أمن المعلومات ناهيك عن الخسائر المالية التي تكبدتها المؤسسات المستهدفة نتيجة هذه الهجمات والتي قد تصل إلى مئات ملايين الدولارات الأمريكية.

7-2 الهجمات السيبرانية وأمن المعلومات

يمكن أن تؤثر الهجمات السيبرانية على المؤسسات من خلال الجوانب الرئيسية الثلاثة لأمن المعلومات: السرية والنزاهة وتوفر المعلومات:

حيث تنشأ قضايا السرية عندما يتم الكشف عن المعلومات الخاصة داخل الشركة لأطراف ثالثة كما هو الحال في حالة خرق البيانات. وتتعلق قضايا النزاهة بسوء استخدام الأنظمة، كما هو الحال بالنسبة للاحتيال. أخيراً، ترتبط مشكلات توفر المعلومات بخلل في بيئة الأعمال والذي قد يؤدي إلى خسائر تشغيلية.

الجوانب الثلاثة للهجمات السيبرانية لها تأثيرات مباشرة مختلفة حيث أن: تعطل الأعمال يمنع الشركات من الاستمرار بأنشطتها التشغيلية وبالتالي تكبد خسائر في الإيرادات، ويؤدي الاحتيال إلى خسائر مالية مباشرة، في حين أن اختراق المعلومات يؤدي إلى نشوء مخاطر السمعة (Reputation Risk) وقد تترتب على المؤسسات تكاليف قانونية. لذلك فإن خطر فقدان الثقة في أعقاب الهجمات السيبرانية يمكن أن يكون مرتفعاً بالنسبة للقطاع المالي، بالنظر إلى اعتماد المؤسسات المالية على ثقة عملائها بالرغم من أن مثل هذه المخاطر تحتاج وقت أكثر لتتبلور. ومن المرجح أن يكون لانقطاع الأعمال آثار معدية (Contagion) قصيرة الأجل قد تؤثر على المؤسسات التي تتعامل مع المؤسسة التي وقع عليها الهجوم السيبراني ومن الممكن أن يتأثر النظام المالي بأكمله في حال كان النظام المالي كثير الترابط والتعقيد.

الفورية أو أنظمة الدفع كبيرة الحجم مثل سويفت كون هذه الأنظمة لا بديل لها وذلك للتأثير على الاقتصاد المحلي لتحقيق أهداف استراتيجية أو جيوسياسية.

4-7 أثر المخاطر السيبرانية على الاستقرار المالي

كما تم ذكره يعتبر القطاع المالي الأكثر عرضة لخطر الهجمات السيبرانية، وقد تشكل الهجمات السيبرانية تهديدا للنظام المالي بأكمله حيث يمكن أن تنتشر هذه الهجمات بشكل سريع في كل النظام المالي الذي يتسم بدرجة عالية من الترابط، وقد تكون الخسائر نتيجة هذه الهجمات السيبرانية كبيرة وتشكل تهديداً للاستقرار المالي ناهيك عن التكاليف غير المباشرة كالإضرار بالسمعة، كما توضح تقديرات صندوق النقد الدولي للتكلفة الناتجة عن الهجمات السيبرانية في القطاعات المالية (من واقع 50 دولة حول العالم) أن متوسط الخسائر السنوية المحتملة من الهجمات السيبرانية قد يكون كبيراً وقد يصل إلى نحو 9% من صافي دخل البنوك على مستوى العالم أو حوالي 100 مليار دولار في حال ما تشابهت هذه الهجمات مع مثيلاتها السابقة، أما في السيناريو شديد الخطورة -حيث يكون تواتر الهجمات السيبرانية أعلى بمرتين مقارنة بمثيلاتها المسجلة في الماضي مع انتشار أكبر لنطاق الخسائر- يمكن أن تصل الخسائر إلى ثلاثة أضعاف هذا المستوى، أو ما يتراوح بين 270 إلى 350 مليار دولار⁴.

هذا وقد أجرى معهد الاستقرار المالي استطلاعاً للهيئات الإشرافية والرقابية المصرفية في 73 دولة من مختلف أنحاء العالم، وذلك للتعرف على التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في تلك الدول. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن المخاطر الناجمة عن التكنولوجيا المالية (Fintech) والمخاطر السيبرانية تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاستقرار المالي. وأشار استطلاع قامت به شركة ديلويت العالمية عام 2016 إلى أن 42% من المستجيبين اعتبروا أن مؤسساتهم فعالة في إدارة المخاطر السيبرانية، كما اعتبروها واحدة من المخاطر الثلاثة الأولى المرشحة للزيادة في العامين المقبلين. كما أن موقع (Risk.net) صنف المخاطر السيبرانية ضمن أهم عشرة مخاطر تشغيلية لعام 2017، حيث استند هذا الترتيب إلى المقابلات التي أجريت مع كبار مسؤولي المخاطر ومدراء وموظفي المخاطر

من خلال جهاز باستخدام مجموعة من البرامج الخاصة. ومن أشهر الأمثلة على هذه الهجمات القيام بزرع لوحة شبيهة بأزرار جهاز الصراف الآلي على اللوحة الأصلية للجهاز ومن ثم يقوم هذا الجهاز بمعرفة البيانات المدخلة وإرسالها إلى طرف ثالث.

5. هجوم كلمات المرور (Password attack-Brute Force Attacks)

هو نوع من أنواع الهجمات الذي يعتمد على تخمين وكسر وتغيير كلمات المرور واستغلالها للدخول الغير مصرح به إلى النظام.

6. هجمات حقن قواعد البيانات (SQL Injection)

يعتمد هذا النوع من الهجمات على إرسال المهاجم جمل نصية برمجية إلى قواعد البيانات من خلال التطبيقات وصفحات المواقع الإلكترونية المتصلة بها، الأمر الذي يؤدي إلى تلف البيانات وبالتالي توقف الأنظمة عن العمل.

7. الهندسة الاجتماعية (Social Engineering)

هي القدرة على الوصول إلى معلومات حساسة وسرية عن طريق التلاعب بعقول الأشخاص بأساليب انتحال شخصية أو الحصول على ثقة الضحية بشكل تدريجي بمعنى إنها تساعد على اختراق الأنظمة من خلال التلاعب بالبشر وليس من خلال التلاعب بالآلات.

وبشكل عام فإن اختلاف أنواع الهجمات السيبرانية يسبب حالة من عدم اليقين حول قوة أو حجم التهديد السيبراني خصوصاً عندما لا يكون هناك تحوط كافي وعدم توفر بيئة أمن سيبرانية قادرة على صد أو تقليل أثر هذه الهجمات، وقد صنفت عدد من الدراسات أنواع الهجمات السيبرانية بحسب الجهة التي قد تقوم بهذه الهجمات إلى ما يلي:

- شخص/أشخاص مخترقين يقوموا بهجمات تشكل خطر سيبراني يهدف إلى الاحتيال واختلاس الأموال بالإضافة إلى تزوير البيانات المالية أو سرقتها أو تعطيل أو قطع الاتصالات مع أطراف أخرى.
- جهة معينة قد تكون شركة أو منظمة تقوم بأعمال اختراق وقرصنة لخصوصية أفراد أو شركات والقيام بهجوم سيبراني لصالح منافس أو حكومة أو مجموعة معينة.
- جهة حكومية أو دولية تقوم بالتجسس بهدف التخريب والتعطيل في قطاعات مهمة مثل: الاتصالات والكهرباء والطاقة أو من خلال استهداف البنوك ذات الأهمية النظامية، واختراق نظام التسويات الإجمالية

⁴ Lagarde C., (2018). "Estimating Cyber Risk for the Financial Sector", IMF Blog, June .

السيبرانية التي يتعرض لها القطاع المصرفي في الأردن.

5-7 سيناريوهات المخاطر السيبرانية

إن قدرة النظام المالي على التصدي للمخاطر السيبرانية يكون من خلال توفير بيئة مناسبة للأمن السيبراني⁶ بهدف تعزيز قدرة النظام المالي على مواجهة هذه المخاطر، كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام تكوين مخصصات مالية لمواجهة الخسائر الناتجة عن المخاطر السيبرانية بالإضافة إلى معالجة نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية لديها، وإعداد خطة لإدارة المخاطر السيبرانية تتضمن تحديد للمهام الحرجة وزيادة سرعة الاستجابة للهجمات والتعافي منها في زمن قياسي لاسترجاع البيانات ومعالجة الأحداث التشغيلية.

إن عملية إعداد وتصميم سيناريوهات للمخاطر السيبرانية لتحقيق الحوكمة السيبرانية تتم بدايةً من تحديد مصادر هذه المخاطر واحتمالية حدوثها وتحديد مدى ارتباط البنك مع البنوك الأخرى والأنظمة المالية ككل مما قد يطور الحدث التشغيلي إلى خطر نظامي قد يهدد النظام المالي بأكمله، لذا ولغرض ضبط المخاطر السيبرانية وتخفيف الأثر المالي والتحوط لأي صدمة قد تؤثر على سمعة البنك، فإنه يتم وضع سيناريوهات مختلفة في شدة الخطر السيبراني وتحديد مصادر هذه المخاطر على المؤسسات المالية المستهدفة من هذه الهجمات، وفيما يلي عرض لأثلة عن هذه السيناريوهات من أحداث حدثت في العالم في السابق أو محتمل حدوثها في المستقبل، وقد تم تصنيف هذه السيناريوهات إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

1. سيناريوهات مخاطر تشغيلية ذات أثر كبير:

سيناريوهات الأحداث التشغيلية	تأثير الحدث التشغيلي
اختراق أو قرصنة النظام الإلكتروني الخاص بالبنك أو المؤسسة المالية بهدف الابتزاز	تعطل أعمال المؤسسة لحين دفع الفدية مما يؤدي إلى خسائر مالية
عملية تزوير تحويل مالي بمساعدة شخص من الداخل	خسارة نقدية كبيرة
سرقة بيانات سرية ونشرها للأضرار بسمعة البنك	حدوث خسائر في سمعة البنك وتغيير تصنيفه الائتماني لدى شركات التصنيف الأمر الذي قد

التشغيلية في المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين.

يتميز القطاع المالي في معظم الدول بالترابط بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ويختلف في حجم وتعقيد عملياته وترابطه مع البنية التحتية المالية، وهذا يعني أن التهديدات السيبرانية من الأرجح أن يكون لها آثار سلبية واسعة الانتشار على النظام المالي والاقتصاد، ومن المحتمل أن تكون ذات أثر نظامي، مما قد يعمل على تكوين بؤرة مخاطر قد تنتشر إلى جميع أطراف النظام المالي لذلك ظهر ما يسمى بالمخاطر السيبرانية النظامية (Systemic cyber risk).

تنشأ المخاطر السيبرانية النظامية نتيجة التركيز والترابط بين مكونات النظام المالي مما قد يؤدي إلى توسعها وانتشارها، وبحسب دراسة أعدها مكتب الدراسات المالية (OFR)⁵ بعنوان "Cybersecurity and Financial Stability: Risks and Resilience"، فإن الحدث السيبراني الذي قد يهدد استقرار النظام المالي يعود إلى:

- خطر التركيز وعدم وجود بدائل لعدد من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والبنية التحتية للأسواق المالية وكذلك التركيز الإلكتروني المتمثل في أنظمة التشغيل والبرامج والحوسبة السحابية ونقاط الشبكات المركزية التي قد تؤثر على آلية عمل النظام المالي.
- خسارة الثقة نتيجة وقوع حدث سيبراني يؤدي إلى سحبات كبيرة من الودائع لدى البنوك والتي قد تتحول إلى أزمة سيولة في السوق (Liquidity Runs) وبالتالي الوصول إلى عدم قدرة البنوك على سداد التزاماتها.
- زيادة الترابط بين مكونات النظام المالي يوسع من مخاطر العدوى مما قد يؤدي إلى انتشار الصدمة عبر النظام المالي بأكمله.

أما بخصوص المخاطر السيبرانية وأثرها على الاستقرار المالي في الأردن فإن هذا الأثر ما زال محدوداً، حيث بلغ عدد الهجمات السيبرانية التي تعرض لها القطاع المصرفي في الأردن خلال الفترة من بداية عام 2019 وحتى شهر 2020/7 حوالي 30 هجمة أدت إلى تحمل البنوك لخسائر بسيطة بما نسبته 0.4% فقط من صافي أرباح البنوك وهي نسبة قليلة جداً وتدل على محدودية أثر المخاطر

⁵ مكتب الدراسات المالية (OFR) هو مكتب تابع لوزارة الخزانة الأمريكية يقدم معايير وبيانات وتحليلات ذات جودة عالية لتعزيز الاستقرار المالي.

⁶ الأمن السيبراني: الحفاظ على سرية وتكاملية وتوافرية المعلومات ولأصول المعلومات التابعة للمؤسسة ضمن الفضاء السيبراني من أي تهديد سيبراني عن طريق الوسائل والسياسات والتعليمات وأفضل الممارسات بهذا الخصوص.

6-7 تعزيز الأمن السيبراني لمواجهة المخاطر السيبرانية النظامية

ندرج أدناه عدداً من التوصيات المعمول بها لتعزيز الأمن السيبراني ومواجهة المخاطر السيبرانية النظامية:

1. يتعين على البنوك المركزية والجهات الرقابية على النظام المالي أن تصبح أكثر مرونة لضمان أن أطر الإشراف والرقابة لديها على أعلى مستوى من الجاهزية لمراقبة الأمن السيبراني، بحيث تكون هنالك إجراءات وسياسات وتشريعات واضحة وبروتوكولات معمول بها بما يتوافق مع أفضل الممارسات في إدارة المخاطر السيبرانية. هذا وقد اتخذ البنك المركزي الأردني على وجه الخصوص عدداً من الإجراءات التنظيمية والرقابية للتعامل مع المخاطر السيبرانية سيتم الحديث عنها بالتفصيل لاحقاً.

2. نظراً لطبيعة الأثر النظامي للمخاطر السيبرانية واحتمال حدوث اضطراب واسع النطاق بما يخل بالاقتصاد والنظام المالي، فإنه يجب بذل الجهود وتعزيز التعاون بين السلطات الرقابية والحكومة والمؤسسات الأمنية والمؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص الأخرى للحفاظ على الأمن السيبراني، هذا بالإضافة إلى أهمية التعاون على الصعيد الدولي وذلك لأن التهديدات السيبرانية ليست مقيدة ضمن حدود الدولة ولأن الأنظمة المالية في الدول مترابطة مع بعضها البعض حيث أن العديد من المؤسسات المالية ومنها البنوك لديها تفرعات خارجية.

3. بذل المزيد من الجهود في تطوير واستخدام اختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم متانة النظام المالي وقدرته على مواجهة المخاطر السيبرانية.

علماً بأن البنك المركزي الأردني قام بالطلب من البنوك إجراء عدد من الاختبارات التشغيلية من ضمنها سيناريوهات تخص حدوث هجمات سيبرانية وقياس أثرها على الوضع المالي للبنوك، هذا وقد كانت نتائج هذه الاختبارات مطمئنة ودلت على أن المخاطر السيبرانية في الأردن ما زالت محدودة وأن القطاع المصرفي في الأردن قادر على مواجهتها.

4. يجب تعزيز جمع المعلومات والبيانات حول الحوادث السيبرانية ومشاركتها وتحليلها كمكونات أساسية لتحسين الأمن السيبراني، لأنه بدون مثل هذه المشاركة سيكون من الصعب للغاية تطوير مقاييس لتقييم المرونة الإلكترونية، وتقييم ما إذا كانت مستويات التهديد آخذة في الارتفاع أو بدأت في الانتشار من خلال النظام المالي، (هذا وقد نشر مجلس الاستقرار المالي مؤخراً معجماً إلكترونياً Cyber Lexicon لضمان وجود لغة مشتركة بما

يؤدي إلى عمليات سحب كبيرة تؤثر على سيولة البنك	
عدد متواصل من الهجمات السيبرانية على البنوك ذات الأهمية النظامية وشركات التأمين وتعطل الخدمات المقدمة التأمين وغيرها في آن واحد	سرقة مبالغ كبيرة من البنوك ذات الأهمية النظامية ومن شركات التأمين وتعطل الخدمات المقدمة من هذه المؤسسات

2. سيناريوهات مؤثرة على البنية التحتية:

فرضيات السيناريو	تأثير السيناريو
تعطيل نظام التسويات المالي أو أحد أنظمة الدفع الكبيرة لفترة طويلة نسبياً	توقف نظام التحويل المالي مما يعطل عملية التقاص والتسويات المالية
انتشار فيروس عبر شبكات الاتصال العالمية وحدوث هجوم سيبراني	تدمير أجهزة الشبكات وتوقف عمل أنظمة الدفع
فشل مزود خدمة الإنترنت و التخزين السحابي	عدم قدرة الشركات على الاتصال بالإنترنت لاستكمال عملياتها وكذلك توقف العمليات المرتبطة بالشركات المزودة للخدمات
قرصنة الشركات المزودة للخدمات مثل شركات الاتصالات والطاقة والكهرباء وشركات الأنظمة المالية	انقطاع في الكهرباء أو في احد مصادر الطاقة والاتصالات مما يؤدي إلى تعطل الخدمات المالية للنظام المالي
قرصنة نظام التبادل وأسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات في السوق المالي	تعطل عمل السوق المالي وظهور السوق السوداء
هجوم إلكتروني شامل على شبكات الاتصال العالمية ونظام إرسال الرسائل ونظام الحوالات المالية	توقف عمل نظام الحوالات المالية ونظام الرسائل

3. سيناريوهات الصدمات الخارجية:

فرضيات السيناريو	تأثير السيناريو
قيام بعض الدول بهجوم سيبراني على البنوك العاملة في دول أخرى	خرق البيانات السرية للبنوك الصغيرة والمتوسطة كونها أقل حماية ونشر البيانات لتمكين القراصنة من سرقتها تراجع الثقة في النظام المالي
وقوع حرب ونزاعات مسلحة وهجوم سيبراني واسع على المنشآت الكبيرة في الدولة	توقف البنية التحتية في الدولة من كهرباء وماء واتصالات وطاقة تعطل أنظمة الدفع والتسويات المالية والتبادل التجاري وأنظمة الحوالات وقشل مزودي الخدمة مثل الإنترنت والتخزين السحابي

أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 2018/10/9 خطة الاستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية التي تهدف إلى وضع إطار استراتيجي للأدوار التنظيمية والمسؤوليات والإجراءات اللازمة للتخصيص والاستجابة والتعافي من الحوادث الأمنية السيبرانية، وتحديد المتطلبات والإجراءات للتحوط والمساعدة في التخطيط وتنفيذ الأنشطة وتوجيه الجهود اللازمة للتعافي من الحوادث الأمنية السيبرانية بأقل ضرر ووقت ممكن.

استناداً للمعايير الدولية وأهمها المعيار العالمي (ISO/IEC 27001 and ISO/IEC 27002) واسترشاداً بأفضل الممارسات المعمول بها وبما يتناسب مع أهداف وطبيعة العمل فقد قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2020/4/16 باعتماد "سياسات إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني" والتي تهدف إلى تقديم مبادئ شاملة وأساسية على مستوى البنك المركزي من المتطلبات الأمنية والتقنية والإجرائية العملية لحماية سرية وتكاملية وتوفير معلومات البنك المركزي كما تؤكد هذه السياسات أيضاً على الالتزام والدعم الإداري لأمن المعلومات والأمن السيبراني وتحقيق الأهداف التالية:

1. إرساء قواعد المسؤولية والمساءلة تجاه أمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك المركزي.
2. تعزيز التعامل مع مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ومواجهتها والتقليل من أثرها إلى مستوى مقبول.
3. إدارة خدمات البنك المقدمة بالكفاءة المطلوبة وبشكل آمن.
4. امتثال البنك المركزي للقوانين والأنظمة والسياسات النافذة ذات العلاقة بأمن المعلومات والأمن السيبراني.
5. تطبيق الضوابط اللازمة للمحافظة على سرية وتكاملية وتوفير أصول المعلومات الخاصة بالبنك المركزي.
6. تعزيز وعي المستخدمين بمسؤولياتهم تجاه أمن المعلومات والأمن السيبراني.

وفي سبيل تطوير الكوادر البشرية القادرة على مواجهة المخاطر السيبرانية، وتمكين المؤسسات من تطوير قواعد البيانات والأنظمة لحماية المعلومات وتعزيز الجهود الوطنية لتطوير منظومة أمن

يمكن من جمع البيانات بشكل متنسق وقياسها بشكل موثوق).

7-7 الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في الأردن ودور البنك المركزي الأردني في التعامل مع المخاطر السيبرانية

اتخذ البنك المركزي الأردني على وجه الخصوص عدداً من الإجراءات التنظيمية والرقابية للتعامل مع المخاطر السيبرانية، وقد تمثلت هذه الإجراءات بما يلي:

• بادر البنك المركزي الأردني بالتوافق مع البنوك العاملة في عام 2019 بتشكيل فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي بما يساهم في تكثيف الجهود والاستغلال الأمثل للطاقت لتطوير منظومة الأمن السيبراني على مستوى القطاع المالي، وتتضمن أنشطة الفريق بشكل رئيسي وضع الاستراتيجيات والسياسات وتفعيل الآليات والأدوات وتوفير الدعم والالتزام المطلوب لمواجهة المخاطر السيبرانية وتمكين القطاع من الكشف والتصدي للتهديدات الأمنية السيبرانية المتزايدة، كما قام البنك المركزي في عام 2018 بتأسيس دائرة جديدة تعنى بأمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك المركزي.

• تم بتاريخ 2018/2/6 إصدار تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية (تسري أحكامها على جميع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية وشركات المعلومات الائتمانية وشركات التمويل الأصغر الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي)، حيث تهدف هذه التعليمات إلى تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التصدي لمحاولات الهجوم الإلكتروني بحرفية وتقنية عالية وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بشكل آمن وتحفيزها على الاستثمار في مجال الأمن الإلكتروني والسيبراني لأهميته ودوره في تحقيق نهضة تقنية تخدم الاقتصاد الوطني، حيث تتطلب هذه التعليمات من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي وضع وتنظيم الإجراءات والتدابير المناسبة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر السيبرانية واختبارات الاختراق وتعزيز ضوابط حماية الأنظمة والبرمجيات والشبكات والأجهزة الشبكية والكشف والاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الطارئة والتعافي منها وصولاً لتحقيق منهج فعال وكفؤ للحوكمة السيبرانية.

7-8 خلاصة

تناول هذا الفصل المخاطر السيبرانية وأثرها على الاستقرار المالي، وكما تم ذكره فإن المخاطر السيبرانية من الممكن أن ينشأ عنها مخاطر نظامية قد تشكل تهديداً للنظام المالي بأكمله حيث يتسم النظام المالي بالتعقيد والترابط بين مؤسساته سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية، وقد تم الحديث عن المخاطر السيبرانية التي يتعرض لها القطاع المصرفي والمالي في الأردن وهي منخفضة نسبياً ولا تشكل تهديداً للاستقرار المالي في الوقت الحالي، مع ضرورة استمرار البنوك والمؤسسات المالية بتحسين ضوابطها الأمنية ووضع الإجراءات والتدابير المناسبة لمواجهة التهديدات السيبرانية التي قد تتعرض لها، خصوصاً في ظل التوجه المتزايد نحو استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل أكبر مما كان عليه الأمر قبل جائحة كورونا.

وطنية متكاملة والتي تعتبر أولويات قصوى بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية والبنك المركزي الأردني، تم إنشاء أكاديمية كادبي للأمن السيبراني **KADDB Cyber Security Academy** في معهد الدراسات المصرفية، التي تقوم بتدريب المؤسسات والأفراد لتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مجال الأمن السيبراني، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين أكاديمية كادبي والبنك المركزي الأردني لاعتماد أكاديمية كادبي للأمن السيبراني كجهة مؤهلة للتدريب في مجال الأمن السيبراني في الأردن، فيما تقدم الأكاديمية بالمقابل خدمات لموظفي البنك المركزي الأردني من خلال الدورات والبرامج التدريبية، بهدف تطوير القدرات والكفاءات المتصلة بالأمن السيبراني.